نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا

دراسة

التطورات الدبلوماسية والأوضاع القانونية لحدود السودان مع أثيوبيا وأريتريا

الدكتور

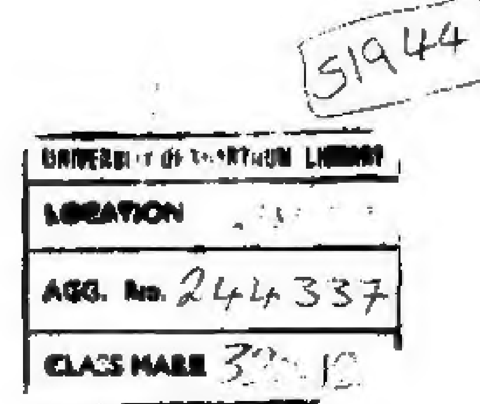
البخاري عبدالله الجعلي

الطبعة الأولى

١٩٧٩ — ١٩٨٠

الطبعة الأولى

١٩٧٩ - ١٩٨٠



ملتزم التوزيع في السودان اعمال ابو احمد التجارية ص.ب ٥٥٩ ام درمان

ملتزم التوزيع في الكويت والخليج موسسة دار العلوم ص.ب ٢١٥٤ الكويت

الإهـــداء

إلى روح المرحومة والدتي ...

والى والدي الذي رباني على حرية التفكير

والجهـــر بالرأي

المحتويات

الصفحة

١ ـ مقدمة ٣

٢ ـ تمهيد ٩

٣ ـ القسم الاول

الاصول التاريخية والقانونية للحدود الشرقية ١٣

٤ ـ الباب الاول :

الحدود بين السودان واقليم ارتريا ١٩

٥ ـ الباب الثاني :

الحدود بين السودان والقسم الاوسط لاثيوبيا ٣٤

٦ ـ الباب الثالث :

الحدود بين السودان والقسم الجنوبي لاثيوبيا ٥٠

٧ ـ القسم الثاني

مشكلة قطاع البارو ومسألة جمبيلا ٦١

٨ ـ الباب الاول :

قطاع البارو وتقسيم النوير والانواك ٦٣

٩ ـ الباب الثاني :

مسألة جمبيلا وتسليم المحطة لاثيوبيا ٨٢

الصفحة

١٠ ـ القسم الثالث

الجوانب السياسية والقانونية للنزاع
على الحدود بين السودان واثيوبيا ٨٨

١١ ـ الباب الاول :

بداية النزاع ٩٠

١٢ ـ الباب الثاني :

حدود السودان مع اريتريا : النزاع
حول مثلث ام بريقع ٩٨

١٣ ـ الباب الثالث :

اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة
والنزاع على الحدود ١١٢

١٤ ـ الباب الرابع :

الوضع القانوني للقسم الاوسط للحدود بين
اثيوبيا والسودان : النزاع حول
تخطيط الحدود لعام ١٩٠٢ ١٢٢

١٥ ـ الباب الخامس :

الوضع القانوني للقسم الجنوبي للحدود
بين اثيوبيا والسودان : النزاع حول
تخطيط الحدود لعام ١٩٠٩ ١٤٢

١٦ ـ القسم الرابع

الاتفاق على تسوية النزاع
على الحدود : يوليو ١٩٧٢ ١٤٦

١٧ ـ اعتراف اثيوبيا ببروتوكول جوين
١٩٠٢ و ١٩٠٩ ١٤٨

١٨ ـ خاتمة

مقدمـــة

تحتل مشكلات الحدود الدولية والخلافات الناجمة عنها ، اهميـــة كبرى في العلاقات الدولية . ويمكن القول بانه لم يكن هناك ــ من بـين مسائل القانون الدولي ــ ما هو اكثر الحاحا بالنسبة للدول العربيـــة والافريقية ، طوال العقدين الماضيين ، مثل المشكلات الناشئة او الخلافات المتصلة بحدودها الدولية . فهناك المنازعات على شرعية المعاهــــدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود من الناحية القانونية . وهناك الخلافــات الناشئة عن تحركات القبائل التي تقيم بالقرب من الحدود وما اكتسبته من حقوق رعي في اراض قد تكون تابعة لدولة اخرى . وهناك مشكلات اللاجئين المقيمين في دولة اخرى على مشارف حدود الدولة التي لجاوا منها . بالاضافة الى ان هناك المنازعات المتصلة بحركاتالتحرر والاستقلال الوطني التي قد تهدف الى تحرير كل الارض او جزء منها .

ولقد كان لكل هذه المسائل ، اثرها الكبير في تركيز اهتمامي بمسائل الحدود الدولية . فكانت رسالتي الاكاديمية (١) في هذا المجـــال ، والتي حاولت فيها دراسة حدود السودان الدوليـــة ، بمتابعــــة التطـــورات

---

(١) الحدود في افريقيا : دراسة التطورات الدبلوماسية والاوضاع القانونية لحدود السودان الدولية مع التركيز على الحدود مع مصر ، كلية الحقوق ، جامعة لندن، رسالة دكتوراة، مايـــو ١٩٧٥ .

Boundaries in Africa: The Diplomatic Evolution and the Legal Aspects of the International Boundaries of the Sudan, with Special Emphasis on the Boundary with Egypt, Faculty of Law, London University, Ph.D. Thesis, May 1975.

الدبلوماسية التي اقترنت بهذه الحدود او طرات عليها ، ومناقشة جوانبها القانونية ، بهدف تبيان وضعها القانوني .

واذا جاز لنا ان نصف مسائل الحدود بالنسبة للدول عامة بالاهمية ، فان وضعها بالنسبة للسودان يتسم بحساسية ذات ابعاد خاصة . فالسودان كما هو معلوم ، له حدود دولية مع ثماني دول . هي على التوالي : مصر ، اثيوبيا ، كينيا ، يوغندا ، زائير ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، وليبيا . ذلك بالاضافة الى حدوده البحرية المواجهة للمملكة العربية السعودية ، والمجاورة لحدود كل من مصر واثيوبيا (اريتريا) البحرية .

ولقد كان لهذا العدد الكبير من الحدود الدولية ، والذي اشتركت في تسوياته الاولية دول استعمارية متعددة هي : انجلترا ، وايطاليا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، بالاضافة الى دولتين افريقيتين هما اثيوبيا ومصر ، كما كان لطول هذه الحدود ، والاساليب التي اتبعت في تعيينها او تخطيطها ، الاثر الكبير في ان يكون في الانصراف لدراسة حدود السودان الدولية ، فرصة للالمام باغلب انواع المشكلات او الخلافات التي قد تنشا على او بالقرب من الحدود المشتركة بين الدول ، وخاصة الافريقية . ويعزى ذلك — في المرتبة الاولى — الى ان الوضع الاستراتيجي للسودان، والظروف السياسية والدبلوماسية والجغرافية التي احاطت ببلورة حدوده الدولية ، قد جعلت منه ما يمكن أن يكون نموذجا مصغرا للحدود في افريقيا .

ولعل من الاسباب الاساسية التي بدات تضاعف من اهمية موضوع الحدود الدولية ، بالنسبة للدول الافريقية عامة ، والسودان خاصة ، ان الحدود اخذت تكتسب — ولاول مرة — وظيفتها العملية ، باعتبارها الاطار اللازم لبلورة الامة وبنائها . فضلا عن ان الخطوط الوهمية ، والتي كانت

لا تعني شيئا كثيرا ، في مواقع كثيرة من القارة الافريقية ، اصبحت تعني مضمونا سياسيا وقانونيا هاما ، يتصل بمجالات الاختصاص وممارسة السلطة . ولربما لهذا السبب وحده ، يمكننا القول بان المنازعات التي نشأت حتى الان — بالنسبة للحدود في افريقيا ، تعتبر قليلة نسبيا ، باعتبار ان اغلب الدول الافريقية — ان لم يكن كلها ، لم تدخل مرحلة فرض الممارسة الفعلية للسلطة والاختصاص ، في اطار حدودها الدولية ، الا مؤخرا .

وهذا الكتاب — الذي بين يدي القارىء — يمثل في اصله ، الفصل السادس من رسالتنا الاكاديمية التي اشرت اليها سلفا . وهو يشكل اول محاولة لنقل جزء صغير ، مما عالجته الرسالة — التي كتبت اصلا بالانجليزية — الى اللغة العربية . على امل ان تتبع هذه المحاولة بخطوات تالية ، بالنسبة لنشر الفصول الاخرى ، الخاصة بحدود السودان الشمالية مع كل من مصر وليبيا ، وحدود السودان الجنوبية مع كل من كينيا ويوغندا وزائير ، وحدود السودان الغربية مع كل من امبراطورية افريقيا الوسطى وتشاد .

وقد عن لنا ان هذا الاتجاه من شانه ان يستجيب لغرضين :

الاول ان موضوع حدود السودان لا يعرف عنه الا القليل جدا . ومما يضاعف من جدوى هذه المسالة ، ان حدود السودان قد اخذت تحظى في السنوات الاخيرة ، باهتمام العديد من قطاعات المثقفين ، كالقانونيين والدبلوماسيين والمؤرخين والجغرافيين والاداريين والانثروبولجيين والمسلحين والسياسيين دون ان يكون في متناولهم الا النذر القليل من ادب الحدود .

اما الغرض الثاني فان من شأن هذا الكتاب ، ان يساهم في سد الفراغ بالنسبة لهذا النوع من البحوث في المكتبة العربية . اذ ان

الدراسات الجادة عن الحدود الدولية ، نادرة جدا باللغة العربية ان لم تكن غير موجــودة على الاطــلاق .

وقد اقتضى الوفاء بهذين الغرضين محاولة التقليل ــ بقدر الامكان ــ من طابع الولوج في دقائق التفاصيل خاصة فيما يتصل بطرح بعض الحجج القانونية ، والغاء بعض الحواشي التي يحتمها الالتزام بالسياق الاكــاديمي البحت . كما راينا ايضا ان نضيف بعض الحواشي التي لم تكن في اصــل الرسالة ، في محاولة لربط الاحداث باسمائها . وبهذا الاسلوب تتــرك المجال مفتوحا لمن يرغب الرجوع الى أصل الرســالة .

هذا وقد اعتمدنا في اعدادنا لهذا الكتاب ــ بالاضافة الى ممارستنا العملية كسكرتير للجنة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخلية لمــدة اربع سنوات ــ على مصادر اصلية في المرتبة الاولى كما توضح صفحات الكتاب . ومن هذه المصادر : ملفات وزارة الداخلية السودانية ، وملفات دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، وملفات سفارة السودان بالقاهرة ، وملفات وزارة الخارجية البريطانية بدار الوثائق البريطانية بلندن ، وملفات وزارة المستعمرات البريطانية بلندن ، ومكتبة معهد الدراسات القانونية العليا بجامعة لندن ، ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والافريقيــة بجامعــة لنــدن .

ويجدر بنا ــ ونحن مع نهاية هذه المقدمة الموجزة ــ ان نعترف بان هناك من كان لهم الدور الكبير في تركيز اهتمامنا بدراسة حدود السودان الدولية . كما ان هناك من قدم لنا الدعم المعنوي ، والتشجيع المخلص ، لمواصلة المشوار الشاق ، والمرير . ولقد سبق لنا ان اشرنا لاولئك جميعا في أصل الرسالة . ولا مناص الا أن نشير هنا ــ بصفة خاصة ــ للسيد امير الصاوي ، وكيل وزارة الداخلية ورئيس لجنة الحــدود الدوليــة السودانية الاسبق . الذي يرجع له الفضل الاول في توجيه اهتمامي بحدود

السودان الدولية .. ، واستاذي وصديقي الراحل الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، الذي اثر واثرى تجربتي المتواضعة بتجربته العملية والاكاديمية الخلاقة . والسيد محمد الباقر خليفة ، مدير مصلحة المساحة السابق ، الذي لم يبخل بمساعدتي في العديد من الجوانب الفنية . ولا تكتمل المقدمة اذا لم نشر للبروفسير محمد ابراهيم خليل ، الذي تفضل بالاطلاع على مخطوطة الكتاب وابداء ملاحظات قيمة .

واخيرا وليس آخرا نامل ان يكون كتابنا هذا مساهمة متواضعة لمكتبتنا السودانية بصفة خاصة ، والمكتبة العربية والافريقية بصفة عامة ، والله نسأله التوفيق فيما قصدنا اليه .

البخاري عبدالله الجعلي

الكويت

ابريل / ١٩٧٩

تمهيـــــــــد

بالرغم من أن الحدود (Boundary) (1) بين السودان واريتريا من جانب ، والحدود بين السودان واثيوبيا من جانب آخر ، كان قد تم الاتفاق عليهما منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين (2) ، الا أن الوضع القانوني لهذه الحدود ظل لوقت طويل محل شك ، ان لم يكن غير مقبول من وجهة النظر الاثيوبية . ولكن وبعد سبع سنوات من الاجتماعات والمفاوضات ، توصل السودان واثيوبيا في عام ١٩٧٢ ، لاتفاق بشأن نقطة النزاع الاساسية المتعلقة بالوضع القانوني للحدود ، وذلك عن طريق المذكرات المتبادلة (Exchange of Notes) بين حكومة الامبراطورية الاثيوبية

---

(1) كما عرفها الفقيه أو بينها يم الحدود هي :

" Aboundary of State territory ... is an imaginary line on the surface of the earth which separates the territory of one State from that of another , or from unappropriated territory, or from the open sea."

أنظــر :

L. Oppenheim, International Law, Vol.I 8th ed , London, 1955, P 530.

وهي تختلف عن الجبهة Frontier في مضمونها القانوني .

(2) بالرغم من أن تاريخ جزء كبير من أراضي السودان الحالية يمكن الرجوع به الى عهد المملكة الوسطى (٢٠٠٠ــ١٦٠٠) ق.م ، الا أن حدود السودان المعاصرة قد تمت تسويتها بصفة اساسية بعد ما يسمى بنظام الحكم الانجليزي المصري في السودان ١٨٩٩ . ومن الواضح من تاريخ الدول الثماني التي تشترك مع السودان في حدود دولية ، ان أغلب الدول الاستعمارية الاوروبية قد شاركت بدرجات متفاوتة في بلورة حدود السودان الدولية . راجع : رسالتنا ، ص ٢ ـ ٤ .

وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية (٣) .

لا شك أن الاتفاقية التي تضمنتها هذه المذكرات تعتبر انجازا كبيرا للسودان ، بالرغم من وجود بعض الجزئيات الطفيفة ، التي لم يتم حسمها نهائيا . وكما سنوضح في مجال لاحق ، فان المذكرات المتبادلة بين الحكومتين الاثيوبية والسودانية قد احالت مسائل معينة لما سمي بتفاهم واتفاق لاحق .

ويلاحظ ان المذكرات المتبادلة بين الحكومتين قد تحاشت ، ان لم تكن قد فشلت ، في معالجة النقد الذي يمكن ان يوجه للتعيين الاساسي للحدود بين اثيوبيا والسودان ، وهو تعيين الحدود في المنطقة أو الجزء الجنوبي من الحدود والمعروف بقطاع البارو .

لقد سبقت اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الحدود ، جهود دبلوماسية مكثفة ، اقترنت بتبادل العديد من الوفود ، واصدار مجموعة من البيانات المشتركة (Joint Communiques) بين السودان واثيوبيا . ولا بد من الاشارة الى ان الطابع الغالب على تلك البيانات المشتركة ، هو عدم الدقة . والتعميم في الصياغة كما سيتضح لنا ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب . ولقد كان لعدم الدقة والتعميم في الصيغة ، الاثر الكبير في خلق المزيد من التعقيد لموقف معقد اصلا .

على ضوء ما ذكرنا سابقا ، فاننا نقسم الكتاب الى اربعة اقسام وهي :

---

(٣) المعاهدة هي اتفاق بين دولتين او اكثر بغرض تنظيم علاقة قانونية دولية . ولا يؤثر في المعاهدة ان يطلق عليها اتفاق Convention او بروتوكول Protocol او ميثاق Covenant او مذكرات متبادلة Exchange of Notes او تصريح Declaration او اتفاقية Agreement او بيان مشترك Joint Communique .. الخ مثل هذه التسميات تدل اساسا على طريقة صياغة الاتفاق .

القسم الاول وهو خاص بدراسة الاصول التاريخية والدبلوماسية والقانونية للحدود .

ويعني **القسم الثاني** بتحليل مسائل قطاع البارو وجمبيلا .

اما **القسم الثالث** فهو معالجة للوضع القانوني للحدود بين السودان وكل من اثيوبيا واريتريا .

ونتناول **في القسم الرابع والاخير** اتفاقية الحدود التي تم التوصل اليها بين السودان واثيوبيا في عام ١٩٧٢ .

القسم الأول

الأصول التاريخية والقانونية للحدود الشرقية

الأصول التاريخية والقانونية للحدود الشرقية

لقد أثار قرار السلطات البريطانية بغزو السودان (١) ، في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، عدداً من المشكلات الحادة المتعلقة بالحدود . ذلك أن الأمر لم يكن قاصراً على طبيعة أو مدى اتساع البلاد المراد غزوها ، بل امتد الأمر إلى ظهور عدد من الدول الكبرى في الأفق ، منذ عهد الحكم التركي المصري في السودان (٢) ، وأثناء فترة حكم الدولة المهـــديه (٣) .

---

(١) الغزو أو الفتح (Conquest) هو التمكن من الاستيلاء على إقليم دولة العدو ، أو إقليم تابع لدولة العدو عن طريق استعمال القوة . ويعتبر الغزو سنداً ناقصاً أو معيباً إلى أن تتم تكملته بخضوع الدولة المنهزمة أو عن طريق قبول الدولة المنهزمة الصامت ، أو الواقعة أن الإقليم الذي تم الاستيلاء عليه ، قد أصبح تحت سيطرة الدولة الغازية . والمتعارف هو أن يأخذ ضم إقليم الدولة المنهزمة ، شكلاً من أشكال التنازل . وذلك عن طريق اتفاقية سلام أو اتفاقية تخلي أو حتى مجرد إعلان . وهو خلافاً للاحتلال الذي يكون بالنسبة لأرض أو إقليم لا يكون تابعاً أصلاً لسيادة إحدى الدول . ولذلك اعتبر الاحتلال (Occupation) سنداً أصيلاً من أساليب اكتساب الأراضي .

ولقد كان الغزو أو الفتح واحداً من الطرق المشروعة لاكتساب الملكية الإقليمية في القانون الدولي منذ القرن الخامس عشر . وجاءت المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم في عام ١٩١٩ لتضفي شكاً على ذلك . وتأكدت عدم مشروعية الغزو بصورة واضحة وحاسمة في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ .

(٢) أصبح السودان تحت الحكم التركي المصري منذ عام ١٨٢١ — بعد غزو محمد علي باشا خديو السلطان العثماني في مصر للسودان — واستمر ذلك الوضع حتى بداية ١٨٨٢ . انظــر :

P.M. Holt, A Modern History of the Sudan, 2nd ed., London, 1973, pp. 35-49 and pp. 77 - 92.

(٣) في عام ١٨٨٥ تمكنت الثورة الوطنية السودانية ، بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي ، من هزيمة الجيوش الاستعمارية ، وإقامة الدولة المهدية في السودان المستقل . انظر : ــ Holt, The Mahdist State in the Sudan, Oxford, 1958, pp. 81-105

فلقد فرضت فرنسا وجودها بالقرب من مشارف السودان الغربية ، بعد ان اعترف لها مؤتمر برلين (٤) بمناطق نفوذ (Sphere of Influence) في غرب افريقيا ، وهو النفوذ الذي امتد تدريجيا ، الى ان تسنى لها تأسيس وجود عسكري في تشاد في أواخر القرن التاسع عشر .

وبلورت بلجيكا لنفسها وجودا في اقصى جبهة (٥) السودان الجنوبية ، بعد ان اعترف مؤتمر برلين بليوبولد الثاني ملك بلجيكا باعتباره صاحب السيادة على الكونغو .

وتمكنت ايطاليا من تأسيس وجود لها على مشارف السودان الشمالية الشرقية ، وذلك عن طريق استمرار الاحتلال الايطالي لاقليم

---

(٤) انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ — ١٨٨٥ وقد اعتبره العديدون من الكتاب بداية لتاريخ الحدود في افريقيا . وكما نرى فان هذا الاتجاه قد جانبه التوفيق . ليس هناك ثمة شك في ان مؤتمر برلين يمثل عاملا هاما في مسار التطورات التاريخية للحدود في افريقيا . لكن اعلان برلين الذي صدر عن ذلك المؤتمر ، كان في اغلبه مجرد تظهير للوجود الاستعماري الذي غرس جذوره سلفا في افريقيا . فقد انعقد مؤتمر برلين اساسا لمناقشة ثلاث مشكلات . اولها حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو ، والثانية هي تطبيق مبادىء مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ الخاصة بضمان حرية الملاحة في الانهار الدولية على نهري الكونغو والنيجر ، والثالثة مسألة تحديد الشكليات التي ينبغي مراعاتها قبل الاعتراف دوليا بأي احتلال جديد لأية اراض في سواحل افريقيا . انظر :—
J.D Hargreaves, Prelude to the Partition of West Africa New York 1966, p. 334

(٥) يبدو ان كلمة الجبهة (Frontier, كانت تعني تاريخيا ما تعنيه ايتيمولوجيا (Etymologically اي ذلك الجزء من المقدمة . وكذلك فان الجبهة لم تستعمل لتعني خطا مجردا ، كما انها لا تعني خطا ، بل العكس من ذلك تماما . اذ استعملت لتعني مساحة ، هي بمثابة الجزء من الكل . وبالتحديد ذلك الجزء الذي يقع في مقدمة الاقليم .
انظــر :—
. D Kristof "The Nature of Frontiers and Boundaries" (in) Politics and Geographic Relations, ed by W.D Jackson, Washington, 1964, pp 134 35.

اريتريا بالرغم من هزيمتها في عدوا عام ١٨٩٦ (٦) .

ويجب أن يضاف الى ظهور هذه القوى الاوروبيه ، المتنافسه على مشارف اراضي السودان ، ان منليك الثاني (Menelik) الذي كان ملكا مستقلا على شوا في الحبشة ، قد استفاد من مقتل الامبراطور يوحنا بواسطة جيوش المهدية ، واعلن نفسه نجاشيا او ملكا لملوك الحبشة في عام ١٨٨٩ . ويلاحظ ان النجاشي منليك قد افصح — ومنذ البداية — عن نواياه التوسعية ، ولا سيما عن طريق مطالبته الرامية الى مد حدود الحبشة الغربية حتى النيل الابيض (٧) .

ان الطريقه التي سلكتها بريطانيا للوصول لاتفاق بشان تسوية حدود السودان مع كل من فرنسا (٨) وبلجيكا (٩) ، لا تندرج في نطاق هذا الكتاب . ويبقى امامنا ان نتناول الكيفيه التي عالجت بها بريطانيا حدود السودان مع كل من ايطاليا و الحبشة .

وكما اشرنا سلفا فان ايطاليا وجدت لنفسها مكانا على مشارف السودان الشمالية الشرقيه . وبالتالي فقد كان لها ان تشترك مع السلطات

---

(٦) انظــر :ــ

J. Doresse, Ethiopia, London, 1959, p.202,

G.N. Sanderson, "England, Italy, the Nile Valley and the European Balance, 1890-91" The Historical Journal, Vol.7 (1964), pp. 94-119.

(٧) انظــر :ــ

Sanderson, "The Foreign Policy of the Negus Menelik, 1896-1898" Journal of African History, Vol 5 (1964), pp. 87-97

وراجــع ايضـــا :ــ

Sanderson England, Europe and the Upper Nile, 1882-1899, Edinburgh, 1965, pp. 290-312.

(٨) راجع ، الفصل الثامن من رسالتنا الاكاديميه ، ص ٥٨١ .

(٩) راجع ، الفصل العاشر من رسالتنا الاكاديمية ، ص ٧٢٧ .

البريطانيه في تسويه حدود اريتريا مع السودان . وهي الحدود التي اصبحت فيما بعد ، تشكل القسم الشمالي من الحدود المشتركة بين اثيوبيا والسودان . ويرجع ذلك ــ بالطبع ــ للتطورات التي طرأت على الوضع القانوني لاريتريا بعد الحرب العالمية الثانيه كما سنوضح ذلك في في مجال لاحق من هذا الكتاب .

اما الحبشة على عهد منليك ، فقد تمت معها تسوية الحدود المشتركه بين اثيوبيا والسودان . وهي الحدود التي سنرجع لها فيما بعد ، بالقسم الاوسط والقسم الجنوبي للحدود بين البلدين .

وهكذا يمكننا ان نتناول الاصول الدبلوماسية والقانونية للحدود الشرقية للسودان في ثلاثة ابواب . وهي على التوالي :ــ

١ ــ الحدود بين السودان واقليم اريتريا ، اي القسم الشمالي للحدود بين السودان واثيوبيا بعد عام ١٩٥٢ .

٢ ــ الحدود بين السودان واثيوبيا ، اي القسم الاوسط من الحدود المشتركة .

٣ ــ الحدود بين السودان واثيوبيا ، اي القسم الجنوبي من الحدود المشتركة .

الباب الأول

الحدود بين السودان وإقليم أريتريا

(القسم الشمالي من أثيوبيا)

تمتد الحدود الدولية القائمة الآن بين السودان واقليم اريتريا — في أصولها القانونية ، على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات . وأول هذه الوثائق القانونية ، هي اتفاقية السابع من ديسمبر ١٨٩٨ التي أبرمت بين مصر وايطاليا ، بشأن تعيين (Delimitation) (1) الحدود في القطاع الذي يمتد من رأس قصار ، الواقعة على البحر الاحمر ، الى ملتقى نهر امكتا مع خور بركه . والثانية اتفاقية اول من يونيو ١٨٩٩ ، الخاصة بالقطاع الذي يبدأ من ملتقى خور امكتا مع خور بركه ويمتد الى سبدرات . والثالثة اتفاقية السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، التي تحكم قطاع الحدود ، الواقع ما بين سبدرات وجبل ابو جمل . والرابعة هي ملحق معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرم بين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا . والخامسة هي بروتوكول الثامن عشر من فبراير ١٩٠٣ ، الذي

---

(1) لقد قال الكتاب لسنوات عديدة ، يستعملون كلمة (Delimitation) تعيين ، وكلمة (Demarcation) معلم أو تخطيط ، باعتبار أن الكلمتين مترادفتان . ولقد كان أول من ميز بينهما (McMahon) في نهاية القرن التاسع عشر ، في محاضرته التي قدمها في المعهد الملكي بانجلترا عام ١٨٩٧ . حيث قال : (لقد اخذت كلمة (Delimitation) لتشمل تحديد خط الحدود ، بواسطة معاهدة او ما شابه ذلك . وكذلك تعريفها كتابة أو شفاهة . واخذت كلمة (Demarcation) لتشمل الوضع الفعلي لتخطيط الحدود على الأرض ، وتعريفه بواسطة أعمدة او اية وسائل محسوسة اخرى .

انظر :ـ

A.H. McMahon, "International Boundaries" The Journal of the Royal African Society, Vol.84 (1935), p.4 For Mc Mahon's Original address, see Minutes of Proceedings of Royal Institution, Vol.24 (1897), p.224.

تضمن وصف علامات الحدود ، في القطاع الذي يمتد من جبل ابو جمل الى منحنى نهر سيتيت ، المواجه لمصب خور رويان ، وهو المعروف ببروتوكول تالبوت — مارتينللي (Talbot Martinelli)

على ان بداية التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان واقليم اريتريا ، ترجع الى بروتوكول الرابع والعشرين من مارس ١٨٩١ . وهو البروتوكول الذي ابرمته الحكومتان البريطانية والايطالية ، بشأن تحديد نفوذ كل من الدولتين في شرق افريقيا ، في المدى الذي يقع ما بين نهر جوبا على المحيط الهندي ، وتقاطع خط طول ٣٥ درجة شرق مع النيل الازرق (٢) .

ثم وقعت بريطانيا وايطاليا بروتوكولا آخر في الخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، تكملة لتحديد مناطق نفوذهما في شرق افريقيا . وهذا البروتوكول يختص بالقطاع الذي يمتد من النيل الازرق ، الى راس قصار على ساحل البحر الاحمر . وقد عينت المادة الاولى من البروتوكول ، منطقة النفوذ الايطالي (Sphere of Influence) (٣) ، بخط يمتد من راس قصار ، الواقعة على البحر الاحمر ، الى نقطة تقاطع خط عرض ١٧ درجة شمال ، مع خط طول ٣٧ درجة شرق . الى ان يلتقي مع خط عرض ٣٦ درجه و ٣٠ ثانيه شمال . ويرسم خط الحدود من نقطة الالتقاء هذه ، في خط مستقيم الى سبدرات ، بحيث يترك حده في جهة الشرق . ومن هذه القرية (سبدرات) ، يرسم خط الحدود في الاتجاه الجنوبي ، الى نقطة على خور القاش ، تبعد عن كسلا عشرين ميلا انجليزيا ، ليتصل بنهر

---

(٢) الظاهر ذلك
E. Hertslet, The Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London, 1909, p.948

(٣) تحديد مناطق النفوذ (Sphere of Influence) ، هو شكل من الاشكال التي ابتدعها الاستعمار في القرن التاسع عشر ، لفرض سيطرته في بعض الاقاليم ، دون التزامات مادية او قانونية محددة . للمزيد من التفاصيل عن المعنى الذي رمى اليه الاستعماريون ، باستعمالهم هذا التعبير ، والآثار القانونية لهذه البدعة ، راجع الفصل الثاني ، الباب الاول من الجزء الاول ، لرسالتنا الاكاديمية .

عطبرة عند خطي عرض ١٤ درجة و ٥٢ ثانية شمال . ثم يذهب خط الحدود ، مع مجرى نهر عطبرة ، الى ان يلتقي مع خور كاكاموت أو (حاصاموت) . ومن هناك يتجه خط الحدود غربا ، حتى يلتقي مع خور لمسن ، ثم يتبع خور (لمسن) حتى التقائه مع نهر الرهد ، الى مسافة قصيرة بين ملتقاه مع خور (لمسن) وتقاطعه مع خط طول ٣٥ درجة شرق . ثم يتبع خط الحدود خط طول ٣٥ درجة شرق ، حتى يلتقي مع النيل الازرق (٤) .

هذا القطاع يمثل النواة الاولى لتعيين الحدود الدولية بين السودان واريتريا . وقد أعطت الفقرة الاولى من المادة الثانية، من هذا البروتوكول، الحق لايطاليا بان تحتل كسلا والاقليم الواقع الى الغرب منها ، اذا اقتضتها الضرورة العسكرية للقيام بذلك . وقد حددت المنطقة التي يجوز لايطاليا احتلالها ، بنقطتين على نهر عطبرة . الاولى هي توز رجب من ناحية الشمال . والثانية نقطة سميت فورد من ناحية الجنوب . ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة ، على ان أي احتلال تقوم به ايطاليا لاقليم كسلا ، هو احتلال مؤقت ، ولا يلغي حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضي . ونصت الفقرة صراحة على ان تظل تلك الحقوق موقوفة ، الى حين ان تصبح الحكومة المصرية في وضع يمكنها من اعادة احتلال الاراضي المعنية . والمقصود بذلك ، الاراضي التي تحد شرقا بخط الحدود الذي تم الاتفاق عليه ، بموجب المادة الاولى من البروتوكول .

وتعهدت ايطاليا بمقتضى المادة الثالثة من البروتوكول ، بالامتناع عن اقامة اية اعمال على نهر عطبرة ، يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية تدفق المياه في هذا النهر . هذا وقد أعطت المادة الرابعة من البروتوكول ، الرعايا الايطاليين والاشخاص الذين يأتون تحت الحماية الايطالية وبضائعهم ، حق المرور ، في الطريق الواقع ما بين كسلا والمتمة الاثيوبية ، دون فرض أي ضرائب عليهم او على بضائعهم .

---

(٤) راجع :

Hertslet, op.cit., p. 1108

وفي العام التالي ، وقعت الحكومتان الايطالية والمصرية ، اتفاق الخامس والعشرين من يونيو ١٨٩٥ ، وهو الاتفاق الذي عين بصورة دقيقة ، الحدود التي تفصل الاراضي الايطالية من الاراضي المصرية ، في القطاع الذي يمتد من راس قصار الى خور بركة (٥).

ولقد نصت المادة الاولى ، من ذلك الاتفاق ، على أن خط الحدود بين مصر واريتريا ، في الاقليم الواقع بين البحر الاحمر وخور بركة ، يتبع خطا ، بدءا من راس قصار على ساحل البحر الاحمر الغربي ، حتى ملتقى بالفرع الرئيسي لخور قرورة ، على مسافة كيلومتر تقريبا من الساحل . ثم يسير خط الحدود صاعدا ، مجرى (قرورة) الى نقطة قرورة . ومن هذه النقطة ، يتبع خط الحدود سلسلة الجبال التي تفصل خور (عيت) عن خور (مرب) في الشمال ، وخور (قلكت) عن خور (رســـلا) في الجنوب ، لغاية نقطة على هضبة (مقر مؤوس) . ومن هذه النقطـــة الاخيرة ، يسير خط الحدود حتى يلتقي بخور بركة . ومن خور بركـــة ، يذهب خط الحدود في اتجاه مستقيم ، حتى تقاطع خط عرض ١٧ درجـــة شمال ، مع خط طول ٣٧ درجة شـــرق .

واهم اتفاق يونيو ١٨٩٥ ، بتنظيم وضع القبائل شبه الرعوية ، التي تعيش على ، او بالقرب من الحدود . وفي هذا الصدد ، اتفقت الحكومتان على تبعية قبائل هازيدالدوا ، وفيلدا وبيت مالح ، والرشايدة ، وبعض فروع قبيلة بني عامر ، التابعة للشيخ ادريس حمد ، للحكومة المصرية . كما تم الاعتراف بتبعية بني عامر ، التابعـــين للشـــيخ علي لشيخ والشيخ محمد شريف ، للحكومة الايطالية . والتزمت الحكومتان على السماح للقبائل التي تم تنظيم تبعيتها ، بالرعي والزراعة في اراضي كل من الحكومتين ، على اسس متبادلة ، مع الاحتفاظ لأي من الحكومتين بالحـــق في فرض ضرائب معتدلة . وسمحت المادة الرابعة من الاتفاق ، بفترة تمنح الحكومتين من السماح لأي من القبائل التي تم تحديدها ، عبور الحدود .

(٥) راجـــع : Hertslet, op.cit., p. 1108

والاقامة بصفة دائمة في اراضيها ، هربا من رؤسائهم . كما أعطت ذات المادة ، الحكومتين حق اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتجريد تلك القبائل من أسلحتهـــا .

ويلاحظ على هذا الاتفاق ، انه ابرم بين الحكومه الايطاليه والحكومة المصرية ، وليس بين الحكومه الايطاليه والحكومه البريطانية ، كما جاء في صدر الاتفاق . على ان الذي وقع الاتفاق هـــو كتشنر (Kitchener) سردار الجيش المصري في ذلك الوقت (٦) . وتبرير ذلك ، هو ان بريطانيا كانت تتولى ادارة علاقات مصر الخارجية في تلك الفترة . كما يلاحظ ان الذي وقع الاتفاق ، نيابة عن الحكومة الايطالية ، هو مارتيني ، حـــاكم اريتريا ، لانها كانت قد اصبحت مستعمرة ايطاليه .

وبعد عامين من وضع كسلا تحت السيطرة الايطاليه ، اضطرت ايطاليا لرفع يدها من قلعة كسلا في عام ١٨٩٧ . ويرجع ذلك للضغـــوط التي كانت تحيط بإيطاليا ، من قبل جيوش الخليفه عبد الله من ناحية ، واثيوبيا ـــ خاصه بعد هزيمة ايطاليا في عدوة ـــ من ناحية اخرى . واكـــد القرار الخاص بنقل كسلا الى الخديوية ، سريان بروتوكول الخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، فيما يتعلق بالاختصاص السياسي والعسكري في تلك المنطقه . كما اشار الى ممتلكات الايطاليين في كسلا ، ستظل كما كانـــت ممتلكات لايطاليا . أما بالنسبه للحدود فلقد تركت مسالة تسويتها للوقت الذي تـــراه الحكومتان مناســـبا .

ويبدو ان الحكومتين كانتا حريصتين على تسويه الحدود بـــين السودان واريتريا ، اذ ابرمتا اتفاقا في السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، بشأن

---

(٦) كتشنر (Kitchener) هو الذي قاد غزو السودان عام ١٨٩٨ ، ثم اصبح حاكمـــا للسودان بمقتضى اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩ التي ابرمت بين الحكـــومة البريطانية وحكومة خديو مصر . واصبح كتشنر في مرحلة تاليه ممثلا لبريطانيا وقنصلا عاما لها في مصر . ولقد ارتبط اسم كتشنر ايضا بالتسويات الاولية للحدود الدولية بين السودان ويوغنـــدا .

القطاع الواقع ما بين راس قصار ، وملتقى نهر امبكتا مع خور بركة ، وقد وقعه نيابة عن الحكومتين ، المحافظ المدني لمستعمرة اريتريا من جانب ، ومحافظ سواكن وقائد حامية كسلا من جانب اخر . وهو الاتفاق المعروف باتفاق بارسونس — مارتيني (Parsons - Martini) .

وتضمنت المادة الاولى ، من الاتفاق ، على ان الحدود بين الاراضي المصرية والاراضي الايطالية ، الواقعة شمال مستعمرة اريتريا ، هي خط يبدأ من نقطة راس قصار ، ويتجه غربا على طول اكمه (حليباي) و (جابي هيلي) ، حتى ملتقى مجرى نهر قرورة ، ثم يذهب صاعدا حتى هضبة (تجلانيت) ، ومن هذه الهضبة الاخيرة ، يسير خط الحدود متبعا جبل (امايندوا) ، حتى ملتقى سلسلة الجبال التي تفصل وادي (قرورة طج) في الجنوب عن وادي (ميترار مويرب) في الشمال ، ثم يتبع خط الحدود سلسلة الجبال في الاتجاه الغربي ، ثم ملتقى تل (شمانكولت) ، ومن هذا التل الاخير ، يذهب خط الحدود متتبعا سلسلة جبال (سقدطليم) حتى ملتقى شمال جبل (روربيت) بمسافة قليلة ، مع هضبة هيرنووش ، ثم يتبع خط الحدود ، الحافة الشمالية لهذه الهضبة الاخيرة حتى قمة جبل (حاموبت) ، ومن هذا الجبل الاخير ، يسير خط الحدود ، متتبعا خور امتا نهاية اجار امتا ، ومنها يذهب الى جبل (حرر) عبر اقليم جبلي ، يفصل بين مجرى خور امبكتا الاوسط وخور لوري ، ومن هذا الاقليم الجبلي ، يسير خط الحدود ، جنوب خور بركه ، ويلتقي به عند ملتقى الاخير مع خور امبكتا ، متبع سلسلة الجبال التي تحيط شمالا بالوادي المنخفض لخــور امبكتــا .

ويمكننا القول بان الوصف الجديد للحدود ، جاء اكثر دقــة من الاوصاف السابقة ، وقد تضمن الاتفاق نصا يشير بتكوين لجنة حــدود مشتركة ، لتقوم بوضع معالم الحدود التي تم الاتفاق عليها ، وذلك في

---

(٧) راجــع :ـ Hertslet, op. cit. p.1110

ظرف الستة اشهر التالية . وقد تم التصديق على هذا الاتفاق ، في السادس والسابع من مارس ١٨٩٩ ، عن طريق تبادل الوثائق بين ممثلي بريطانيا وايطاليا في مصر . ولعل في هذا الاجراء ، ما يؤكد ما اشرنا اليه سلفا ، وهو ان بريطانيا ، كانت تتولى بالفعل ممارسة كل ما يتصل بشئون مصر الخارجية .

وواصلت الحكومتان في ذات الوقت ، اهتمامهما بأمر وضع تحركات القبائل ، التي كانت تقيم على ، أو بالقرب من الحدود . فابرمت اتفاقا آخر في السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، بهدف تنظيم الضرائب ، التي تدفعها القبائل السودانية ، التي تقوم بالرعي داخل الاراضي الارترية .

والقبائل التي شملها الاتفاق هي : الرشايدة ، والهسيري ، والاقلاندا ، وبيت معالا . وقد تضمنت الاتفاقية نصا يشير الى تكوين لجنة مشتركة ، تقوم بتحديد مناطق رعي كل قبيلة من هذه القبائل ، بالاضافة الى منح حكومة ارتريا الحق في نظر أية شكوى ، قد تتقدم بها بعض القبائل التي لم يشملها الاتفاق .

لا شك ان اتفاق السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، يعكس اهتماما فريدا في نوعه ، اذا ما نظرنا اليه في اطار معاهدات واتفاقيات الحدود ، التي تم ابرامها في القرن التاسع عشر . اذ ان اغلبية كبيرة من معاهدات واتفاقيات الحدود ، التي توصلت اليها الدول الاستعمارية فيما بينها ، قد اهملت او تجاهلت العديد من المبادىء الاساسية في تنظيم وتعيين الحدود (٨) .

---

(٨) لقد شهد شاهد مهم هو اللورد سالسبوري عندما قال عند توقيع اتفاق ١٨٩٠ الانجليزي الفرنسي ، الذي وضع اللبنات الاولى للحدود المعاصرة بين نيجيريا وداهومي والنيجر وتشاد : « لقد كنا منشغلين في رسم خطوط على خرائط تتعلق باقاليم لم تطأها قدم رجل ابيض . ولقد كنا نعطي بعضنا البعض جبالا وانهارا وبحيرات . وكان العائق الوحيد الذي واجهنا في ذلك التوزيع ، هو اننا لم نكن ندري اين تقع تلك الجبال والانهار والبحيرات » .

انظر : M. MacMichael, The Sudan, London, 1954, p.57, see also
J.C. Anene, The International Boundaries of Nigeria, London, 1970 p.3

فكثيرا ما قسمت معاهدات الحدود مجموعات قبلية الى قسمين ، وكثيرا ما حرمت اتفاقيات الحدود مجموعات قبلية من اماكن رعيها التقليدية (٩) ، ولذلك فان ما تضمنه اتفاق ديسمبر ١٨٩٨ من نصوص ، هو ما تسعى اليه العديد من الدول في عصرنا هذا ، وهي تهتم بتنظيم تحركات رعاياها ، الذين يقيمون على ، او بالقرب من الحدود المشتركه مع دول اخرى .

كما هو واضح فان الجهود التي عرضنا لها سلفا ، كانت قاصرة على ما يمكن اعتباره حدود بين السودان والجزء الشمالي من حدود اريتريا ، وهو المقطع الذي يمتد من رأس قصار على البحر الاحمر ، الى ملتقى نهر امبكتا مع خور بركة .

اما بالنسبة للحدود ، بين السودان والجزء الجنوبي من حدود اريتريا ، فان وضع تعيين لها قد بدأ في عام ١٨٩٩ ، وهو الذي تضمنه الاتفاق على تعيين الحدود ، في القطاع الذي يبدأ من آخر نقطة تم تعيينها ، وهي ملتقى خور بركه مع نهر امبكتا ، وينتهي في سبدرات . وقد تم بالفعل بناء ووضع سبعة وعشرين عمودا ، على طول هذا القطاع من الحدود ، بمقتضى اتفاق الاول من يوليو ١٨٩٩ ، المعروف باتفاقيــة والتر — بونقيفاني (Walter Bongovanni) . وقد نص ذلك الاتفاق ، على ان خط الحدود ، يذهب صاعدا مع مجرى خور بركه من نقطة التقائه مع خور امبكتا حتى ملتقاه مع نهر دادا . ومن نقطة التقاء خور بركه مع نهر دادا يتجه خط الحدود صوب الناحية الشمالية الغربية ، متبعا مجرى نهر دادا ، عند سفح سلسلة تلال سكيب او (سكيبي) . ثم يتجه خط الحدود ، صوب الجنوب ، متبعا حافة الجبال لدى ممثل المسيلات ،

---

(٩) وصف هويتلسي Whittlesey الحدود في افريقيا في كتابه الارض والدولة بقوله : (ان الخريطة السياسية لافريقيا ، نتاج للعبة شطرنج دبلوماسية بين القوى الاستعمارية ، وقد بدأت تلك اللعبة منذ عام ١٨٨٠ على موائد المجالس الاوروبية ، بواسطة افراد لم يروا افريقيا) .

D. Whittlesey, The Earth and the State 2nd ed. New York 1944 p 331

التي تصب مباشرة في خور مركة في الشرق ، من تلك التي تصب في خور القاش ولا نجويب في الغرب . ويتكون حاجز الجبال هذا ، من سلسلة تلال (اسكينيا ، وكوريب ، ونابات ، وتليت) وجبل (ميسان) واخيرا جبل (شيفير) . ومن هذا الجبل الاخير ، يتجه خط الحدود في خط مستقيم تقريبا ، متتبعا سلسلة تلال سبدرات ، التي تتكون من تل تبدلاى وجبل أفابحانبيب وجبل كليمانيا وجبل دوبا دوب . ومن هذا الجبل الاخير — يتجه خط الحدود الى جبل (كوكاسانا) ؛ ثم يعبر خط الحدود سلسلة بدرات ، الى قرية سبدرات نفسها ، تاركا السفوح الغربية لجبل شيابابيت في اراضي السودان(١٠) .

ويلاحظ على هذا الاتفاق ، انه ابرم بين حكومة السودان وحكومة اريتريا . وهذا خلافا لما سبقه من اتفاقات . اذ كانت كل الاتفاقات التي تتصل بالسودان ، تبرم بواسطة الادارة البريطانية في مصر باسم الحكومة المصرية . ويرجع هذا التمييز للتطورات الدستورية التي طرأت على الوضع القانوني للسودان بعد التاسع عشر من يناير ١٨٩٩ .

في هذه الاثناء ، كانت الحكومة البريطانية قد قطعت شوطا بعيدا في مفاوضاتها مع الامبراطور منليك ، بشأن الحدود بين السودان واثيوبيا . وقد عنّ للسلطات البريطانية أن تلتمس رأي الحكومة الايطالية ، بشأن الحدود التي اوشك الاتفاق أن يتم بشأنها مع منليك . ويبدو ان السبب الرئيسي الذي جعل السلطات البريطانية تقوم بتلك الاجراء، هو ان الحدود المقترحة مع اثيوبيا ، ستجرى الى الشرق من الخط الذي جاء في بروتوكول ابريل ١٨٩١ . وهو البروتوكول الذي عين مناطق النفوذ البريطانية والايطالية كما شرحنا ذلك سلفا . ذلك بالاضافة الى ان من شأن الرد الايطالي ، أن يمكن السلطات البريطانية ، من أن تتحسس الروح العامة

---

(١٠) راجــع : —

Hertslet. op. cit., p.1113

للسلطات الإيطالية ، فيما يتعلق بالاستمرار في معالجة الحدود المشتركة بين السودان واريتريا (١١) .

وقد بعثت الحكومة الإيطالية ، بمذكرة للحكومة البريطانية ، بتاريخ السادس والعشرين من ديسمبر ١٨٩٩ ، نقلت فيها عدم اعتراضها على الحدود المقترحة بين السودان واثيوبيا (١٢) . وعلى ضوء هذه المذكرات ، مضت السلطات البريطانية في تسوية حدود السودان مع اثيوبيا ، على النحو الذي نبينه في الباب الثاني من هذا القسم . اما فيما يتعلق بالحدود مع ارتريا ، فقد تمكنت الحكومتان البريطانية والايطالية ، من ابرام اتفاق السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، المعروف باتفاق تالبوت ــ كوللي (Talbot - Colli) . وهو الاتفاق الخاص بتخطيط الحدود في القطاع الذي يمتد من سبدرات الى جبل أبو جمل (١٣) .

ونص الاتفاق على ان يتجه خط الحدود من سبدرات ، في اتجاه مستقيم صوب الجنوب الى جبل اندارياب ، الذي يقع على مسافة ثلاثة كيلومترات تقريبا من الضفة اليمنى تقريبا لخور القاش . ومن جبل انداريابه يسير خط الحدود في الاتجاه الغربي، الى نقطة على خور القاش،

---

(١١) لقد اقترح الامبراطور منليك على المفاوض البريطاني هارنجتون (Harrington) ، كما سنرى في مجال لاحق ، حدودا بدلا عن الحدود التي تقع الى الجنوب من الخط تومات تودلك . وهي الحدود التي أرست مناطق النفوذ بين بريطانيا وايطاليا ، بمقتضى بروتكولي الرابع والعشرين من مارس والخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، المبرمين بين بريطانيا وايطاليا ، والحدود المقترحة تقع الى الشرق من خط بروتوكول الخامس عشر من ابريل ، وتبدأ من تودلك بدلا من تومات .
انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : ــ
F O /1-45, Notes exchanged between Lord Curries and the Italian Minister for Foreign Affairs, 6/12/1899

(١٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./403/289, Italian Government Notes 26/ 2/1899

(١٣) عثمان صالح سبي ، تاريخ اريتريا ، ١٩٧١ ، ص ١٠٧ . وراجع ايضا :
Hertslet, op.cit, p.1115

تقع جنوب جبل (قلسا) الذي يترك كلية في الاراضي السودانيه . ومن هذه المنطقة التي تقع في الضفة اليمنى لخور القاش ، يسير خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى اعلى نقطة في جبل ابو جمل . ومن هذا الجبل ، يذهب خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى نقطة تقع على خط عرض ١٤ درجة و ١٢ ثانية شمال على الضفة اليمنى لنهر عطبرة ، في الاقليم المسمى (الابجيري ، والذي يقع بين اقليمي ايوبا او الوبا والرميلة شمالا ، واقليم المقلم جنوبا . وفي هذه النقطة ، يذهب خط الحدود صاعدا ، مع مجرى نهر عطبرة الرئيسي ، حتى يصل الى النقطة التي يلتقي فيها المطبراوي (١٤) مع نهر ستيت . ويترك خط الحدود عند هذه النقطه مجرى نهر عطبره ، ويذهب صاعداً مع نهر ستيت ، الى نقطة تقع بين اقليمي (الجريشي) و (ايودا) . ثم يذهب خط الحدود من هذه النقطه ، في اتجاه مستقيم ، صوب الناحية الشمالية الشرقيه الى (تودلك) ، تاركا مجموعة الأكام المعروفة باسم جبل (ايلاكلاى) داخل الاراضي الاريترية .

لقد مهد اتفاق تالبوت ــ كوللي ، الطريق لمؤتمر هام عقد في لندن ، بين السلطات البريطانية والايطالية ، في الفترة ما بين الثامن عشر والثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ . وكان الغرض الاساسي من المؤتمر ، هو فتح باب المفاوضات بشأن الحدود بين الاقاليم البريطانيه والاقاليم الايطاليه . بالاضافه الى مسأله تسوية الحدود بين هذه الاقاليم من ناحية، واثيوبيا من ناحية اخرى (١٥) .

ويبدو ان اهتمام المفاوضين الايطاليين ، قد انصب على ضرورة التاكد من تبعية الاراضي ، التي اتخذت شكل متوازي الاضلاع ، الذي انشق من اتفاق ابريل ١٩٠١ ، لايطاليا . اما السلطات البريطانيه ، فقد انصرف اهتمامها لجعل كل الاراضي ، التي تقيم فيها او تستعملها قبائل الحمران ، داخل اختصاص حكومه السودان . بالاضافه الى التاكيد بان الخط الذي

---

(١٤) هذا هو الاسم المتعارف عليه في كل المناطق التي يمر عليها نهر عطبرة .

(١٥) يلاحظ ان اثيوبيا لم تشترك في هذا المؤتمر بالرغم من انه يتصل بحدودها .

يمتد من تومات الى تودلك ، يمثل الخط الفاصل بين الاقاليم الواقعه تحت السيطرة البريطانية ، والاقاليم الواقعة تحت السيطرة الايطالية .

وبعد مداولات مطوله ، صدر عن المؤتمر ، اعلان الثاني والعشرين من نوفمبر ، الذي تضمن في فقرته الاولى ، اتفاق الدولتين — البريطانية والايطالية — على ضرورة تكملة تعيين الحدود بين السودان وارتريا ، وذلك برسم خط من ابو جمل جنوبا ، حتى ملتقى نهر ام حجر مع نهر ستيت . كما تضمنت ذات الفقرة اتفاقا ، على ان يقـــوم مندوبان من الطرفين ، بوضع علامات بين هذا الخط على الارض ، آخذين في الاعتبار المعالم الجغرافيه . ونصت الفقرة الثانية من الاعلان ، على نقل الاراضـي الواقعة الى الشرق ، من الخط الذي تم الاتفاق عليه ، الى اريتريا ، بعد موافقة منليك ، وهي الاراضي التي سبق أن اعترف بها الامبراطور منليك ، باعتبارها جزء من الاراضي السودانيه . اما الاراضي الواقعة الى الغرب من هذا الخط ، وشمال الخط الذي يمتد من تومات الى تود لك ، والتي تاخذ شكل متوازي الاضلاع ، فقد وافقت ايطاليا على ضمها للسودان . وعلى ضوء هذا الاتفاق ، فقد تم توجيه الحدود بين السودان واثيوبيا ، في القطاع الذي يمتد ما بين نهر ستيت والمتمة ، الى جهة الغرب ، بحيث يترك الى اثيوبيا نوقارا ، والطريق التجاري الذي يمتد من غوندار الى اريتريـــا (١٦) .

واتفقت الحكومتان ، على بذل الجهود الضروريه ، لاقناع منليك للتنازل عن الاراضي ، الواقعة الى الشرق ، من الخط الذي يمتد من تودلك الى مايتيب ، مقابل مد الحدود الاثيوبيه . كما اتفقتا على ضرورة عقد اجتماع في روما ، لمتابعة مناقشة تسويه الحدود بين السودان واثيوبيا ، في حالة رفض منلك للتنازل المعني . اما بالنسبه للحدود بـين اريتريا واثيوبيا ، فقد اتفقت الحكومتان على قبول الوضع الراهن (Status Quo)

---

(١٦) راجـــع : — Hertslet, op cit., p.952.

بالنسبة للاراضي التي تقع الى الشمال من الخط ، الذي يمتد من تومات الى تودلك . وكما سنرى في الباب التالي ، فان الظروف لم تتطلب عقد مؤتمر روما المشــار اليه .

على ان نذكر ان خط الحدود بين اريتريا والسـودان ، والمعــين بمقتضى اعلان ابريل ١٩٠١ ، قد تم تعديله بموجب ملحق معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ . فقد نصت المادة الثانية ، من ذلك الملحق ، على ان يتم تعديل خط الحدود بين السودان واريــتريا ، المحــدد بواســطة المندوبين الانجليز والايطاليين ، بموجب اعلان السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، بخط آخر يسير بين سبدرات الى جبل ابوجمل ، ثم الى ملتقى خور ام حجر مع نهر ستيت . وتنفيذا للفترة الاولى من الاعلان ، فقد قـام مندوبون من حكومة السودان وحكومة اريتريا ، بتخطيط الحدود المشتركه ، في القطاع الذي يمتد من جبل ابو جمل الى منحنى نهر سـتيت ، المواجه لمصب خور رويان . وقد جاء وصف علامات هذا التخطيط ، في اتفاق الثامن عشر من فبراير ١٩٠٢ ، المعروف ببروتوكول تالبوت — مارتينللي .

وينص البروتوكول ، على ان يبدأ خط الحدود ، من اعلى قمة في جبل ابو جمل ، الى اعلى نقطة من مجموعة الاكام المعروفة باســم البوارق ، التي تبعد عن ابوجمل مسافة اربعة عشر كيلومترا . ومن البوارق ، يمضي خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى الحافة الشرقيه لتلال كوراتيبه مارا باعلى تل في هذه الحلقه ، واعلى تل بهذه المجموعـــه ، ويشكل يجعــل التجاويف المائية من تلال كوارتيبه ، تقع الى الغرب من خط الحدود ، اي داخل الاراضي السودانية . ويمضي خط الحدود ، من كواربيب في اتجاه مستقيم ، الى غيطة الاشجار المشهورة ، التي تمتد الطرف الغربي للتل المعروف باسم جبل بوار . ومن هناك يمضي خط الحدود ، نحو الطريق الواقع بين ام بريقع والحفره . ويلتقي خط الحدود بهذا الطريق ، عنــد الحافه الواقعه بين ود مرمل والحمره على مسافه ٥٠٠ متر تقريبا ، من النقطه التي يعبر عندها اقرب مجرى مائي الى الغرب مباشره ، من الحافه المشار اليها سابقا . ومن النقطة الاخيرة على طريق ام بريقع — الحمرة ،

يمضي خط الحدود ، في اتجاه مستقيم الى حنية نهر سميت ، المواجهة مباشرة مصب نهر رويان (١٧) .

هذا وقد تمت اعادة تخطيط ، وتكثيف ، علامات الحدود في هذا القطاع ، بعد ثلاثة عشر علما ، وضمن ذلك لتكثيف في اتفاق ارزم في الاول من مايو ١٩١٦ .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضمنتها الاتفاقات والبروتوكولات التي تناولها هذا الباب مبينة في الخريطة التوضيحية رقم (١) .

---

(١٧) انظر : حسني ، المرجع السابق ، ص ١٧٨

خريطه توضيحية رقم ١

الحدود بين السودان واقليم اريتريا

(القسم الشمالي من اثيوبيا)

١٨٩٨	اتفاق بارسونس ـ مارتيني	‒ ‒ ‒ ‒ ‒ ‒
١٨٩٩	اتفاق ولتر ـ جونو ماتيني	▾▾▾▾▾▾▾▾
١٩٠١	اتفاق تالبوت ـ كوليتي	• • • • • • •
١٩٠٢	اتفاق تالبوت ـ مارتيني	‒ . ‒ . ‒ . ‒
١٩٠٢	ملحق معاهدة مايو	X•X•X•X•X•

السودان

ارتريا

الحبشة

نهر عطبرة

الباب الثاني

الحدود بين السودان والقسم الأوسط لأثيوبيا

لقد توقعت السلطات البريطانية ، منذ الايام الاولى لغزو السودان، نشوب مشكلات على الحدود مع اثيوبيا . ولقد كان لذلك التوقع ما يبرره ، اذ ان الامبراطور منليك ، كان قد افصح سلفا عن تطلعاته التوسعية . ولعل ابلغ دليل على تلك النزعات التوسعية لمنليك ، انه بعث في العاشر من ابريل ١٨٩١ ، بخطاب في صورة منشور ، لكل القوى الاوروبية ، تحدث فيه عن مسيحيته ، ثم ضمنه ما اعتبره ، وفقا لوجهة نظره ، حدودا لاثيوبيا . وحسبنا ان نذكر ان منليك لم يكتف في خطابه ، بادعاء اغلب الاراضي الواقعة في الجزء الشرقي من السودان ، بل وصلت به نزعاته التوسعية ، لادعاء الحق على الخرطوم ذاتها (١) .

ومما ضاعف من قلق السلطات البريطانية ، ان ايطاليا ، التي كانت تساندها بريطانيا في سعيها لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في اثيوبيا ، قد

---

(١) وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O., 304/155, April 1891

والنص الكامل لخطاب منليك الذي بعث به للدول الاوروبية انظر :ـ
R. Greenfield, Ethiopia, London, 1965, pp.464-5,

وراجع ايضا :ـ
H.G. Marcus, "A History of the Negotiations Concerning the Border between Ethiopia and British East Africa", Boston University Papers on Africa, Vol. 2 1966, p.240

هزمت في عام ١٨٩٦ - أمام جيوش منليك في معركة عدوا المشهورة (٢) .
ثم ان فرنسا ، المنافس التقليدي لبريطانيا ، كانت قد بدأت سلفا تحركها نحو النيل من جهة الغرب . وقد حشيت بريطانيا من الاشاعة التي تقول بأن فرنسا قد نجحت في اغراء اثيوبيا ، لكيف تساعدها في تقدمها من ناحية الشرق ، للسيطرة على اعالي النيل ، مقابل ان تلبي فرنسا مطامحات منليك التوسعيــة (٣) .

وهكذا فقد رأت السلطات البريطانية ، انه من الضروري جــدا الوصول الى تفاهم مع الامبراطور منليك (Modus Vivendi) ، خاصــة وان جيوش الغزو قد بدأت سلفا تحركها جنوبا نحو السودان . ولتحقيق ذلك التفاهم ، أوفدت الحكومة البريطانية بعثة برئاســة رينيل رود (Rodd) الى الامبراطور منليك في عام ١٨٩٧ .

لقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية رود ، بأن ينقل مشاعر الود التي تكنها الحكومة البريطانية لاثيوبيا وحرصها على الحفاظ بعلاقات طيبة معه . كما كلفته بأن يشرح للامبراطور ، طبيعة العمليات التي كانت تقوم بها الحكومة المصرية في ذلك الوقت ، باعتبار انها كانت تهدف فقط ، الى الابقاء على المديريات التي كانت تحت السيطرة المصرية . وهي بالتالي

---

(٢) لقد وقعت ايطاليا معاهدة مع منليك في مايو ١٨٨٩ ، عرفت بمعاهدة اوتشيالـــي ، وبموجبها فهمت ايطاليا ان الحبشة ، اصبحت تحت حماية ايطاليا . وادى الاختلاف في تفسير المادة (١٧) من هذه المعاهدة ، الى حرب (عدوا) المشهورة . وكان النص الايطالي لهذه المادة يقول : (يجب على الحبشة ان تكون اتصالاتها مع الدول الاخرى عن طريق ايطاليا) بينمــا يقول النص الامهري (يمكن للحبشة ان تتصل بالدول الاخرى عن طريق ايطاليا) . وقد رفض منليك التفسير الايطالي ، واعلن الغاءها ، الامر الذي قاد للحرب التي انتهت بانتصاره على الجيش الايطالي . ولقد انتهت هذه المعركة الفاصلة ، بمعاهدة وقعها الطرفان في أديس ابابا في السادس والعشرين من اكتوبر ١٨٩٦ ، اعترف فيها منليك ، بحق ايطاليا في البقاء في اريتريا . راجع : سبي ، المرجع السابق ، ص : ١٧١–١٧٢ .

(٣) انظـــر : —
Sir J R. Rood, Social and Diplomatic Memories, 1884-1901, London, 1923, P 112

غير مدفوعة بأي عداء نحو اثيوبيا . وتضمنت تعليمات وزارة الخارجية للمستر رود ، استعداد الحكومة البريطانية للاعتراف بحدود أثيوبية ، في المدى الواقع ما بين خطي ١٠ و ١٥ درجة شمال ، شريطة ان لا تزيد هذه الحدود ، عن مناطق نفوذ ايطاليا التي حددها بروتوكول الخامس عشر من ابريل ١٨٩١ (٤) .

وبالرغم من ان وزارة الخارجية البريطانية ، قد نبهت المستر رود ، الى ان مسألة حدود اثيوبيا ، على النيل الازرق ، تتصل بصفة اساسية بمصالح مصر ، وان عليه ان يهتدي في مفاوضاته مع منليك ، بنصيحة لورد كرومر (Cromer) التي يجب عليه ان يزود بها قبل مغادرته القاهرة الى اديس ابابا ، فان الحكومة البريطانية كانت موافقة على مد حدود اثيوبيا ، حتى ذلك الجزء من النيل الازرق ، الواقع ما بين كركوج وفامكا ، اذا كان ذلك ضروريا للحصول على تحالف وتعاون منليك ضد قوات المهدية (٥) .

وعندما بدأت المفاوضات بين منليك ورود ، وضح للاخير بأن اقصى التنازلات ، التي وجهته وزارة الخارجية بالتفاوض في نطاقها ، هي اقل بكثير من الاراضي التي ادعى منليك تبعيتها له . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان منليك افصح عن رغبته في الاحتفاظ باراض اخرى ، لم يسبق له ان ادعى ملكيتها . وهكذا تأكد للمستر رود عدم جدوى الاستمرار في المفاوضات مع منليك (٦) .

وقد بعث العميد ونجت (Wingate) ، الذي كان ضمن اعضاء بعثة رود ، بتقرير مفصل الى وزارة الخارجية البريطانية ، اوضح فيه ان منليك

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./403/255, Salisbury to Rodd, 24/2/1897

(٥) راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المشار اليها اعلاه .

(٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./403/255, Rodd to Salisbury, 14/5/1897

لم يقم باحتلال فعلي للاقاليم التي كان يدعيها . ويبدو أن السبب في ذلك يعود ، الى أنه كان حريصا على عدم فتح جبهة جديدة مع الخليفة عبدالله . وقد حذر ونجت في تقريره ، من المخاطر التي قد تنشأ ، اذا ما بدأت السلطات البريطانية مفاوضات بشأن حدود اثيوبيا الغربية ، في تلك الظروف . ولكنه نبه في ذات الوقت ، الى أن يبدأ المفاوضات بعد هزيمة قوات الخليفة عبد الله . اذ أن من شأن ذلك ، ان يحقق للمفاوض البريطاني سندا معنويا ، يمكنه من توضيح دعواه بصورة واضحة وقاطعة ، وهو الشيء الذي لم يكن متوفرا في ذلك الوقت (٧) .

وعلى ضوء المعلومات التي وصلت من بعثة رود ، قررت الحكومة البريطانية تأجيل مسألة المفاوضات الخاصة بالحدود مع اثيوبيا . واستجابت الحكومة البريطانية لاقتراح رود ، فقررت تعيين ممثل مقيم في اديس ابابا ، ليتولى معالجة المشاكل القائمة او المعلقة مع اثيوبيا . وقد تم بالفعل تعيين المستر جون هارنجتون (Harrington) الذي كان قنصلا في زيلع ، وكيلا للحكومة البريطانية في العاصمة الاثيوبية (٨)

ومنذ الايام الاولى لوصول هارنجتون لاديس ابابا ، وضح له أن منليك كان ملما ، بالمضمون القانوني للحيازة الفعلية بالنسبة لمنازعات الحدود . وانه كان مدركا ، بأن الحيازة الفعلية هي سند ضروري لاقناع الدول بادعاءاته الواسعة . ومن جانب آخر ، تبين لهارنجتون ، ان منليك ،

---

(٧) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ

F.O./403/255, Memo by Wingate, 9, 5/1897

السيد ونجت هو الذي أصبح فيما بعد حاكما عاما للسودان ، وقد كان له ايضا دوره البارز في التسويات الاولية للحدود بين السودان ويوغندا . انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ

F.O./407/177, Wingate to Kitchener, Enclosure in No 449/21/10/1911

(٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : ــ

F.O./403/255, Salisbury to Cromer, 27/11/1897

كان لديه انطباع بأن بريطانيا ، قد تقبلت تطلعاته التوسعية ، التي سبق له أن ضمنها فيخطابه المشهور ، الذي وزعه على الدول الاوروبية عام ١٨٩١ . ويقوم انطباعه ، على اساس ان بريطانيا لم تحتج على ما جاء في ذلك الخطاب . وكما قال هارنجتون ، فان منليك اخذ يسعى لتحقيق تطلعاته التوسعية على ذلك الاساس ، الى ان يصطدم بمن يوقظه من احلامه (٩) .

وهكذا برزت الصلة الوثيقة ، بين حتمية الانتصار العسكرى على جيش الخليفة عبدالله في السودان ، ومسألة تسوية حدود السودان مع اثيوبيا . اذ ان من شان ذلك الانتصار ، تحقيق الوجود البريطاني في السودان ، وبالتالي امكانية وضع حد لاطماع منليك . على ان منليك ، استغل بدوره ضعف الخليفة عبدالله في تلك الفترة وانشغاله بصد جيوش الغزو القادمة من الشمال ، فتحرك من جهة الجنوب ، وتمكن من احتلال بني شنقول قبل سقوط ام درمان (١٠) .

ولقد كان لهزيمة الانصار في كررى ، وسقوط ام درمان بعد فترة وجيزة ، اثره على مسار الاحداث على الحدود بين السودان واثيوبيا . ويبدو ان منليك كان يتوقع من السلطات البريطانية ، تحريك مسألة الحدود مباشرة ، بعد ان تأكد لها الانتصار في السودان . لكن هرنجتون ، وكيل الحكومة البريطانية في اديس ابابا ، لاذ بالصمت ، وفقا لما تلقاه من تعليمات مسبقة من وزارة الخارجية البريطانية . فلقد كانت الاستراتيجية التي وضعتها الدبلوماسية البريطانية في تلك الفترة ، تقوم على اساسين :

---

(٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./1/34/Harrington to Walker, 11/5/1898

(١٠)
G.N. Sanderson, "Contribution from African Sources to the History of European Competition in the Upper Valley of the Nile" , Journal of African History, Vol. 1,-1962. p.85

اولهما العمل على فرض الوجود الاستعماري الجديد في الاراضي السودانية . وفي هذا الصدد ، تمكنت القوات الغازية من احتلال القضارف ، والروصيرص في آخر ديسمبر ١٨٩٨ .

اما الاساس الثاني ، فهو اصرار منليك على أن يبدأ بتقديم الحل الاول لتسوية الحدود ، حتى تتمكن السلطات البريطانية من معرفة اقصى ما يتطلع اليه (١١) .

لقد كان للاستراتيجية التي اخذت بها بريطانيا في معالجة الحدود ، اثرها السيء على نفسية منليك ، خاصة و انه كان حريصا على ان يظهر في صورة القوي ، وليس بمظهر الملتمس . ولقد بلغ الضيق بمنليك مداه ، عندما عرف ان صمت بريطانيا ، قد اقترن بمد سلطاتها على اراض كان يعتبرها من الاراضي التابعة له . ولقد انصب اهتمام منليك ، على الروصيرص بصفة خاصة دون القضارف ، باعتبارها مدينة استراتيجية بالنسبة لمن يريد السيطرة على ذلك الجزء من النيل الازرق (١٢) .

وهكذا اضطر منليك لتحريك الموضوع ، فاستدعى هارنجتون ، واخبره بأن كل الاراضي التي تقع بين خطي عرض ١٤ و ٢ درجة شمال ، والنيل الابيض من ناحية الغرب هي جزء من ممتلكاته . ولقد رد عليه هارنجتون ، بان انجلترا ، باعتبارها الحاميه والمسيطرة على المصالح المصرية ، قد افصحت سلفا عن نيتها على استعادة كل مديريات مصر المفقودة . ولم يقتنع منليك بما سمع ، وربما ظن ان ما قاله هارنجتون ، كان نوعا من التكتيك ، فكلف الفريد اليق (Alfred Ilg) ، مستشاره للشئون الخارجية ، بان يتحسس له موقف بريطانيا الحقيقي . وعلى ضوء ذلك التوجيه ، التقى الفريد هارنجتون ، وطلب منه أن يبدأ المفاوضات

---

(١١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./403/255. Salisbury to Harrington, 6/10/1898

(١٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./1/35 Harrington to Rodd, 23/11/1898.

على اساس الاقتراح الذي سبق ان ذكره له الامبراطور منليك . ورد عليه هارنجتون ، بان الاراضي التي يدعيها منليك ، لم يسبق له ان قام بالسيطرة عليها . وبالتالي فان ما قاله الامبراطور يعتبر اقتراحا مضحكا وغير مقبول . وهكذا لم يخرج مستشار الامبراطور للشئون الخارجية ، بشيء يمكن ان يرضي تطلعات منليك (١٣) .

وبعد ان تأكد للسلطات البريطانية ، الوجود البريطاني على مناطق الحدود ، وجهت وزارة الخارجية البريطانية هارنجتون ببدء المفاوضات . وطلبت منه ، ان يؤكد للامبراطور منليك ، بأن بريطانيا ليس لديها النية في احتلال أي من الاراضي التي ظلت دائما تابعة للحبشة . لكن بريطانيا حريصة في ذات الوقت ، على كل الاراضي ، الواقعة ما بين الحبشة والنيل ، والتي كانت تابعة لمصر . وتضمنت توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، استعداد بريطانيا لاي اقتراح يأتي من منليك ، بشأن اجراء تعديلات على الحدود القديمة (١٤) .

وبدأت المفاوضات بين الطرفين في ابريل ١٨٩٩ . وقد استهلها منليك بتأكيد تمسكه بالحدود الاثيوبية ، التي سبق أن عبر عنها لكل القوى الاوروبية في عام ١٨٩١ . وكان من رأي الامبراطور ، ان بريطانيا قد قبلت تلك الحدود ، على أساس ان الصمت على ما جاء في ذلك الخطاب ، يعني القبول بما جاء فيه . ثم قام منليك بعد ذلك ، بمعاتبة بريطانيا لانها قامت باحتلال اراضي كان قد رفرف عليها العلم الاثيوبي . بالاضافة الى انه اماكن ، كانت تابعة لاثيوبيا ، في التاريخ القديم وغابر العصور . ورد عليه هارنجتون ، بأن بريطانيا لم تقبل منشوره ، الذي بعث به اليها ولغيرها في عام ١٨٩١ . وانه ــ أي منليك ــ استغل انشغال بريطانيا مع الانصار لمصلحته . فقام بمد حدوده داخل الاراضي السودانية . واما عن

---

(١٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المشار اليها سابقا .

(١٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : ــ
P.O /403/275, Harrington's Instructions, 24/11/1898.

لاعتداد بالتاريخ القديم في حيازة الاراضي ، فقد أكد هارنجتون ، بأن ذلك لا يعني كثيرا في المفاوضات التي كانوا بصددها . واضاف أن بلاد منليك في ذلك الوقت ، ليست هي بالضرورة اثيوبيا التي كانت في التاريخ القديم . وانتهى الاجتماع الاول ، بالاتفاق على ان يقدم هارنجتون ، في الاجتماع الثاني ، خريطة توضح في شيء من التفصيل ، الاراضي التي ترى بريطانيا انها كانت تابعة لمصر (١٥) .

وفي الاجتماع الثاني ، أتى هارنجتون بخريطة ، رسم عليها بالطباشير خطا أزرق . وقد فصل الخط بعض المراكز ، الواقعة داخل اثيوبيا ، عن مراكز اخرى في السودان . والمراكز التي ادخلها الحد في السودان هي : الحمران والقلابات ودار السوماني ودار جبب ودار حاموس وبني شنقول .

ووضح من الوهلة الاولى ، ان اهتمام منليك كان منصبا على بني شنقول . ويمكن رد اهتمام منليك ببني شنقول ، الى عدة أسباب : اهمها انه كان يتطلع للذهب الذي شهرت به المنطقة ، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي ، بالنسبة للملاحة في ذلك الجزء من النيلين الازرق والابيض ؛ بالاضافة الى انها كانت تمثل منفذا تجاريا لكل من السودان واثيوبيا . ويبدو ان هارنجتون قد رأى ، أن لا يقفل باب المفاوضات ، ولذلك اكتفى بأن أخبر منليك ، بأن بريطانيا لا تستطيع التخلي عن بني شنقول ، ولكنها على استعداد للوصول الى تسوية تتناسب ورغباته (١٦) .

في هذه الاثناء ، فكر هارنجتون ، في اللجوء الى استعمال القوة ، لفرض الحدود على منليك ، بما فيها بني شنقول . ولكنه عدل من تفكيره ، على أساس ان ذلك قد يخلق المزيد من الشكوك نحو بريطانيا ، الامر الذي قد يدفع منليك للتحرك نحو دائرة النفوذ الفرنسي . وهكذا جاء هارنجتون

(١٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :
F.O /1/36, Harrington to Rodd, 15/4/1899

(١٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المشار اليها اعلاه .

للاجتماع الثالث ، مع منليك ، وهو يحمل الحل لاحدى القضايا المطروحة ؛ وهو ان تمنح بريطانيا اضافة بني شنقول الى اثيوبيا ، مقابل كفالة حق التجيم من الذهب للرأسمالية البريطانية . وقبل منليك الاقتراح ومن ثمّ بدا العرفان ، في معالجة آخر عقبة في الوصول الى تسوية نهائية للحدود ؛ وهي تحديد تبعية مدينة المتمة . ويلاحظ ان منليك قد لجأ في معالجتها ، الى اسلوب اللين والمهادنة . فقد طلب من هارنجتون ، ان ينقل الى الحكومة البريطانية ، بأنه لا يرغب في ادعاء المتمة ، باعتبارها حقا من حقوقه ، ولا يريد اية مشكلة بالنسبة لها . ولكنه يريد ان يلتمس من الحكــومة البريطانية ، باسم الصداقة ، ان تسمح له بضم المتمة لسببين : اولهما ، لانها مأهولة بمسيحيين . والثاني ؛ ان الملك يوحنا قد قتل فيها ، وان دماء الكثيرين من مواطنيه قد أريقت فيها (١٧) .

ويبدو ان هارنجتون ، لم يكن مقتنعا بالاسباب التي ذكرها منليك بالنسبة للمتمة . وقد اشار في خطابه ، الذي بعث به الى اللورد كرومر ، بان تعلق منليك بالمتمة ، ليس امرا عاطفيا ، كما حاول ان يضفي عليه تلك الصفة . وقد احال كرومر الامر الى رود ، الذي اصبح سيرا ، باعتباره حجة في كل ما يتعلق بحدود السودان مع اثيوبيا . وقد كان من رأي السير رود ، ان تحتفظ بريطانيا ، بالمتمه الجديدة لان فيها ما يهم بريطانيا ، وهو القلعة . على ان يعطي منليك ، المتمه القديمه التي تقع الى الشرق من خور ابو نقاره ؛ خاصه وانه يهتم بالمركز التجاري . وقبل منليك هــذا الحل . وانتهت بذلك عقبة في طريق الوصول لتسوية بشأن الحدود بين السودان واثيوبيا (١٨) .

لقد كانت الحكومة البريطانية راضية ، بصفة عامة ، عما وصل اليه هارنجتون ، في مفاوضاته مع منليك . فلقد شملت الحدود المقترحة ،

---

(١٧) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية .
F.O./403/284, Harrington to Cromer 26/5/1899

(١٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./403/284 Memo by Rodd, 4/8 1899

اغلب الاراضي التي فقدتها مصر ، باستثناء بني شنقول . ذلك بالاضافة ، الى ان ما اضيف الى الحبشة ، كان محورا لخلافات بين مصر والحبشة . اذ ان الحدود ، لم يسبق لها ان عينت تعيينا دقيقا . على ان قبول الحكومة البريطانية النهائي ، للتسوية المقترحة ، قد اصبح معلقا على شرطين :

اولهما هو معرفة وجهة نظر ايطاليا ، فيما تم الاتفاق عليه مع منليك . اذ ان خط الحدود المقترح ، قد جرى الى الشرق من الحدود المعينة في البروتوكول الانجليزي — الايطالي ، الذي ابرم في عام ١٨٩١ .

اما الشرط الثاني ، فهو ضرورة القيام بمسح للحدود . اذ ان المعلومات التي كانت متوفرة عن الحدود حتى ذلك الوقت تعتبر ضئيلة جدا (١٩) .

وعلى ضوء ذلك ، قامت الحكومة البريطانية ، باجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة الايطالية . وقد وافقت الاخيرة ، عن طريق المذكرات التي تبودلت في نوفمبر ١٨٩٩ ، على تعديل بروتوكول ١٨٩١ في المنطقة الواقعة الى الشمال والجنوب من توماط (٢٠) .

من جانب آخر ، شرعت الحكومة البريطانية في جمع اكبر قدر من المعلومات عن مناطق الحدود . ولتحقيق تلك الغاية ، قامت بتكوين فرقتين لتتوليا مسح الحدود ، اولهما برئاسة الكابتن أوستين (Austin) ، الذي كلف بمسح الجزء الجنوبي من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، لما له من المام خاص بشرق افريقيا . والجزء الذي عني به أوستين ، يمتد

---

(١٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./1/44, Memo by Harrington, 11/8/1899

(٢٠) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O./403/284, Currie to Salisbury, 27/11/1899

من نهر السوباط جنوبا الى بحيرة رودلف (٢١) .

اما الفرقــة الثانية ، فقد كانت برئاســـة الميجور جوين (Gwynn) الذي كلف بمسح القسم الواقع ما بين النيل الازرق ونهر السوباط . وكان الميجور جوين قد قام برحلة استطـــلاعيه ما بين ١٨٩٩ ـــ ١٩٠٠ ، فـــي المنطقة الواقعة بين القلابات وجبل هورماك (٢٢) . ونسبة الى ان الجزء ، الذي كلف الميجور جوين بمسحه، هو الذي كان محلا للنقاش والمفاوضات، التي جرت بين هارنجتون ومنليك ، فقد كان تالبوت ، مدير المخابرات في الجيش المصري في ذلك الوقت (٢٣) ، حريصا على تزويد الميجور جوين بتعليمات معينة تتعلق بمهمته . ومن اهم تلك التعليمات ، ان يتأكد الميجور جوين ، من حدود النفوذ الاثيوبي وتوضيح ذلك على الخريطة . بالاضافة الى التأكد من مدى صحة الخريطة ، التي استعملها هارنجتون في مفاوضاته مع منليك . كما طلب منه ان يعنى بتعريف وتحديد الحـــدود الاقليمية للقبـــائل .

هذا وقد حرص الميجور جوين بدوره ، على كل التعليمـــات التي صدرت اليه من مدير المخابرات . ومن اهم ما وضح له ، عـــدم وجـــود مقتضيات قبلية على الحدود ، بالمعنى الذي كان مفهوما او متوقعا لـــدى السلطات البريطانية . ولعل ذلك هو السبب الذي حمل الميجور جوين ، ينصرف الى التركيز على ان تتبع الحدود المقترحة المعالم الطبيعية . وبعد

---

(٢١) راجـــع :

H.H. Austin, "Survey of the Sobat Region", Geographical Journal, Vol.17(1901), pp.493 - 512.

(٢٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ

F.O./403/299, Report dated 26.5.1900.

وانظـــر كذلـــك : ـــ

C.W. Gwynn, "Anglo Abyssinian Frontier", The Royal Engineers Journal Vol.31 (1901), pp. 190-91

(٢٣) اصبح تالبوت فيما بعد مديرا لمصلحة المساحة في السودان .

ان انتهى جوين من مهمته ، سافر الى لندن حيث أعد تقريره . ثم عاد مرة اخرى في معيه هارنجتون ، ليساعده في انهاء مهمته الرامية للوصول لحدود اكثر دقة مع اثيوبيا (٢٤) .

وهكذا وبعد ان اصبح الطريق ممهدا لابرام الاتفاق مع منليك ، خاصة وان منليك قد بدا عليه القلق ، بسبب التاخير الذي اقترن بابرام الاتفاق ، ظهرت فجأة عقبة جديدة في سبيل تسوية الحدود . فقد وضح ان المذكرات، التي تم تبادلها بين الحكومة البريطانية والحكومة الايطالية ، والتي اشرنا لها سلفا ، والخاصة بتعديل بروتوكول عام ١٨٩١ ، لم تصل منها صورة الى ممثل ايطاليا المقيم في اديس ادبابا من حكومته . وعلى ضوء ذلك ، قام ممثل ايطاليا ، بالاتصال بالامبراطور منليك ، وطلب منه عدم توقيع المعاهدة التي كانت معدة للتوقيع ، وذلك لحين ان تتمكن بريطانيا وايطاليا، من تسوية الحدود بين السودان واريتريا ، في القطاع الواقع بين القلابات وتودلك . وقد قبل منليك ، طلب ممثل ايطاليا ، وفضل عدم توقيع المعاهدة ، قبل ان تصل بريطانيا وايطاليا لاتفاق ، بشأن ما بينهما من خلاف على الحدود (٢٥) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ازداد تشعبا ، بان برزت في هذه الاثناء ، مشكلة جديدة بالنسبة للمذكرات التي سبق ان تبادلتها الحكومة البريطانية مع الحكومة الايطالية في نوفمبر ١٨٩٩ . فلقد وافقت الحكومة الايطالية ، على ما جاء في تلك المذكرات ، اعتمادا على الخريطة الكروكية التي قدمتها الحكومة البريطانية للحدود . ويبدو انه قد تبين للسلطات الايطالية ، فيما بعد ، ان تلك الخريطة قد تضمنت بعض المفارقات . فلقد جاء موقع قرية ام بريقع ، وفقا للخريطة ، على مسافة عدة اميال الى الشرق ، من الموقع الحقيقي لام بريقع الواقعة بالقرب من نهر ستيت .

---

(٢٤) راجـــع : ـــ
E.W.C. Sanders, The Royal Engineers in Egypt and the Sudan, 1937, p.440.

(٢٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـــ
F.O./403/312, Harrington telegram m Cromer to Lansdowne, 2/5/1902

ولم يكن ذلك ، هو السبب الكافي ، لخلق مشكلة بين الدولتين الاوروبيتين . فالخريطة التي تقدمت بها السلطات البريطانية ، هي خريطة كروكية اصلا . ومن هنا كان عدم الثقة كل واردا بل ومتوقعا . ولذلك ظل الامر كله مبررا ، من وجهة النظر الايطالية ، بسبب اخر . فلقد وضح للسلطات الايطالية ، ان تحولها لمحتوى مذكرات ١٨٩٩ ، من شأنه أن يحرم ايطاليا من طريق تجاري مع أثيوبيا . ذلك بالاضافة الى عامل استراتيجي آخر ، وهو ان ايطاليا ، كانت حريصة كل الحرص بأن تكون على مسافة قريبة من وسط الجزء الشمالي من اثيوبيا . باعتبار ان مثل هذا القرب ، ربما يساعدها كثيرا في ضم الجزء الاوسط من اثيوبيا اليها ، خاصة وقد بدأت مظاهر التفتت تظهر في اثيوبيا . وقد قررت السلطات البريطانية انهاء هذه المشكلة بصفة عاجلة على النحو الذي اوضحناه في الباب الاول ، حتى لا سيح المجال الى منليك ، للتنصل مما تم الاتفاق بشأنه ، بالاضافة الى تلقفها من ان تستثمر فرنسا ذلك الخلاف لمصلحتها (٢٦) .

وهكذا تمكن هارنجتون ، من الوصول لاتفاق مع الامبراطور منليك ، بشأن الحدود بين السودان واثيوبيا . وهو الاتفاق الذي جاء في معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية .

فماذا عن تلك المعاهدة التي ظلت تحكم الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا منذ بداية هذا القرن ؟ (٢٧)

يجدر بنا أن نشير بداية الى ان معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، قد عالجت مسائل تتصل بالحدود مباشرة ، واخرى تتصل او تتعلق بالحدود بطريقة غير مباشرة .

---

(٢٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :
F.O./403/312, Memo by Wingate, 9/5/1901

(٢٧) راجع هرتسليت المرجع السابق ص ٤٣١ .

اما عن المسائل التي تتصل بالحدود مباشرة ، فقد عينت المعاهدة الجزء الاوسط من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا . وهو القطاع الذي يبدأ من تقاطع حدود السودان ، مع الحدود الاريترية الاثيوبية ، على نهر ستيت ، ويمتد جنوبا الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط العرض ٣٥ درجة شرقا . وقد عرفت المادة الاولى من المعاهدة ، الحدود في هذا القطاع ، بالخط الاحمر المزدوج ، الذي تم توضيحه في الخريطة المرفقة مع المعاهدة . ويبدأ الخط الاحمر ، من خور ام حجر ، مرورا بالقلابات ، فالنيل الازرق ، فنهر البارو ، فنهر البيبور ، فنهر اكوبو ، ليصل الى ميليلي (٢٨) . ومن هناك الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شرقا .

ونصت المادة الثانية من المعاهدة ، على تكوين لجنة حدود مشتركة ، لتقوم بوضع معالم الحدود التي تم الاتفاق عليها . وقد طلب من اللجنة بان تقوم باخطار الدولتين المتعاقدتين بعد الفراغ من مهمتها .

اما عن المسائل ، التي تقترن او تتعلق بالحدود بطريقة غير مباشرة ، فقد تعهدت اثيوبيا بموجب المادة الثالثة ، من المعاهدة ، على عدم اقامة اي اعمال ، على النيل الازرق او على بحيرة تانا ، او على السوباط ، يكون من شأنها التأثير على مياه النيل ، الا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

ونصت المادة الرابعة ، على أن الامبراطور منليك ، قد العزم على نفسه ، بأن يسمح للحكومة البريطانية وحكومة السودان ، باختيار قطعة من الارض مجاورة لاتانق ، على نهر بارو ، ذات واجهة على النهر ، لا يتجاوز طولها الفي مترا كما لا تتجاوز مساحتها اربعمائة هكتارا .

---

(٢٨) تطلق على ميليلي في بعض الخرط والوثائق اسم النمى ، او ملليلي ، او الميمي ، او سابتشار . وكل الالفاظ تعني نقطة واحدة وان تعددت الاسماء .

لاستئجارها لحكومة السودان ، بغرض ادارتها كمحطه تجاريه ، واحتلالها طوال المدة التي يبقى فيها السودان خاضعا للحكم الانجليزي المصري . وقد تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين ، على ان لا تستعمل قطعة الارض المستاجرة ، لاي غرض سياسي او عسكري .

ووافقت الحكومه الاثيوبية ، بمقتضى المادة الخامسة من المعاهدة ، بان تمنح الحكومة البريطانية وحكومة السودان ، الحق في تشييد خط سكه حديد بين السودان ويوغندا عبر الاراضي الاثيوبية .

لقد ذكرنا سلفا ، ان المادة الثانية من المعاهدة ، قد نصت على تكوين لجنة مشتركة لتقوم بوضع معالم الحدود على الارض . ولقد قام الميجور جوين منفردا ، بتلك المهمة في الفترة ما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، اذ وضع الميجور جوين عددا من علامات الحدود على الارض . كما قام بتوضيح وشرح الحدود ، للشيوخ المحليين ، على طول القطاع الذي يمتد من القلابات ، حتى ملتقى نهر ستيت مع خور رويان . وكذلك على القطاع الذي يمتد من القلابات جنوبا ، الى النيل الازرق ، فنهاية نهر قاري ، فنهر البارو ، ونهر السور ونهر اكوبو . وكانت آخر نقطة وصل اليها الميجور جوين هي علامة حديدية قام بوضعها ، في ملتقى نهر اكوبو مع نهر البيبور على الضفة الشمالية من نهر اكوبو . وقد اشار الميجور جوين في وصفه العام للحدود ، لاتجاه الحدود ، من آخر نقطة وصل اليها حتى ميلي ، بقوله : « ان الحدود ستتبع منتصف نهر اكوبو الى نقطه تحدد فيما بعد بالقرب من ميلي » (٢٩) .

هذه هي الظروف الدبلوماسية ، والخلفيات القانونيه ، التي اكتنفت معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، التي تحكم القسم الاوسط من

---

(٢٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O /141/378, Gwyne's General Report on the Sudan Abyssinia Frontier (Delimitation) Enclosure 3 in No.1, 27/6/1903

الحدود المشتركه بين السودان واثيوبيا . ولقد نشـــات خلافات بـــين السودان واثيوبيا ، بالنسبة الى تعيين الحدود ، اي معاهدة ١٩٠٢ ، وكذلك بالنسبة لوضع معالم الحدود ، اي التخطيط الذي قام به الميجور جوين في أواخر ١٩٠٢ ولوائل ١٩٠٣ ، والذى اشتهر ببروتوكول جوين لعام ١٩٠٣ . وقد تطورت تلك الخلافات في الستينات ، الى ما يمكن اعتباره نزاعا على الحدود بين البلدين . وهذا ما سيكون محل نقاشنا بالتفصيل في القسم الرابع من الكتـــاب .



الباب الثالث

الحدود بين السودان والقسم الجنوبي لأثيوبيا

يتكون القسم الجنوبي ، في الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، من القطاع الذي يمتد من مقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا ، مع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، ومنه جنوبا حتى بحيرة رودلف .

لقد اقترن تعيين الحدود في هذا القسم ، بالتسوية العامة ، التي تمت في مستهل القرن العشرين ، للحدود المشتركة بين جنوب الحبشة ومع ما كان يسمى بشرق افريقيا البريطانيه . وكانت البداية في منتصف عام ١٩٠٢ ، عندما قررت وزارة الخارجية البريطانية ، ايفاد المستر بوتر (Butter) والكابتن مود (Maud) ، لاستكشاف الحدود الجنوبية للحبشة . وكان الهدف من ذلك هو جمع المعلومات ، التي من شأنها أن تمكن هارنقتون ، من المضي قدما في تسوية الحدود المشتركة بين شرق افريقيا البريطانية والحبشة (١) .

وقد غادر الاثنان انجلترا في سبتمبر ١٩٠٢ ، ليلتقيا بمساحين آخرين قادمين من الهند في عدن ، وتحركوا منها الى اثيوبيا عن طريق

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
P. O. C. P 8235, Harrington to Lansdowne, 28/9/1903.

وراجع أيضا : —
A. E. Butter, the Survey of the Proposed Frontier Between British East Africa and Abyssinia (with a map). In Africa No, 13 (1904)

جيبوتي . ووفقاً لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية ، فقد ركز الكابتن مود ، على مسح وكتابة تقرير ، عن المنطقة الواقعة الى الشرق من بحيرة رودلف ، والتي تمتد حتى نهر دتالي ، وهو فرع من نهر جوبا ، الذي ينساب جنوبا ليصب في المحيط الهندي . هذا وقد كانت وزارة الخارجية البريطانية ، قد زودت الكابتن مود ، بصورة من الخريطة التي كسان هارنقتون ، قد رسم عليها باللون الازرق ، ما يمكن ان يكون حدودا بين السودان وأثيوبيا (٢)

وعلى ضوء المعلومات ، التي جمعتها بعثة الاستكشاف ، قام هارنقتون ، والمستر هولر القائم بالاعمال البريطانية في اديس ابابا ، بمفاوضات مكثفة مع السلطات الاثيوبية ، انتهت بابرام معاهدة السادس من ديسمبر ١٩٠٧ ، بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية ، بشأن الحدود بين شرق افريقيا البريطانية ويوغندا من ناحية ، واثيوبيا من ناحية اخرى . وقد الحقت بالمعاهدة ، خريطة ، وضحت فيها باللون الاحمر ، الحدود المقترحة ، والتي تم تعيينها ، ابتداء من ملتقى نهر داوا مع نهر قانالا في شرق افريقيا ، وانتهاء بتقاطع خط عرض ٦ درجة شمال مع خط طول ٣٥ درجة شرق . وهي النقطة التي تمثل بداية الحدود الجنوبية المشتركة بين السودان واثيوبيا كما ذكرنا سلفا .

ويلاحظ أن اسم السودان ، لم يرد ذكره في معاهدة عام ١٩٠٧ . والسبب في ذلك ، هو أن حدود السودان ، التي تم تعيينها حتى ذلك الوقت ، أي ١٩٠٧ ، كانت تنتهي عند تقاطع خط العرض ٦ درجة شمالا مع خط الطول ٣٥ درجة شرقا . ولكن وبعد أن تم تعيين الحدود المدنية بين السودان ويوغندا ، في عام ١٩١٤ ، وهو الخط المعروف بخط يوغندا عام ١٩١٤ ، اصبح السودان ملزما تلقائيا بمعاهدة عام ١٩٠٧ . كما يلاحظ على هذه المعاهدة ، وخلافا لمعاهدة عام ١٩٠٢ ، ان الامبراطور منليك قد

---

(٢) راجــع :ــ

P. Maud, "Exploration in the Southern Borderland of Abyssinia", Geographical Journal, Vol. 23 (1904) P. 552

وقع على نسخة المعاهدة المكتوبة باللغة الامهرية ولم يوقع على النسخة الانجليزية . ويلاحظ كذلك ان الخط المشار اليه ، في المعاهدة ، قد تردد ذكره في وثائق متعددة بأسماء واوصاف اخرى . فتارة يسمى خط بتلر (Butler) ، وتارة يسمى خط موتر ، وتارة يسمى بخط مود . ومن المهم ان نذكر ان كل هذه التسميات ، انما تشير الى خط واحد ، هو الخط الاحمر ، وليس لخطوط بعدد هذه التسميات كما قد يفهم من بعض الوثائق (٣) .

لقد نصت معاهدة عام ١٩٠٧ ، على قيام لجنة مشتركة للقيام بتخطيط الحدود على الطبيعة . كما نصت المعاهدة ، على ان تأخذ لجنة الحدود المشتركة . الخط الاحمر باعتباره الاساس لما تقوم به من تخطيط . وتحقيقا لما نصت به المعاهدة ، فلقد عينت الحكومة البريطانية الميجور قوين ، ليتولى رئاسة الجانب الذي يمثلها في تلك اللجنة . على ان الحكومة الاثيوبية ، لم تعين من يمثلها في تلك اللجنة ، بالرغم من ان قوين ظل زهاء الشهرين في اديس ابابا ، في انتظار تعيين الجانب الاثيوبي . ولما يئس قوين من ذلك . غادر اديس ابابا الى شرق افريقيا ، حيث قام ولجنته بتخطيط الحدود ، دون ان يشترك معهم ممثل للحكومة الاثيوبية . وكما قال قوين « لم يكن من الميسور في مثل تلك الظروف ، اكثر من ان نوضح للقبائل ، التي تقيم على ، او بالقرب من الحدود ، الحدود التي كانت الحكومة البريطانية مستعدة لقبولها » (٤) .

لقد وجد قوين ، اثناء تخطيطه ، ان الخط الاحمر ، في الجزء الواقع شمال بحيرة رودلف ، لا يصلح ان يكون حدا بين اثيوبيا ويوغندا (السودان في الوقت الحاضر) ، وذلك لعدم صلاحيته من الناحية الادارية . واعتمادا على ذلك ، فقد قام بتعديله ، ليتمشى مع المعالم الملموسة في المنطقة .

---

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O. /141/378. A Note on the Status of Sudan Abyssinia Frontier compiled by Major R. E. Cheesman. Sudan Intelligence Department, 1925

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O. /401/113. Gwynn's Report, 1/11/1909

ويمكن القول ، بأن التعديلات التي اقترحها قوين ، على الجزء الجنوبي من الحدود ـ تكاد تكون في مجملها ـ في صالح اثيوبيا ، من حيث مساحة الاراضي التي اضيفت الى اثيوبيا ، وقد رفع جوين في الثالث من نوفمبر ١٩٠٩ ، تقريرا لوزارة المستعمرات البريطانية ، شرح فيه مهمته ـ لجنته ، وارفق مع التقرير بروتوكولا للحدود ، يحوي وصفا عاما لها ، من نقطة البداية في شرق افريقيا ، حتى ملتقى نهري البيبور واكوبو ، ولقد كان رد الفعل الاثيوبي ، للتخطيط الذي قام به جوين واضحا ، اذ اخطر مجلس الوزراء الاثيوبي ، في نوفمبر ١٩١٠ ، الوزير البريطاني في اديس ابابا ، بأن الحكومة الاثيوبية لا توافق على التحديد الذي قام به الميجور جوين ، واكدت الحكومة الاثيوبية ، تمسكها بالخط الاحمر ، المبين في الخريطة المرفقة مع معاهدة ١٩٠٧ ، باعتباره الحد النهائي للحدود .

واستمر الوضع على الحدود كما هو عليه حتى عام ١٩٢٤ ، حيث حاولت الحكومة البريطانية تحريكه عن طريق تكوين لجنة مشتركة ، لوضع معالم الحدود على الارض بطريقة أكثر وضوحا . ولكن مباحثاتها مع اثيوبيا حول بحيرة تانا ، جعلتها ترجىء مسالة الحدود باعتبارها اقل اهمية . كما حاولت كينيا ايضا اثارة موضوع الحدود في هذا القسم ، في الفترة ما بين ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ، باعتباره مقترنا بمسألة تسوية حدودها مع السودان . ذلك ان السلطات الكينية ، كانت تعاني من تعدي القبائل الاثيوبية على قبائلها ، في مناطق الرعي في الركن الجنوبي الشرقي من الاراضي السودانية . ولقد مارست السلطات الكينية مختلف الضغوط ، لحمل حكومة السودان على القيام بمسئولياتها الادارية في ذلك الجزء ، باعتبار ان ذلك يعني بالضرورة ، الوصول الى تسوية نهائية بشأن تخطيط الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا . ولكن الرأي الذي كان سائدا ، لدى السلطات البريطانية وحكومة السودان على السواء ، هو عدم اثارة موضوع الحدود في الركن الجنوبي الشرقي . اذ ان حكومة السودان ، لم تكن في وضع يمكنها من فرض سلطاتها الادارية ، على ذلك

الجزء في تلك الظروف . وهكذا استمر الموقف على الحدود السودانية والاثيوبية على ما كان عليه (٥) .

وتحرك موضوع الحدود ، مرة ثالثة في عام ١٩٣٨ ، عندما أرسل مدير المساحة السودانية ، خريطة بلركن الجنوبي الشرقي من السودان ، للسكرتير الاداري لحكومة السودان . وقد بعث معها ثلاثة مقترحات . أولها ، فصل قطاع البارو بما فيه جمبيلا من شرق أفريقيا الايطالي ، أي اثيوبيا — اذ انها اصبحت في ذلك الوقت تحت الاحتلال الايطالي — وضمه الى السودان . والثاني ، هو فصل المناطق التي تسكنها قبائل الميرلي ، والتبرما ، والنيانقتوم الاثيوبية ، من السودان ، واضافتها الى اثيوبيا . أما الاقتراح الاخير ، فانه يهدف الى قطاع مثلث اليمي (Ilemi) من السودان واضافته الى كينيا . ويبدو أن المقترحات الثلاثة ، لم تجد استجابة من السلطات البريطانية في تلك الظروف (٦) .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، قامت وزارة الخارجية البريطانية بمباحثات مع وزير خارجية اثيوبيا ، بقصد تعديل معاهدتي ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ . وكما سنرى في القسم الثاني من الكتاب ، فان تلك المباحثات قد تركزت في معاهدة عام ١٩٠٢ . ثم برز موضوع الحدود الجنوبية مرة أخرى في عام ١٩٤٩ ، اثناء عملية تخطيط الحدود المشتركة بين كينيا واثيوبيا . فلقد اقترحت حكومة كينيا على حكومة السودان ، الاستفادة من وجود لجنة التخطيط الاثيوبية الكينية ، لتقوم بمسح وتخطيط ٣٧ ميلا من الخط الاحمر ، في الجزء الذي يمتد من بحيرة رودلف ، الى حيث كانت بداية

(٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —

F. O. /141/501, File No. 37, Governor of Kenya to Secretary of State for the Colonies, 23/1/1930, Enclosure in Colonial Office to Foreign Office, No. 16008/A./30, 14/3/1930.

(٦) يقع مثلث اليمي في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان ، ويحد شرقا بالحدود السودانية الاثيوبية ، وغربا بالخط الذي يمتد من شيشنار (اليمي) الى كلماهاشي ، وجنوبا بخط يوغندا ١٩١٤ ، الذي يمثل قاعدة المثلث الذي تبلغ مساحته ٨٧٤٣ ميلا مربعا تقريبا .

نهر كيبيش سابقا (٧) . لكن حكومة السودان لم تكن متحمسة لذلك الاقتراح ، اذ ان من شأنه ان يثير بعض المشاكل بالنسبة لها . ومن بين تلك المشاكل ، ان الاقتراح الكيني يهدف الى تخطيط الخط الاحمر ، اي خط مود الذي جاء في معاهدة ١٩٠٧ ، وليس الخط الذي اقترحه الميجور توين وضمنه في بروتوكول ١٩٠٩ . وبالرغم من ان الاخذ بالاقتراح الكيني ، في ذلك الجزء من الحدود ، من شأنه ان يضم أراضي للسودان ، الا ان ذلك قد يؤثر في مرحلة تالية ، على كل التخطيط الذي قام به الميجور توين في عام ١٩٠٩ ، باعتبار ان عدم الاخذ به في منطقة معينة ، قد يضعف التمسك به في مناطق أخرى . ومن جانب آخر كانت حكومة السودان ، تضع في اعتبارها ، ان اي تعديل للحدود ، من شأنه ان يثير حفيظة الحكومة المصرية ، لفقدان الثقة بينها وبين السلطات البريطانية ، بالنسبة لكل ما يتصل بالسودان وخاصة حدوده الدولية . ومن الاسباب التي جعلت حكومة السودان ، تتردد كثيرا ازاء الاقتراح الكيني : ان الحكومة المصرية ، سبق لها ان اثارت مشكلة كبيرة ، بصدد بروتوكول الحدود الذي برمته الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية في عام ١٩٢٤ ، بشأن حدود السودان الغربية ، مع ما كان يسمى بأفريقيا الفرنسية (تشاد وامبراطورية افريقيا الوسطى في الوقت الحاضر) . فقد شنت الحكومة المصرية والصحافة المصرية ، هجوما عنيفا على الحكومة البريطانية ، باعتبار ان بروتوكول ١٩٢٤ ، قد فرط في الاراضي السودانية لصالح فرنسا . واذا اضفنا لهذه الخلفيات ، ان كينيا هي صاحبة الاقتراح ، وانها كانت مستعمرة بريطانية في ذلك الوقت ، لبرزت لنا بصورة أوضح اسباب عدم حماس حكومة السودان للاقتراح الكيني (٨) .

---

(٧) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة : —

File No. SA/5/a/1, Vol2, Entitled: Boundary between the Sudan, Uganda, Kenya and Ethiopia, The Chief Secretary, Kenya Colony and Protectorate to the Civil Secretary of the Sudan, 7/3/1949

(٨) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع أعلاه . —

The Civil Secretary of the Sudan to the Chief Secretary, Kenya Colony and Protectorate. 9/4/1949

وهكذا رأت حكومة السودان ، أن ترفع الأمر لوزارة الخارجية البريطانية . وقد تبع ذلك ، اجراء مشاورات مكثفة بين وزارة الخارجية البريطانية ، ووكيل حكومة السودان بالقاهرة ، وحاكم عام السودان . وقد برزت من خلال المشاورات ، ثلاثة آراء : أولها ، نادى بعدم الاخذ بالاقتراح الكيني ورفضه بالتالي . والراي الثاني نادى بقبول الاقتراح الكيني ، والاخذ به دون اخطار السلطات المصرية . اما الراي الثالث ، فقد ايد الاخذ بالاقتراح الكيني مع اخطار السلطات المصرية بصورة معينة . والراي الاخير هو الذي تم الاتفاق على الاخذ بـــه .

والآن مـــاذا عن الطريقـــه المعينة ، التي رأت السلطات البريطانية اتباعها ، في معالجة المسألة مع السلطات المصرية ؟

لقد تم توجيه المستر روبرتسون (Robertson) ، السكرتير الاداري لحكومة السودان ، بأن يخاطب وكيل وزارة الخارجية المصرية مباشرة ، باعتبار أن مثل هذا الاجراء ، يتفق مع الاسلوب المتبع في الاتصالات المباشرة بين السكرتير المالي لحكومة السودان ووكيـــل وزارة الماليـــة المصرية ، أو وكيل وزارة الري المصرية . كما تم أيضا توجيه السكرتير الاداري ، بأن يعامـــل المســـأله باعتبارهـــا مســـألة اداريـــة بسيطة . وأن تتم صياغة المذكرة ، بطريقة توضح أن عدم وصول رد من وكيل وزارة الخارجية المصرية ، سيفسر بمثابة قبـــول الحكومة المصـــرية للاقتراح الكيـــني (٩) .

ونفذ السكرتير الاداري توجيهات السلطات البريطانيه ، بأن بعث بمذكرة لوكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ الثالث عشر من ديسمبر ١٩٥٠ . وقد جاء في الفقرة الاولى من المذكرة : « يشرفني أن انقل لكم ، بأن هناك جزءا ، من الحدود المشتركه بين السودان واثيوبيا ، طوله ٣٧ ميلا ، شمال بحيرة رودلف ، لم يتم تخطيطه على الارض بطريقة صحيحة .

---

(٩) انظر ملف سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :ـ

British Embassy, Cairo, E. Chafman-Andrews to Robertson The Civil Secretary, 27/11/1950.

ولقد تسبب ذلك في خلق مشاكل للسلطات المحليه المسئولة من الادارة ، فعندما تعبر القبائل الرحل من أثيوبيا ، الى داخل الاراضي السودانية ، يصبح من الصعب على تلك السلطات ، ان تبين للقبائل المعينة ، بأنها قد عبرت الحدود واقامت في اراض ، ليس لها الحق في الاقامـة فيها . ولقـد ساهم هذا الوضع ، في حدوث الكثير من المشاكل بين القبائل العـابرة والقبـائل الوطنيـة » (١٠) .

وتنفيذا لخطه وزاره الخارجيه البريطانيه ، فقد قام المستر هازلدين (Haselden) وكيل حكومة السودان بالقاهره ، برفـع مـذكره للسيد زكي الطويل وكيل شئون السـودان بوزارة الخارجيه المصرية . وقد أكد في مذكرته ، ان تخطيط الحدود ، سيتم في مكـان قصي . وان استعدادات كبيرة ، لا بد من القيام بها في الوقت المحدد ، حتى يتسنى لممثلي حكومة السودان ، الوصول في الوقت المعين ، لمقابلة ممثلي الحكومة الاثيوبية في ذلك المكان القصي (١١) .

وردت وزارة الخارجيه المصريه ، على مذكره وكيل حكومه السودان بقولها : « طالما ان المسالة لا تتعدى وضع معالم للحدود ، في الجزء البسيط المذكور ، بواسطة المسئولين المحليين على الحدود السودانية الاثيوبيه ، باعتبار ان تلك الجزء المعني لم يخطط بطريقة صحيحة ، وقد ينتج عن ذلك دخول الرعاه الاثيوبيين في الاراضي السودانية ، والاقامة في اراض ليس لهم حق الاقامه فيها ، فان الحكومة المصريه ، لا تعترض على انتداب موظف او اكثر من حكومة السودان ، ليتعاون مع الموظفين الاثيوبيـين في تلك المهمة » . واضاف رد وكيل وزارة الخارجيه المصريه قائلا : « ومن المهم ان نذكر بان هذا ، يعني عدم القيام باى تغيير في الحدود ، وعدم توقيع ايه

---

(١٠) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهره ، المرجع اعـلاه —
The Civil Secretary to the Under Secretary for Foreign Affairs, Cairo, 13/12/1950

(١١) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهره ، المرجع اعـلاه —
E.C. Haselden to Zaki el Tawil Bey, 16/1/195.

اتفاقية ثنائية مع اثيوبيا ، أو مع اي بلد آخر في هذا الشأن » (١٢) .

من الواضح ان الحكومة المصرية ، قد أفسدت على الحكومة البريطانية خطتها . فقد صاغ السكرتير الاداري مذكرته بطريقة مضللة ، بغية الحصول على موافقة الحكومة المصرية . اذ ان السلطات البريطانية ، قبلت تخطيط الحدود ، وفقا للخط الاحمر الذي سبق ذكره ، ولكنها لوحت في مذكرتها ، لوزارة الخارجية المصرية ، بأن تخطيط الحدود المعني ، سيتم وفقا للتخطيط الذي وضعه توين في عام ١٩٠٩ . ويبدو جليا ان الحكومة المصرية ، لا تثق في نوايا السلطات البريطانية بالنسبة لكل ما يتصل بالسودان . ولعل أبلغ دليل أن وزارة الخارجية المصرية ، كانت حريصة كل الحرص على استعمال ذات الكلمات التي جاءت في مذكرة السكرتير الاداري . وتمكنت بالتالي من تضييق الخناق على السلطات البريطانية ، باعتبار أن ما وافقت عليه الحكومة المصرية ، هو ما جاء في مذكرة حكومة السودان (١٣) . ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك ، بل انتهزت فرصة الرد ، لتلفت نظر حكومة السودان ، الى عدم القيام بأي تعديل للحدود . أو توقيع اية اتفاقية ثنائية ، مع اي بلد بشأن حدود السودان . ثم سارعت الحكومة المصرية بعد كل هذا ، باخطار حكومة السودان في مذكرة لاحقة ، بأنها قررت ايفاد مساح مصري ، ليشترك مع الفريق الذي يمثل حكومة السودان ، في تخطيط ذلك الجزء المعني من الحدود (١٤) .

ويبدو أن فقدان الثقة ، الذي كان طابع العلاقات المصرية الانجليزية في كل ما له صلة بالسودان ، قد دفع السلطات المصرية لكشف النقاب عن

---

(١٢) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :ـ

Zaki el Tawil to Civil Secretary, 25/1/1951.

(١٣) الاسلوب الذي اتبعته وزارة الخارجية المصرية في الرد على مذكرة حكومة السودان يعتبر تطبيقا لما يسمى في قانون المعاهدات الوصول لاتفاق عن طريق تبادل المذكرات او الخطابات .

(١٤) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :ـ

Zaki el Tawil to Civil Secretary, 4/2/1951

موضوع تخطيط الحدود . وقد انعكس ذلك ، في المقال الذي نشرته جريدة المصري ، في عددها الصادر بتاريخ السادس من فبراير ١٩٥١ ، بعنوان : الحكومة المصرية تصر على الاشتراك في اللجنة التي ستقوم بتعديل الحدود بين السودان واثيوبيا . وقد جاء في ذلك المقال : « . . . انه بالرغم من أن حكومة السودان ، قد حاولت ان تقلل وسط من شأن الموضوع ، الا ان الحكومة المصرية ، اعتبرت ان النية متجهة لعقد اتفاقية ثنائية ، لتحديد الحدود بين السودان واثيوبيا . ولقد صرح مصدر موثوق به (للمصري) بأن الامر قد وصف للحكومة المصرية ، بانه عبارة عن تخطيط ٣٧ ميلا فقط من الحدود ، وانه يمكن اعتباره امرا اداريا ، يتم بين ممثل لحكومة السودان وممثل للحكومة الاثيوبية ، دونما حاجة لتمثيل الحكومة المصرية » (١٥) .

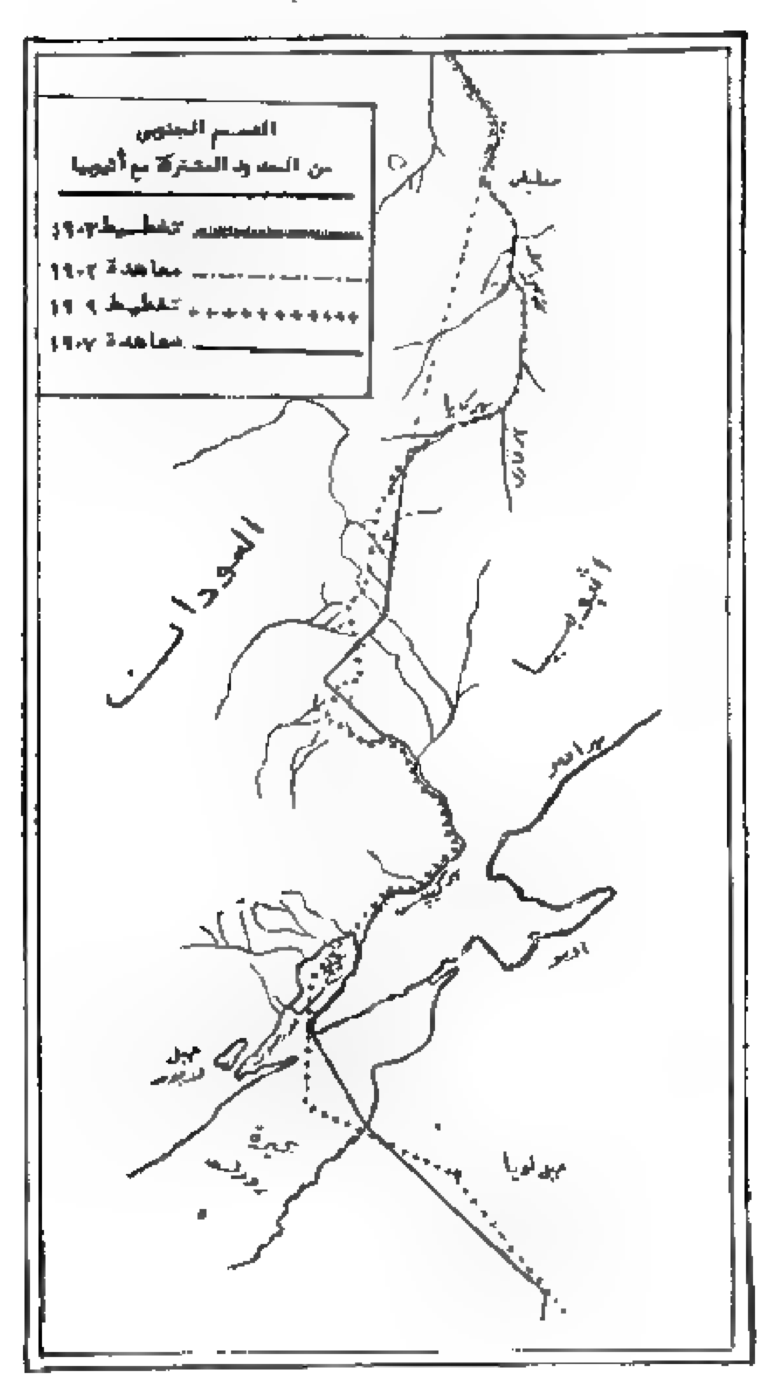
ونتيجة للموقف الرسمي ، مضربا مما نشر في الصحافة المصرية ، قررت الحكومة البريطانية تجميد كل الخطط الخاصة بتخطيط الحدود في ذلك الجزء . وعلى ضوء ذلك ، قام وكيل حكومة السودان بالقاهرة ، باخطار وزارة الخارجية المصرية ، بتأجيل الموضوع ، على اساس ان هناك تأخيرا بالنسبة لبداية عمل اللجنة ، وبالتالي فقد أصبح من غير المتوقع ، ان تكون هناك حاجة لممثل عن السودان ، قبل أواخر عام ١٩٥٢ . وهكذا انتهت تلك المحاولة ، ولم يذكر موضوع الحدود بين السودان والقسم الجنوبي من اثيوبيا مرة اخرى ، الا في المفاوضات التي سبقت الاتفاق ، الذي تم التوصل اليه في عام ١٩٧٢ ، بين الحكومتين السودانية والاثيوبية كما سيوضح ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضمنتها الاتفاقات والبروتوكولات التي تناولها هذا الباب مبينة في الخريطة التوضيحية رقم (٢) .

---

(١٥) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :ـ
Extracts from El-Misri 6/2/1951.

خريطة توضيحية رقم ٢



القسم الثانى

مشكلة قطاع البارو ومسألة جمبيلا

البـــــاب الأول

قطاع البـــارو وتقســيم النـــــوير والأنـــــواك

لقد نصت المادة الاولى ، من معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريطانية و الاثيوبية ، على أن الحدود بين السودان واثيوبيا هي : الخط الاحمر المزدوج والذي تم توضيحه في الخريطة المرفقة مع المعاهدة . ويبدا الخط الاحمر من خور ام حجر ، مرورا بالقلابات ، فالنيل الازرق ، فنهر البارو ، فنهر البيبور ، فنهر اكوبو ليصل الى ميللى . ومن هناك الى نقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شــرقا (١) .

عندما وقعت معاهدة ١٩٠٢ ، كان الذي يعرف عن امتداد الحدود في منطقة البارو والبيبور واكوبو — وهو امتداد الحدود المعروف بقطـــاع البارو — قليلا جدا . وكما ذكرنا في القسم الاول من هذا الكتاب ، كان نقطة الجكو ، على نهر البيبور ، كانت آخر نقطة في التخطيط الذي قام به الميجور جوين في عام ١٩٠٣ . وقد جعل جوين اغلب الحدود بين السودان واثيوبيا ، تقع بصورة واضحة داخل السهول السودانية . غير انه جعل الجزء الذي يقع في اقصى الشمال من الحدود المشتركه — اي الجزء الذي يبدأ من ام حجر — تقع بصفة عامة للجرف الاثيوبي . وبالتالي فان الحدود فصلت الذين يقيمون في الجبال الاثيوبية ، من الذين يقطنون في السهول السودانية . ويلاحظ أن الميجور جوين ، غير الاسلوب الذي اتبعه في

---

(١) راجـــع :ـــ Hertslet, op. cit., p. 454

وصف الحدود مرة ثانية ، عندما وصل الى منطقة البارو . ذلك انه جعل الحدود ، تبعد من الجرف الاثيوبي في اتجاه الغرب ومن ثم الى اتجاه الجنوب . فالجنوب الشرقي ، متبعة في ذلك نهر البارو ، ونهر البيبور ثنهر أكوبو . ولقد تكوّن نتيجة لذلك قطاع او نتوء اثيوبـــي داخل سهول الســودان .

ويبدو أن المجحور جوين ، راى أن الانهار تشكل اســاسا جيدا لما كان يسمى بالحدود الطبيعية . وعلى ضوء ذلك جعل وصف الحدود في منطقه البارو ، قائما على الانهار التي تحيط بالمنطقه . ولربما يبدو من الوهلــه الاولى ، أن الانهار يمكن أن تكون حدودا جيدة . وحقيقة الامر ان مثل هذا النوع من الحدود ، كثيرا ما يكون متجاهلا لمسائل اخرى ، على قدر كبير من الاهمية والحساسية في اختيار الحدود (٢) ، ونعنـي بذلك العـوامل الاثنوغرافيـــة .

ومن هنا فان النقد الاساسي الذي يمكن ان نوجهه لوصف الحدود ، في هذه المنطقه ، هو ان الحدود سببت الاراضي التي تقطنها ، او تعتمد عليها قبائل النوير والانواك الى قسمين . فهناك حوالي ١٥٠ الفا من قبيلة النوير — وهي من اكبر قبائل جنوب السودان — يعيشون في مركــزي الناصر والبيبور وعلى حدود قطاع البارو . وبالرغم من ان الغالبيــة العظمى من هذا العدد ، تقضي اغلب شهور السنة داخل السودان ، الا ان هناك ٥٠ الف منهم اعتادوا عبور السودان الى داخل الاراضي الاثيوبية طلبا للرعي ، هذا بالاضافة الى ما يقارب ٢٠ الفا يقيمون بصفة دائمة داخل الحدود الاثيوبية في قطاع البارو . اما الانواك فيعيش قسمهم داخل الحدود الاثيوبية (٣) .

---

(٢) راجع الفصل الرابع ، من الباب الاول ، من رسالتنا المشار اليها سلفا .

(٣) انظــر :ــ

K.M. Barbour, The Republic of the Sudan, A regional Geography, London, 1961, pp 238 - 43.

وراجــع ايضا :ــ

E.E. Evans-Pritchard, "An Ethnological Survey of the Sudan" in the Aangle-Egyptian Sudan From Within ed. by J.A. Hamilton, London. 1935, pp 88 - 90

من جانب آخر ، هناك ما يسمى بقبائل نوير اثيوبيا ، وبعض البطون الاخرى الاثيوبية التي اعتادت قضاء اغلب أيام السنة في البر السوداني طلبا للمرعى . ولقد نشأت بالضرورة روابط وثيقة بين قبائل الحدود في تلك المنطقة ، اذ تجمع بينها صلات الدم ومصالح المرعى وموارد المياه ، ومناطق الصيد ، الى جانب الترث والتاريخ المشترك . كما كان من الطبيعي — من ناحية اخرى — ان يخلق هذا الوضع مشاكل ادارية عديدة، ظلت تنعكس في المشاجرات القبلية وحوادث التعدي والنهب ، بالاضافة الى سهولة الهرب من السلطات الادارية (٤) .

الاستثناء الاخير بالنسبة لامتداد الحدود بين السودان واثيوبيا على سهول السودان ، هو في منطقة هضبة البوما وهضبة التيرما . وتعرف هضبة البوما ، عند الاثيوبيين ، بهضبة الموريللي . وهي تقع للجنوب من قطاع البارو . اما هضبة التيرما ، فتقع الى الجنوب من هضبة البوما . وهي هضبة غير ماهولة ، باستثناء الجزء الذي يقع بالقرب من نهر كيرون ، الذي يعتبر منطقة رعي لقبيلة التبوسا السودانية . ويمكن القول ان الهضبتين — وهما ارض سودانية — تمثلان قطاعا ، داخل ما كان يمكن ان يكون جزءا مما يسمى بالحدود الطبيعية لاثيوبيا . وكما رأينا سلفا ، فان اثيوبيا تحتل قطاعا داخل السهول السودانية ، وهو قطاع البارو .

لقد حظي وضع قطاع البارو ، والمشاكل التي اتصلت به ، باهتمام السلطات البريطانية والحكومة السودانية ، منذ السنوات العشر الاولى التي اعقبت ابرام معاهدة ١٩٠٢ . فقد اجرت حكومة السودان العديد من المحاولات ، بهدف تعديل الحدود في منطقة البارو ، بطريقة يكون من شأنها معالجة المشاكل الناجمة عن تبعية القطاع للسيادة الاثيوبية .

وكانت اول محاولة لتحقيق ذلك الهدف ، هي ايفاد الكابتن كلي (Kelly) عام ١٩١٢ ، في رحلة استطلاعية للجزء الجنوبي الشرقي

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O.371/22019, Halifax to Lampson, Enclosure 3, 18/10/1938

من الحدود السودانية الاثيوبية . وقد نجحت بعثة الكابتن كلي ، في اجراء مسح لاراض لم يتم مسحها من قبل . وتمكن الكابتن كلي — في حقيقة الامر — من ربط عمله ، بما قام به الكابتن مود والميجور جوين ، في الركن الجنوبي الشرقي من حدود السودان مع اثيوبيا . واقترح الكابتن كلي خطا جديدا للحدود في تلك المنطقة ، باعتباره تقويما للحدود الاثيوبية السودانية التي تم الاتفاق عليها بمقتضى معاهدة ١٩٠٢ (٥) . غير ان الخط الذي اقترحه كلي ، لم يحظ بتأييد حكومة السودان . ويعزى ذلك بصفة اساسية ، الى ان اقتراحه أضاف مساحات شاسعة من الاراضي الاثيوبية دون اعطاء اي مقابل لاثيوبيا (quid pro quo) .

أما المحاولة الثانية ، لتصحيح وضع الحدود ، فقد قام بها الميجور باكون (Bacon) المفتش الاداري لمركزي السوباط والبيبور في عام ١٩٢١ . وقد تقدم باكون باقتراح يهدف الى ضم قطاع البارو للسودان؛ على ان توافق حكومة السودان ، على اضافة معظم اراضي مثلث اليمي الى اثيوبيا . وقد اعتمد الميجور باكون ، في اقتراحه على ثلاث نقاط : اولها ان التبادل الذي تضمنه الاقتراح ، سيمكن السفن النهرية التابعة لحكومة السودان ، من الوصول الى الاسواق الاثيوبية . وثانيها ان الاقتراح سيضع حلا لمشكلة النوير والانواك ، اذ انه سيجعل كل النوير النمن مقسوين في جاركاك ، والانواك الغربيين تحت الادارة البريطانية . وثالث النقاط ان التبادل سيرفع من حكومة السودان ، عبء ادارة هضبتي البوما والتيرما . ولم تأخذ حكومة السودان بالاقتراح ، لانه يتطلب اجراء تعديلات كبيرة في الحدود المشتركة مع اثيوبيا ، الشيء الذي لم يكن عمليا — من وجهة النظر السياسية — في ذلك الوقت . ولقد تقدم الميجور هاوكينس (Hawkins) باقتراح مشابه لاقتراح باكون في العام التالي .

---

(٥) انظر :—

Sudan Survey Department, Annual Report, 1913.

وراجع ايضا :—

F.W.C. Sander, The Royal Engineers in Egypt and the Sudan, London, 1937, pp 462 - 63

ولكنه لم يحظ هو الآخر بتأييد حكومة السودان لذات الاسباب (٦) .

لقد انصرف اهتمام السلطات البريطانية ، ممثلة في وزارة المستعمرات ، ووزارة الخارجية البريطانية ، وحكومة السودان ، في السنوات العشر التالية : اي من ١٩٢٢ الى ١٩٣٢ ، نحو معالجة مشكلة الامن في مثلث اليمي ، التي كانت تعاني منها مستعمرة كينيا . ويبدو ان السلطات البريطانية ، اعتبرت مشكلة الامن في مثلث اليمي ، اكبر الحاحا من مشكلة البارو . وهكذا وبعد ان تم التوصل لحل بشأنها مع السلطات الكينية ، تقدم المستر ماكمايكل (Mac Michael) السكرتير الاداري لحكومة السودان ، باقتراح في الحادي عشر من اغسطس ١٩٣٣ ، للسلطات البريطانية ، يقضي بان تنازل السلطات السودانية ، عن هضبة البوما ، لاثيوبيا مقابل ان يأخذ السودان قطاع البارو (٧) .

في اكتوبر عام ١٩٣٣ ، نظمت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا في لندن ، لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بالحدود المشتركة بين اثيوبيا من ناحية ، والاقاليم الاخرى الواقعة تحت الحكم البريطاني ، من ناحية اخرى ، بهدف الوصول الى صيغة موحدة في معالجة تلك المسائل . وفي الاجتماع ، الذى حضره حاكم عام السودان ، وحاكم كينيا ، والوزير البريطاني المفوض في أديس ابابا ، طرح المستر بارتون (Barton) المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية — مسودة معاهدة ، كانت قد تقدمت بها وزارة الخارجية البريطانية للحكومة الاثيوبية ، بهدف تنظيم العلاقات على الحدود بين الصومال البريطاني واثيوبيا . وقد اهتمت مسوده المعاهدة ، بتعريف حقوق المراعي ، وتحديد وتعريف موقف القبائل التي تعبر الحدود ، من اجل الرعي في ارض الدولة او الاقليم الاخر . وتعرض المستر بارتون لمشكلة النوير ، التي حاولت السلطات الاثيوبية

---

(٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F O /371/16098, British Legation, Addis Ababa to the Governor-General of the Sudan, 17/10/1930

(٧) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F O /371/16098, Mac Michael to Campbell, 11/8/1933

فرض ضرائب عليهم لعبورهم الحدود . ودعا الى ضرورة الوصول الى حل لتلك المشكله . وتحدث في الاجتماع السير مافي (Maffey) حـاكم عـام السـودان ـ الذي اكد بأن ما تحتاج له حكومه السودان ، وتطالب به ، هو تصحيح الحدود غير المناسبه ، باعتبار ان ذلك يحـل العـديد من الصعوبات والمشاكل . وتبنى كمثال لمعالجة تلك الصعوبات ـ اقتراح ماكديكل الرامي الى تبادل قطاع البارو الاثيوبي ، بأية تسويات يتفق عليها بشأن الحد الجنوبي للحدود المشتركه بين السودان واثيوبيا (٨) .

ولقد وضح من خلال المناقشه ، ان هناك اتفاقا بين المجتمعين ، بأن الحكومة الاثيوبية في وضع يمكنها من قبول اجراء تعديلات في حدودها . وذكر المستر بارتون ؛ ان ايجار او اضافة زيلع الى اثيوبيا ، سيسـاعد في الوصول الى تسوية بشأن الحدود المشتركة بين كينيا واثيوبيا ، من ناحية ، والحدود بين السـودان واثيوبيا من ناحية اخرى . وقد طمأنت وزارة الخارجية البريطانيه ، حاكم عام السودان ، ان مصـالح السودان ، كانت وستظل محل اهتمام الحكومة البريطانية . وتأكيدا لذلك ، فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من المستر مافي ، إن يقوم بإعداد مقترحاته الخاصة بتعديل الحدود مع اثيوبيا .

ويبدو لنا من مذكرة غير موقعة ، ولا تحمل تاريخا ، في ملفات وزارة الخارجية البريطانيه ، ان الاتجاه السائد ، كان يرمي الى تحقيق التبادل المقصود ، ضمن تبادل زيلع مع بعض الاجزاء الاثيوبية . وبالرغم من ان السلطات البريطانية ، لم تمض في تنفيذ مكـرة تبادل زيلع ، الا ان مسـألة تقويم الحدود في قطاع البارو ، ظلت قائمة ، ولم يصرف النظر عنها (٩) .

---

(٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/16992, Record of Meeting held at the Foreign Office on October 3 when problems common to the territories whose frontier marched with Abyssinia were discussed.

(٩) انظر وثيقه وزاره الخارجية البريطانية :ـ
F.O./14./537, Memorandum respecting the Southern Section of the Sudan-Ethiopia Frontier, undated and unsigned, presumably written after 1936.

بنهاية عام ١٩٣٦ ، نجح الايطاليون من تمكين احتلالهم في أقصى المراكز الغربية للامبراطورية الاثيوبية سابقا . ولقد كان من الطبيعي ان يثير الوضع الجديد ، مسألة الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا . وقد اهتمت حكومة السودان بصفة خاصة ، بمسألة قطاع البارو والمشاكل المتعلقة به . وانعكس ذلك في المذكرة التي رفعها السير سايمز (Symes) حاكم عام السودان ، في الخامس من نوفمبر ١٩٣٦ ، للمندوب السامي البريطاني لمصر والسودان . وتضمنت المذكرة بعض الملاحظات بالنسبة للوضع الجديد ، الذي نشأ على حدود السودان الجنوبية الشرقية ، نتيجة لاحتلال ايطاليا لاثيوبيا . على ان التركيز انصب في ان ادارة قبيلة النوير كلها بواسطة حكومة السودان ، تعتبر من المسائل الاساسية لايه ادارة صالحة . ولتحقيق هذه الادارة الصالحة ، تقدم السير سايمز باقتراحين :

اولهما اجراء تعديلات في الحدود ، يكون من شأنها وضع كل اراضي قبيلة النوير ، تحت ادارة حكومة السودان .

وثانيهما — وهو اقتراح بديل في حالة عدم امكانية تعديل الحدود الراهنة — التوصل لامكانية تفاهم ، يضمن لاداريي حكومة السودان ، الوصول الى النوير داخل الاراضي الاثيوبية . اما فيما يتعلق بوضع قبيلة الانواك ، فقد تقدم حاكم عام السودان بثلاثة اقتراحات بهدف الاخذ بواحد منها كحل للمشكلة — طالما ظلت اثيوبيا تحت الاحتلال الايطالي . وهي : المحافظة على وضع الحدود الراهن ، على امل التوصل لتفاهم بواسطة محاكم يتفق عليها لمعالجة المشاكل المحلية بين الافراد على الحدود . او اجراء تسوية تهدف الى ادخال الشيرو ، وهم فرع من الانواك ، في السودان ، والاوجنقا في اثيوبيا . او اجراء تعديل كبير على الحدود يضمن قطاع البارو للسودان (١٠) .

---

(١٠) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141 536, Governor-General of the Sudan to High Commissioner for Egypt and the Sudan, 5/11/1936.

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد رأت تحديد الموضوع ، لحسم النزاع من المفاوضات التي كانت قد بدأت سلفا مع السلطات الايطالية ، والتي انتهت ببروتوكول السادس عشر من ابريل ١٩٣٨ . ويتضمن البروتوكول نصا ينادي بعقد مفاوضات سريعة ، بغرض الوصول لاتفاق بشأن الحدود بين السودان وكينيا والصومال البريطاني من ناحية ، ومع ما كان يسمى شرق افريقيا الايطالية من ناحية أخرى . وعلى اثر ذلك ، بعثت وزارة الخارجية البريطانية ، بمذكرة للمندوب السامي البريطاني في مصر ، ترفق معها مقترحاتها واستراتيجيتها في المفاوضات المرتقبة بشأن الحدود مع ايطاليا . وتتلخص المقترحات ، في أن تعدل الحدود ، بحيث تتبع القاعدة الغربية للمرتفعات الاثيوبية ، باعتبار أن ذلك التعديل سيدخل قطاع البارو داخل السودان . ولكن من رأي وزارة الخارجية ، أن الحكومة الايطالية ، ستقبل مبدأ ضم قطاع البارو للسودان ، شريطة أن يتم تعويضها تعويضا عادلا في مكان آخر . وفي هذا الصدد ، اقترحت المذكرة أن يكون التعويض هو الاراضي الواقعة جنوب قطاع البارو ، على أن لا تزيد مساحتها عن مساحة القطاع . بالاضافة الى اعطاء اعتبار خاص للوضع الذي خلق في جمبيلا . حيث أقام الايطاليون سلفا مباني دائمة وأخرى شبه دائمة . وذلك بأن تجري الحدود الجديدة عبر جمبيلا ، بطريقة يكون من شأنها أن تترك محطة الجمارك الاثيوبية ، في الجانب الايطالي ، والمحطة التجارية في الجانب السوداني (١١) .

لقد أبدى حاكم عام السودان ، والمندوب السامي في القاهرة ، بعض التحفظات بالنسبة للمقترحات التي جاءت في مذكرة وزارة الخارجية . ولكنهما وافقا على الدخول في مفاوضات مع ايطاليا على هدى تلك المقترحات (١٢) . وعلى ضوء ذلك ، قامت وزارة الخارجية البريطانية ، برفع مذكرة مطولة للحكومة المصرية ، تضمنت وصفا لقطاع البارو ،

(١١) أنظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/22017, Halifax to Lampson, 28/4/1938

(١٢) أنظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./141/536, Governour-General of the Sudan 15/6/1938.

والصعوبات المتعلقة بتعيين الحدود في تلك المنطقة ، والمقترحات البريطانية لمعالجة ذلك الوضع . وقد تم ذلك الاخطار ، وفاء للبروتوكول الانجليزي الايطالي ، المبرم في السادس عشر من ابريل ١٩٣٨ . والذي ينص على دعوة مصر للاشتراك في المفاوضات ، المزمع عقدها بين البلدين في كل ما يتعلق بمصر أو السودان الانجليزي المصري (١٣) .

وكما كان متوقعا ، لدى الدوائر البريطانية ، فان السلطات المصرية، لم تكن متحمسة للمذكرة البريطانية . فلقد احال حسين سري ، رئيس الوزارة المصرية ، الموضوع لوزير الاشغال ، الذي طلب بدوره المزيد من المعلومات من السفير البريطاني (١٤) . ويبدو ان الحكومة البريطانية ، كانت قد قررت سلفا المضي في مفاوضاتها مع الحكومة الايطالية ، اعتقادا منها بأن السلطات المصرية ، سوف تعمل على تعقيد الموضوع ، طالما هو متصل بالسودان . فلقد اخطرت وزارة الخارجية البريطانية ، في الاول من ديسمبر ١٩٣٨ ، سفيرها في القاهرة ، بأن الحكومة قد قررت بدء المفاوضات مع الحكومة الايطالية ، بهدف تحديد الخطوط الرئيسة لتصحيح وضع الحدود (١٥) .

وتقدمت الحكومة البريطانية بالفعل بمذكرة الى الحكومة الأيطالية ، اقترحت فيها الثاني والعشرين من مارس ١٩٣٩ ، تاريخا لبدء المفاوضات . ولكن لم يكن لتلك المفاوضات أن تتمم ، نتيجة لاندلاع نار الحرب

---

(١٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :
F.O /371/22019, Aide Memoire, 4/10/1938

(١٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O /371/22019, The Minister of Works to the British Ambassador, 20/10/1938.

يتضح من وثيقة لاحقة ، ان الحكومة المصرية قد وافقت على المقترحات التي تقدمت بها الحكومة البريطانية . راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O /371/22373, Vehia to Lampson, 20/1/1939

(١٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O /371/22019, Foreign Office to the British Ambassador in Cairo, 1/12/1938

العالمية الثانية (١٦) .

في عام ١٩٤٦ ـــ بعد نهاية الحرب ـــ جـــاء الى لنـــدن اتواكليلـــو (Ato Aklilou) وزير خارجية اثيوبيا ، لاجراء مباحثات عامة مع السلطات البريطانية . وقد طرحت وزارة الخارجية البريطانية معه مسألة تعديل معاهدة ١٩٠٢ ، في الجزء الخاص بمنطقة انهار البارو والبيبور واكوبو . ووعد وزير خارجية أثيوبيا ، بدراسة الموضوع لدى عودته لبلاده . وفي عام ١٩٤٧ ، دعت الحكومه الاثيوبية ، حكومة السودان ، لتقديم المزيد من التوضيح والشرح ، لموقف الحدود في المنطقة التي طرحتها وزارة الخارجية البريطانية . فاستجابت حكومة السودان لرغبة اثيوبيا ، وبعثت بفريق برئاسة المستر مســـاندارس (Sandars) الذي لخص موقف الحدود للسلطات الاثيوبية في النقاط الاربع التالية :

١ ـــ ان الحدود الراهنة ، تحكمها معاهدة ١٩٠٢ ، التي يعـــترف بها الطرفان ، ولم تكن محل نزاع اطلاقا ، وخاصة فيما يتصل بقطـــاع البـــارو .

٢ ـــ ان المعاهدة المشار اليها ، قد تم ابرامها قبل ٤٥ عاما ، وبالتحديد في وقت لم تكن هنالك معلومات كافية عن القبائل التي تسكن على ، أو بالقرب من تلك الحدود .

٣ ـــ لقد تبين بعد ذلك الوقت ، ان الحدود المتفق عليها بمقتضى معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد قسمت قبيلتي النوير والانواك ، وهما من القبائل النيلية الى قســـمين .

٤ ـــ لقد عانت حكومة السودان ، والحكومة الاثيوبيه ، بمشـاكل أدارية ، تتصل بتنظيم هذه القبائل ، وذلك نتيجة لان الحدود قد وضعت تلك القبائل تحت اكثر من ادارة .

---

(١٦) انظر وثيقة وزارة المستعمرات البريطانية :ـــ
C.O./879/139, Perth to Halifax, 22/3/1939

وعلى ضوء هذه النقاط ، تقدم الجانب الممثل لحكومة السودان ، بالاقتراح التالي ، ليقوم الجانب الاثيوبي بدراسته :

أ ــ ان توافق الحكومة الاثيوبية ، من حيث المبدأ ، على حدود اثنوغرافية ، في الجزء الذي يمتد من جبل جيمي ، بالقــرب من الجكو في الشمال ، الى قريه اوللمس في الجنوب ، بدلا عن الحدود الحالية .

ب ــ ان توافق الحكومة الاثيوبية ، على تكوين لجنة حدود مشتركة، لتقوم بدراسة الحدود على الطبيعة ولتتقدم بتوصيات تتضمن التعديل الضروري ، الذي يحقق ضم كل قبيلتي النوير والانواك الى السودان (١٧).

وفي الاجتماع الثاني لممثلي الحكومتين ، أوضح الجانب الاثيوبــي بانه من الصعب على حكومته ، قبول حدود قبلية ، شبيهه بالتي قــدم باقتراحها الجانب الممثل لحكومة السودان ، اذ ان ذلك ربما يثير دعاوى لاقامه حدود قبليه في اماكن اخرى ، مثل حدود اثيوبيا مــع الصومـــال الفرنسي وكينيا ، حيث توجد صعوبات عملية تحول دون اقامه مثل تلك الحدود ، نسبة لتمازج واختلاط القبائل مع بعضهـ لبعض . وقد أبــدى جانب حكومة السودان ، تفهما لما اثاره الجانب الاثيوبي . الا انه اوضح بدوره ، بأن منطقة البارو ، من المناطق القليلة جدا ، المعروفة في افريقيا ، والتي يمكن ان تكون حدودا قبلية ، قابلة للنفاذ . فضلا عن أن هنـــاك استحالة عمليه لنفاذ الحدود النهرية الحالية ، مهما وضعت الحكــومتان من قوات على جانبي الانهار الثلاثـــة .

لم يعلق الجانب الاثيوبي ، على رد الجانب الممثل لحكومه السودان، واحد بدلا عن ذلك ، في اجراء تمييز بين قبيلتي النوير والانواك ، باعتبار أن اغلبية النوير ، مقيم في السودان ، والقلة داخل قطاع البارو . أما

---

(١٧) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة :
File No. 5A/5/a/1,Vol 2, entitled: Boundary between the Sudan, Uganda, Kenya and Ethiopia. Summary of Sudan Representative Statement to the First Meeting. 29/4/1947

الانواك ، فان أغلبهم يعيش داخل الاراضي الاثيوبيه . وعلى هذا الاساس، اقترح الجانب الاثيوبي ، تعديل الحدود بطريقه تجعل كل النوير في السودان - وكل الانواك في اثيوبيا . ورفض جانب حكومة السودان ، الاقتراح الاثيوبي ، اعتمادا على ثلاثة اسباب : اولها ان فرض حدود بين النوير والانواك ، لا يقل صعوبة عن مشكلة فرض الحدود الحالية . السبب الثاني ان الانواك ، قبيلة نيلية ، مرتبطة بقبيله الشلك السودانية . وثالثها ان لقبيله الانواك صلات عميقة مع قبيلة المورلي السودانية ، وليس لها أية صلات مع القبائل الاثيوبية .

ويبدو ان الجانب الاثيوبي ، قد اقتنع بالصعوبات التي تكتنف اقتراحه . فلجأ الى اقتراح آخر ، يهدف الى اجراء تعديلات على طول الامتداد الجنوبي للحدود المشتركة . وذلك بأن تأخذ اثيوبيا هضبة البوما ، وان تمكن قبيلة الجلابا الاثيوبية ، من الرعي في مناطق رعيها التقليدية ، بالقرب من نهر كيبيش في اقصى الحدود الجنوبية .

ورد جانب حكومة السودان ، بانه لا يملك السلطة لمناقشة تعديل الحدود ، في منطقة هضبة البوما . ولكنه اوضح بانه يبدو ممكنا ادخال هضبة البوما ، داخل الحدود الاثيوبية ، اذا ما تم الاتفاق على حدود قبلية في قطاع البارو . اما عن امكانية توفير الرعي لقبيلة الجلابا الاثيوبية داخل الاراضي السودانية ، فقد بين جانب حكومة السودان ، بان ما قامت به السلطات الكينية بشأنهم ، كان نيابة عن حكومة السودان . ويعزى ذلك في المقام الاول ، الى ان الجلابا قبيلة مسلحة . ولقد اعتادت القيام بغزو ونهب بعض القبائل الكينيه ، التي ترعى في الركن الجنوبي الشرقي من اراضي السودان . على ان جانب حكومة السودان ، وعد بمعالجة مشكلة رعي الجلابا ، دون التزام مسبق ، وعلى أن تلتزم السلطات الاثيوبية بنزع الاسلحة من هذه القبيلة .

وعندما فشل الجانب الاثيوبي ، في الوصول لمقابل واضح لقطاع البارو ، اقترح ابرام اتفاق خاص ، يكفل للنوير السودانيين ، الرعي

داخل الاراضي الاثيوبية ، مقابل ان يكفل السودان ، الرعي للجلاب الاثيوبية داخل الاراضي السودانية . ولم يجد الاقتراح الاثيوبي الاخير ، استجابة من جانب حكومة السودان . والسبب في ذلك ، ان مسألة تحديد حق الرعي للنوير ، لا تمثل الا جزءا صغيرا من مشكلة قطاع البارو . فهناك النوير الذين يقيمون داخل القطاع ، وهناك الانواك ، بالاضافة الى المشاكل الادارية الناشئة عن ذلك الوضع (١٨) .

في الاجتماع الثالث ، الذي عقد في العاشر من مايو ١٩٤٧ ، تقدم الجانب الاثيوبي باقتراح مضاد ، لاقتراح الجانب الذي يمثل حكومة السودان . ويتكون الاقتراح المضاد من ثلاثة اجزاء : اولها اجراء تعديل ، بان تتبع الحدود خط طول ٣٤ درجة شرقا ، من نقطة تقاطعه مع نهر الحكو ، حتى منبعه على نهر اكوبو . ويرى الجانب الاثيوبي ، ان هذا التعديل سيحقق ثلاثة اغراض : وهي انه سيجعل كل قرى واماكن رعي قبيلة النوير في السودان . وان اغلب الانواك ، الذين اعتادوا القيام بهجمات — على امتداد نهر اكوبو — ضد انواك السودان ، سيصبحون داخل الاراضي السودانية . وان الخط المقترح سيجعل ، في ذات الوقت ، الانواك الذين يقيمون في اعلى نهر تعلا ، داخل الجانب الاثيوبي من الحدود . اما الجزء الثاني من الاقتراح ، وهو مكمل للجزء الاول ، فانه يهدف الى ان تعدل الحدود ، من تقاطع خط طول ٣٤ درجه ونصف شرقا مع نهر اكوبو ، على ان يتبع الحدود هذا الخط — اي خط طول ٣٤ درجه ونصف شرقا . الى ان يصل حدود السودان مع كينيا ، وبحيث يجعل اراضي رعي قبائل البوما والمرما والنيانقتوم والجلثا داخل اثيوبيا . اما الجزء الاخير من الاقتراح المضاد ، فهو اجراء تعديل على الحدود في اقصى شمال بحيرة رودلف ، بحيث يجعل مصب نهر اومو في داخل اثيوبيا ، حتى يضمن لقبائل اليوب حقوق صيد الاسماك في تلك المنطقة .

---

(١٨) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :—
Record of the Second Meeting of the Representatives of Ethiopian and Sudan Boundary Committee, 6/5/1947

ويمكن تلخيص رد جانب حكومة السودان ، في ان الجزء الاول من الاقتراح الاثيوبي ، يشكل حدودا جغرافية ، وليست اثنوغرافية . وبالتالي لا يمكن تنفيذه ، بالاضافة الى ان ذلك لا يقدم حلا لمشكلة توحيد الانواك . والجزء الثاني ، لا يمكن قبوله ، لان الجانب الممثل لحكومة السودان ، لا يملك تفويضا لمناقشة تعديل الحدود ، الواقعه الى الجنوب من قطاع البارو . أما بالنسبة للجزء الاخير ، فان نهر اومو لا يخص السودان ، لان مصبه في بحيرة رودلف ، ويقع داخل حدود كينيا . ولا بد من ان نشير الى ان الاخذ بالاقتراح الاثيوبي يعني عمليا ان لا تكون هناك حدود بين السودان وكينيا ، لان خط طول ٣٤ شرقا يمر بالتقريب على نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان وكينيا ويوغندا (١٩) .

وعندما التقى الجانبان ، للمرة الرابعة ، عبر الجانب الاثيوبي عن دهشته في أن تكون المباحثات قاصرة على قطاع البارو ، خاصة وانه تهم من وزير خارجيته ، ان اللجنة مفوضة للبحث في اية تعديلات ترى انها ذات جدوى ، بالاضافة الى مناقشة موضوع قطاع البارو . وتساءل الجانب الاثيوبي ، عما اذا كان جانب حكومة السودان ، مازال على رايه ، بانه لا يملك تفويضا لمناقشة تعديل الحدود في منطقة هضبة البوما والمناطق التي تقع الى الجنوب . وقد اكد جانب حكومة السودان ، رايه السابق بالنسبة لمسألة عدم التفويض ، وعبر عن رغبته في الرجوع الى الخرطوم ، قبل الشروع في مناقشة تعديل الحدود الواقعة الى الجنوب من قطاع البارو . كما اكد رفضه للحدود الجغرافية ، التي اقترحها الجانب الاثيوبي داخل القطاع ، على اساس ان ذلك الاقتراح ، لم يغير وضع الانواك ، وهو توزيعهم على البلدين . على ان جانب حكومة السودان ، فكر في ان يخرج من تلك الاجتماعات بشيء مفيد ، فاقترح تكوين لجنة تقصي معلومات مشتركة ، لتقوم بزيارة القطاع ، واقتراح التعديل الذي تراه مناسبا . الا ان الجانب الاثيوبي اعلن رفضه للاقتراح ، بحجة ان ارسال هذه البعثة

---

(١٩) انظر ملفات سفارة حكومة السودان بالقاهرة المرجع اعلاه :ـ
Record of the Third Meeting of the Sudan Ethiopia Boundary Committee. 10/5/1947.

لا يخدم اي غرض ، قبل الاتفاق حول التعديل الشامل للحدود . وهكذا وصل الطرفان الى طريق مسدود ، وتأكد لهما عدم جدوى مواصلة تلك الاجتماعات (٢٠) .

وعلى اثر فشل تلك الاجتماعات ، تم عقد اجتماع في السادس عشر من مايو ١٩٤٧ ، بين الجانب الممثل لحكومة السودان ، والمستر اسو اكليلو وزير الخارجية الاثيوبية . وقد اكد جانب حكومة السودان ، للوزير الاثيوبي بأنه لا يملك تفويضا للدخول في مفاوضات ، بشأن كل الحدود المشتركة مع اثيوبيا . واضاف بأنه لا يملك غير ان يعرض المقترحات الاثيوبية تعويضا ماليا ، مقابل تنازلها من قطاع البارو للسودان ، خاصة في حالة عدم قبول الاقتراح الرامي بأن توافق اثيوبيا على تأجير القطاع لحكومة السودان . وقد رد الوزير الاثيوبي ، بأن اضافة قطاع البارو بدون تعويض من السودان ، لم تكن واردة في محادثاته مع السلطات البريطانية . اذ ان ذلك سيجعل من الصعب على الحكومة الاثيوبية ، ان ترفض طلبا مماثلا من الحكومة الفرنسية ، التي كانت قد شرعت سلفا في اجراء مفاوضاته بشأن حدود الصومال الفرنسي — جيبوتي — مع اثيوبيا . على ان الوزير الاثيوبي وعد برفع الاقتراح البديل للامبراطور هيلا سلاسي بعد ان رفض التعويض المالي . وبعد ان اتيحت الفرصة للوزير الاثيوبي بالرجوع للامبراطور ، عاد فيخطر جانب حكومة السودان بأن الامبراطور حريص كل الحرص بأن تخضع الموضوع برمته لمزيد من التقاش والحوار .

وفي اجتماع لاحق بين الطرفين ، اعلن وزير الخارجية الاثيوبي ، بأن الامبراطور لا يرغب في اي نوع من التعويض ، بخلاف ان يوافق السودان على ضم اراضي الى اثيوبيا . كما اعلن رفض الامبراطور ، للاقتراح الرامي لايفاد لجنة مشتركة لتقصي حقائق الحدود ، الا اذا تم الاتفاق مسبقا

---

(٢٠) انظر ملفات سفارة السودان في القاهرة . المرجع أعلاه —
Record of the Fourth Meeting of the Sudan-Ethiopia Boundary Committe. 12/5/1947.

على الغرض الذي نعمل من لجله اللجنة . وعلى ضوء ما نقله الــوزير الاثيوبي ، تم عقد اجتماع بين الجانبين ، اكد فيه جانب حكومة السودان ، رفضه للخط الجغرافي الذى سبق ان تقدم به الجانب الاثيوبي . على ان جانب حكومة الســودان ، تقدم بسؤال محدد للجانب الاثيوبي ، وطلب منه ان يتقدم له بالاجابة في جلسة لاحقة . والسـؤال هو : ان الســودان يود ان يعرف حجم الاراضي ، التي ستطالب بها اثيوبيا ، في الركن الجنوبـــي الشرقي من السودان ، اذا وافقت الحكومه الاثيوبيه على اقامه حدود قبلية في قطاع البارو في المستقبل ؟

وتقدم الجانب الاثيوبي ، برده على السؤال في جلسـة مسائية عقدت في ذات اليوم . وهو ان السلطات الاثيوبية ، ترى أنــه ليس هنــاك معلومات كافية عن الحدود ، التي تقع الي الجنوب من هضبه البوما . على ان الجانب الاثيوبي ، اقترح ان تقوم حكومه السود ن ، بمسح جوي للقطاع ، وهضبه البوما ، وكل الاراضي الواقعة جنوبا منها وحتى الحدود الكينية . وعلى ان يتبع ذلك المســح الجوي ، ايفاد لجنه مشـتركه لتعيين الحدود على الطبيعة ، مع مراعاة العوامل والضــرورات الجغرافيــة والقبلية . وانتهى الاجتماع بالاتفاق على اختصاصــات اللجنة المشتركة .

ان نظرة فاحصه لوقائع تلك الاجتماعات ، تعكس ان التوفيق لم يحالف السلطات البريطانية لتحقيق حلم قديم بذلت فيه الكثير من الجهد . وهو تعديل الحدود الجغرافيه ، التي تنظم الحدود في منطقه قطاع البارو ، وفقا لمعاهدة عام ١٩٠٢ ، بحدود قبليه . ويبدو واضحا انه كان في الامكان معالجة المشكلة ، اذا وافقت السلطات البريطانية على اجراء مبادله مع الحكومة الاثيوبية . ونستطيــع ان نلخص الاسباب التي فرضت على السلطات البريطانية ، تغيير خطتها الاولى ، الرامية الى مبادلة القطــاع بجزء من اراضي مثلث اليمى ، في النقاط التالية :

١ ــ ان الســلطات البريطانيه ، اعطت اعتبارا خاصا لاعــتراض حكومه كينيا لاي تغيير او تعديل الحدود بين السودان واثيوبيا ، يكون من شانه ان يجعل الحدود الكينية الاثيوبية المشتركه اكثر طولا مما هي عليه الان .

٢ ـ ان السلطات البريطانية ، كانت تعتقد بأن السلطات الاثيوبية ، لن تكون متشددة بالنسبة لاقتراح حكومة السودان . اعتمادا على انها قدمت للامبراطور هيلاسلاسي ، مساعدات كبيرة اثناء حرب التحرير من الاحتلال الايطالي . ذلك بالاضافة الى اعتقاد السلطات البريطانية ، بأن الحكومة الاثيوبية ، ستعطي اعتبارا للدور الذي يمكن ان تلعبه بريطانيا ، في اقناع الحلفاء بضم اريتريا الى اثيوبيا .

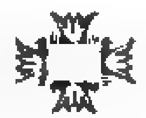
٣ ـ لقد تأكد لحكومة السودان ، ان ضم هضبة البوما ، والاراضي المرتفعة التي تقع الى الجنوب منها ، تكتنفه بعض الصعوبات . اذ انه قد تحقق سلفا نوع من الادارة والامن ، للذين يقيمون في منطقة هضبة البوما . فضلا عن ان مراعي قبيلة التبوسا السودانية ، تمتد الى المناطق التي تقع الى الجنوب من هضبة البوما .

٤ ـ ان المنطقة التي كان من المتوقع ان تمنح اصلا لاثيوبيا ، كبديل لقطاع البارو ، هي منطقة غير معروفة ولم يسبق مسحها . وقد تردد ان هناك بعض المعادن في منطقة ماجي الاثيوبية ، الامر الذي جعل سلطات الجيولوجيا في السودان تشير الى احتمال وجود معادن في منطقة هضبة البوما والتيرما .

وهكذا ، وبعد ان تشعبت المفاوضات السودانية الاثيوبية ، بشأن مشكلة قطاع البارو ، قدم رئيس جانب حكومة السودان ، تقريرا الى حكومته ، اشار فيه الى الانطباع الذي عاد به من اجتماعاته في اديس ابابا ، وهو ان الامبراطور هيلاسيلاسي ، صادق وحريص على قبول طلب حكومة السودان ، الخاص باضافة قطاع البارو للسودان . الا ان القطاع، يتكون من مساحة كبيرة ، ولا بد للامبراطور من ان يكون في وضع يمكنه من تبرير ذلك الى شعبه . واضاف رئيس جانب حكومة السودان ، ان اثيوبيا ، كانت تشهد في تلك الفترة ، نقدا مكثفا ضد سياسات الامبراطور ، والتي شملت اتهامه باحتكار الاراضي وعقارات جديدة . ولذلك فان الامبراطور كان على قدر كبير من الحذر ، في ان يحصل على مقابل ، لما قد يتنازل عنه من اراضي اثيوبية للسودان .

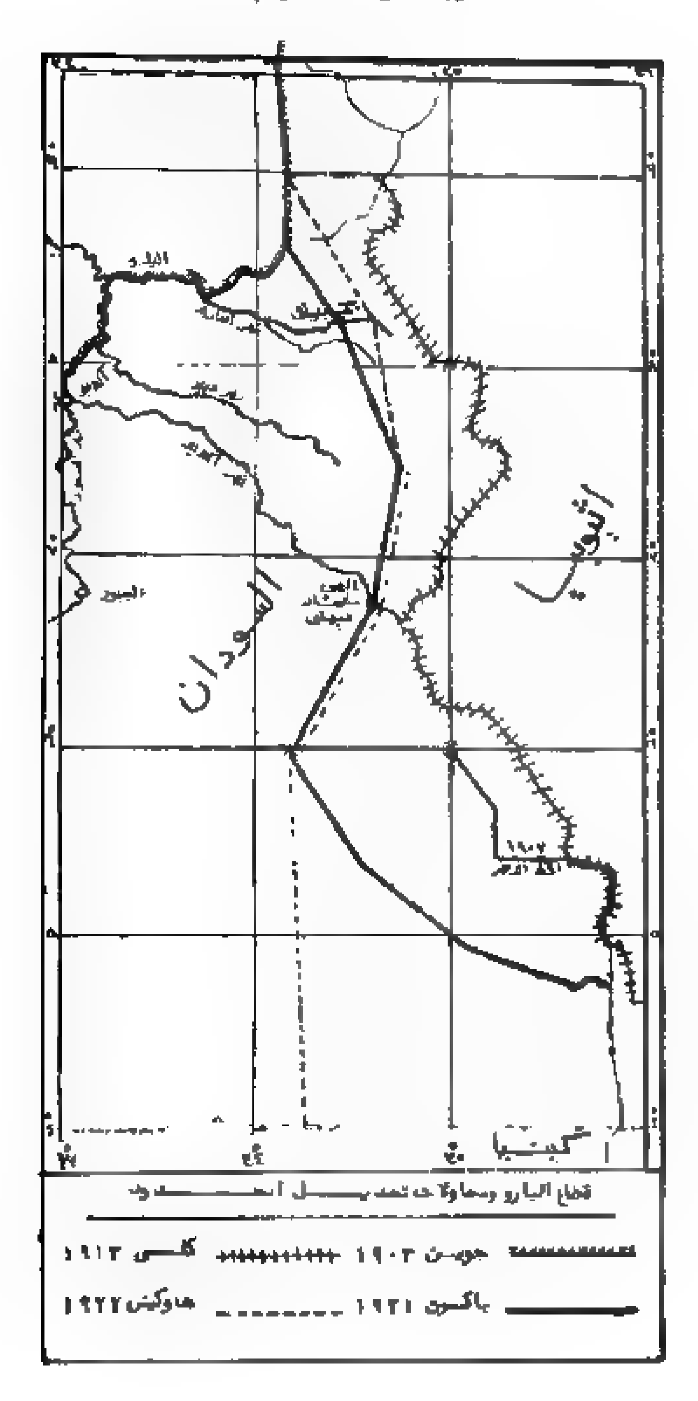
ويبدو أن انطباعات رئيس جانب حكومة السودان في المفاوضات ، قد أحيت الأمل عند السلطات البريطانية . فقد تم الاتصال بين وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة كينيا بشأن المسح الجوي الذي تم الاتفاق عليه بين حكومة السودان والسلطات الاثيوبية ، باعتبارها طرفا له صلة بمسألة الحدود الجنوبية . وكما هو متوقع ، فقد سارعت حكومة كينيا ، وذكّرت وزارة المستعمرات البريطانية ، بقلقها ومخاوفها من أي تدخل اثيوبي في المنطقة ، الواقعة الى الشمال مما كان يسمى بالخط الأحمر . وقد كان لتعاطف السلطات البريطانية ، مع حكومة كينيا من ناحية ، وادراكها بضرورة الوصول لاتفاق مسبق مع الحكومة المصرية ، بشأن مسح الحدود من الناحية الأخرى ، الأثر الكبير ، في أن تعمل لتأجيل المسح لفترة ، ثم غض النظر عنه بصفة نهائية .

ومنذ ذلك الوقت ، لم تذكر مسألة قطاع الالمي مرة أخرى ، الا في عام ١٩٧٢ ، أثناء المفاوضات التي سبقت اعلان الاتفاق على الحدود بين السودان واثيوبيا . على أن الأمر لم يتعد التفاهم على الابقاء على الوضع الراهن ، أي أن يظل وضع قطاع الالمي ، على ما هو عليه بمقتضى معاهدة ١٩٠٢ الانجليزية ــ الاثيوبية .



ملحوظة : خطوط الحدود التي تناولها هذا الباب مبينة في الخريطة التوضيحية رقم (٣) .

خريطة توضيحية رقم ٢



الباب الثاني

مسألة جمبيلا وتسليم المحطة لأثيوبيا

أشرنا في الباب الثاني من القسم الاول ، الى ان معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومة البريطانية والحكومة الاثيوبية ، قد تعرضت لعدة مسائل بالاضافة الى وصف الحدود . ومن تلك المسائل التي تعرضت لها المعاهدة ، ما جاء في المادة الرابعة والتي تقول :ـ

ان جلالة الامبراطور منليك الثاني ، ملك ملوك أثيوبيا ، قد التزم على نفسه بأن يسمح لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وحكومة السودان باختيار قطعة من الارض ، مجاورة لاتانق على نهر بارو ، ذات واجهة على النهر ، لا يتجاوز طولها الفي مترا كما لا تتجاوز مساحتها اربعمائة هكتارا ، لاستئجارها لحكومة السودان ، لغرض ادارتها كمحطة تجارية ، واحتلالها طوال المدة التي يبقى فيها السودان خاضعا للحكم الانجليزي ـ المصري .

بعد سنتين من توقيع معاهدة مايو ١٩٠٢ ، قام حاكم عام السودان، بزيارة للمنطقة التي تم استئجارها . ولقد تبين للحاكم العام ، ، أن اتانق لا تتناسب والاغراض التي استؤجرت لاجلها، اذ انها بعيدة جدا عن الاراضي المرتفعة . وعلى ضوء ذلك اقترحت حكومة السودان ، مدينة جمبيلا كموقع جديد للمحطة التجارية (١) . وقد استجابت الحكومة الاثيوبية للاقتراح

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O /371, 20955, Memorandum, 8/5/1937.

السوداني ، ووجهت ممثلها في موري بان يسمح لسلطات السودانية قطعة ارض في جمبيلا ، تكون مساوية للمساحة التي منحت لها في أتانق (٢) .

لقد حظيت جمبيلا باهتمام ضئيل جدا في البداية ، الا ان المحطة اخذت تكتسب اهمية اكبر بمرور الزمن . ولعل أبلغ دليل على ذلك ، ان حجم التجارة المتبادلة في جمبيلا ، قد بلغ ٢٦٦ الف جنيه استرلينيا في عام ١٩١١ . ولقد تصاعدت اهمية جمبيلا التجارية ، بدرجة قادت الى نزاع في العشرينات ، بين السلطات الاثيوبية وسلطات حكومة السودان بشأن الضرائب . وتم حسم ذلك النزاع ، باتفاقية ابرمت في عام ١٩٢٨ ، تم بموجبها تحديد الضرائب التي تفرضها السلطات السودانية من ناحية ، والضرائب التي تفرضها السلطات الاثيوبية من ناحية أخرى (٣) .

وبرزت اهمية جمبيلا بصفة خاصة في عام ١٩٣٦ . بعد أن تم للايطاليين احتلال المراكز الغربية من اثيوبيا . فقد تمكنت القوات الايطالية من احتلال نقطة الجمارك الاثيوبية ، الواقعة على خور جيرجيبا ، في الوقت الذي ظلت فيه سلطات حكومة السودان ، في نقطة الجمارك السودانية ، الواقعة على الجانب الآخر من الخور . وبعد فترة وجيزة سقطت كل منطقة جمبيلا ، باستثناء نقطة جمارك حكومة السودان ، تحت الاحتلال الايطالي . ولقد شجع وضع محطة الجمارك السودانية ، السلطات البريطانية ، للاعتقاد بأنها يمكن أن تدخل في مساومة مع السلطات الايطالية ، يكون من شأنها تحقيق تعديل الحدود في منطقة مطلع البارو . وكما ذكرنا في الباب الاول من هذا القسم ، فان اشتعال نار الحرب العالمية الثانية ، قد حال دون المضي في اية مفاوضات مع الايطاليين ، بشأن تسوية اى من الحدود المشتركة مع ايطاليا .

---

(٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O/37 , 20935, Memorandum entitled Sudan Trading Station at Gambela, 29/1/1937

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O/13 01, Agreement regarding the Customs Duties to be Collected by the Customs Houses between the Governments of Ethiopia and Sudan, 3/3/1928

وظهرت مسألة جمبيلا مرة أخرى ، في المحادثات التي جرت بين السلطات الاثيوبية وممثلي حكومة السودان — في اديس ابابا في سنة ١٩٤٧ — بهدف تعديل الحدود في قطاع البارو . فلقد اثار الجانب الاثيوبي، في الاجتماع الثاني المشترك ، موضوع ايجار جمبيلا بواسطة حكومة السودان . وتساءل عن موقف جمبيلا في حالة انتهاء الحكم الانجليزي المصري الذى كان قائما في السودان\. وركز الجانب الذى مثل حكومة السودان ، في رده على التساؤل الاثيوبي ، على ان جمبيلا ما هي الا محطة تجارية . وعليه فان الاغراض هو ان يستمر التجار في عملياتهم التجارية ، بغض النظر عن الوضع الدستورى في السودان . على ان جانب حكومة السودان ، طمأن الجانب الاثيوبي ، بانه سوف يبرم اتفاقية جديدة بشأن جمبيلا ، اذا ما حدث اي تغيير في الوضع الدستوري للسودان . ولقد اعتبر الاثيوبيون في تلك الاجتماعات ، بأن قبول الحدود القبلية المقترحة من السودان ، تعني وضع جمبيلا داخل حدود السودان . وذلك امر مرفوض ، اذ انها تمثل المحطة التجارية الرئيسية في غرب اثيوبيا . وقد رد جانب حكومة السودان ، بأن الاتفاق على حدود قبلية مثلى ، يقتضي بالضرورة ان تكون جمبيلا داخل السودان ، غير انه يمكن رسم الحدود المعدلة بطريقة تكفل لاثيوبيا الاحتفاظ بجمبيلا داخل حدودها . وكما رأينا في الباب الاول من هذا القسم ، فان تلك المفاوضات قد فشلت ، نتيجة لرفض الاثيوبيين للاقتراح الذي تقدم به جانب حكومة السودان ، الرامي لاضافة قطاع البارو للسودان .

لقد شهدت السنوات القليلة التالية لتلك المفاوضات ، تغييرا هاما في استراتيجية حكومة السودان نحو الاحتفاظ بجمبيلا . فلقد تضاءلت اهميتها التجارية بمرور الزمن . ويعزى ذلك الى زيادة حجم التجارة عبر الكرمك والروصيرص وسنودا . ومن ناحية أخرى ، تبين ان ادارة جمبيلا بواسطة حكومة السودان باهظة التكاليف ، اذا ما قورنت بتكاليف ادارتها عن طريق الحكومة الاثيوبية . وهكذا توصلت حكومة السودان ، الى قناعة في سنة ١٩٥٠ ، بان المستقبل التجاري لجمبيلا ذو قيمة قليلة ، خاصة اذا

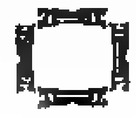
ما وجد التجار وسيلة اخرى لاستيراد البن الحبشي (٤) . اما بالنسبة لاهميتها السياسية ، فقد كانت حكومة السودان مقتنعة ، بأن وجود موظف تابع لها في المنطقة ، على صلة وثيقة بالسلطات الاثيوبية ، ساهم في حل المشاكل التي نشأت او كان ممكنا ان تنشأ في قطاع البارو . غير ان حكومة السودان قد رأت في بداية الخمسينات ، ان ذلك لا يمنع من التخلي عنها ، او استغلالها للمساومة في اية مفاوضات يكون من شأنها معالجة مسألة قطاع البارو .

و يستمر الوضع على ما هو عليه في جمبيلا اثناء فترة الانتقال التي مر بها السودان . وبعد اعلان الاستقلال في يناير ١٩٥٦ ، دخلت حكومة جمهورية السودان والحكومة الامبراطورية الاثيوبية ، في مفاوضات بشأن الوضع القانوني لجمبيلا . وقد اتفق الطرفان ، في بروتوكول جديد ، على ان عقد ايجار المحطة التجارية بجمبيلا ، المنصوص عليه في المادة الثانية من معاهدة سنة ١٩٠٢ ، قد انتهى . وبانقضاء ذلك الايجار ، استردت اثيوبيا سيادتها الكاملة على تلك المحطة التجارية ، في اليوم الاول من يناير سنة ١٩٥٦ بقيام الجمهورية السودانية ذات السيادة . وجاء في البروتوكول المبرم بين الحكومتين ، انهما ترغبان في توثيق وتسهيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطرين من جمبيلا واليها ٥) . وتحقيقا لذلك ، فقد تم الاتفاق على ان تتخلى حكومة السودان ، في اليوم الخامس عشر من اكتوبر ١٩٥٦ ، عن حيازة جميع العقارات التي كانت لديها في المحطة التجارية ، وتسليمها بدون تعويض الى حكومة الامبراطورية الاثيوبية . ونصت المادة الثالثة من البروتوكول ، الى ان الارض التي تقع عليها مباني

(٤) ملفات سفارة السودان بالقاهرة :ـ
File No. 5A/5/A/1, Vol. 2,Sudan Ethiopia Boundary, A Note entitled Gambela, Civil Secretary to the African Department, Foreign Office, 30/12/1950

(٥) تولى مهمة تسليم جمبيلا للسلطات الاثيوبية محمد عثمان يس الوكيل الاسبق لوزارة الخارجية السودانية ، وكان عبدالرحمن عبدالله وزير الخدمة والاصلاح الاداري سابقا آخر اداري سوداني في جمبيلا .

حكومة السودان ، والتي جاء ذكرها ووصفها في ذات المادة ، تؤول الى الحكومة الامبراطوريه الاثيوبية ، لتاجيرها في الحال لحكومة الســودان لمدة عشرين سنة ، قابله للتجديد بايجار اسمي ؛ للاســتعمال الرســمي بواسطة القنصلية العامة للسودان بجمبيلا . واتفق الطرفان على انهاء منصب ومهام مفتش المركز في جمبيلا ، وعلى قيام قنصلية عامة للسـودان اعتبارا من تاريخ البروتوكول ، وهو الخامس عشر من اكتوبر ١٩٥٦ . كما اتفقا على استمرار الخدمات النهرية على نهر البارو بواسطة حكومة جمهوريه الســــودان .



القسم الثالث

الجوانب السياسية والقانونية للنزاع على الحدود بين السودان وأثيوبيا

الباب الأول

بداية النزاع

هناك فهم سائد ، بأن النزاع على الحدود بين السودان واثيوبيا ، قد بدأ في عام ١٩٦٦ . ولا شك أن ذلك الفهم لا يخلو من قسط كبير من الخطأ . ذلك أن مشاكل الحدود ، التي سادت العلاقات السودانية الاثيوبية ، في الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٧١ ، يمكن ردها ، أو الرجوع بها الى أواخر الخمسينات . فقد بدأ تسلل الاثيوبيين الى داخل الحدود السودانية ، والقيام بالزراعة في الاراضي الواقعة ما بين حمل اللكدى وشجرة الكوكة ، في عام ١٩٥٧ . ولقد حاولت سلطات الادارة الاهلية ، في المنطقة المسماة ، تحصيل العشور منهم ولكن ثمة صعوبات واجهتها في ذلك .

ويبدو أن المسئولين الاثيوبيين ، قد نقلوا محاولة السلطات الاهلية السودانية ، الى المسئولين الاثيوبيين . فتقدم حاكم غندار بشكوى في هذا المعنى لسلطات الحكومة المحلية في القضارف . وقد أعقب ذلك عقد اجتماع مشترك ، في مدينة القضارف ، بين المسئولين المحليين في مركز القضارف والمسئولين المحليين في غندار الاثيوبية . وقد اعترف الاثيوبيون فيه ، في ذلك الاجتماع ، بالزراعة داخل الاراضي السودانية ، بدليل أنهم طلبوا اعفاء المزارعين الاثيوبيين من دفع العشور ، بحجة أن ما قاموا به من زراعة كان بسيطاً ومبدئياً . ولكنهم أشاروا في ذات الوقت ، الى نواياهم الخاصة بتوسيع الحدود السودانية داخل الاراضي الاثيوبية وبعد نقاش طويل ، فشل الطرفان في التوصل لاتفاق بشأن دعوى مد الحدود وعلى ضوء ذلك اتفقا على رفع الخلاف لحكومتيهما لحسم الامر في مستوى أعلى . ويبدو أن أيا من الحكومتين ، لم يكن متحمساً لاثارة

الموضوع على ذلك المستوى الحكومي . على ان الاثيوبيين عادوا مرة اخرى للزراعة في الاراضي السودانية في العام التالي . ثم اخذوا يترددون من وقت لآخر على الزراعة ، بمعدات ميكانيكية ، في المنطقة الواقعة بين نهري ستيت وباسلام ، التابعة لمجلس ريفي شمال القضارف والمعروفة محليا باسم الفشقة (١) .

لا شك ان حكومة السودان ، كانت تعلم بكل ما كان يدور داخل حدود السودان الشرقية ، ولكنها لم تبد تحركا واضحا تجاه ذلك الموضوع . ويعزى ذلك — في تقديرنا — لاعتبارات عديدة اهمها : ما كان يجري في جنوب السودان في تلك الفترة . فكما هو معروف ، فان السودان ظل يعاني منذ الاستقلال ، من مشكلة جنوب السودان . وقد تدهور موقف الامن في المديريات الجنوبية ، بصفة خاصة ، في بداية الستينات . ويبدو لنا ان الحكومة قد رات ، كسياسة عامة ، تفادي فتح جبهة اخرى في الحدود الشرقية من السودان ، باعتبار ان ما وصلت اليه حالة الامن في تلك الفترة ، تعد اكثر خطورة مما كان يجري على الحدود الشرقية .

غير ان الامر قد تغير تماما ، بعد تفجير ثورة الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٦٤ . وهي الثورة التي انهت الحكم العسكري الذي كان قائما في السودان منذ السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ . وقد اهتمت حكومة اكتوبر بالامر ، وانعكس ذلك في مذكرة الاحتجاج ، التي رفعتها وزارة الخارجية السودانية في الخامس والعشرين من ابريل ١٩٦٥ ، للسفارة الاثيوبية في الخرطوم . وقد طالبت المذكرة بسحب المزارعين الاثيوبيين الذين توغلوا بالزراعة داخل اراضي السودان ، بالاضافة الى تكوين لجنة فنية ادارية مشتركة لتسوية المسألة القائمة على الحدود . واستجابت

---

(١) بلغت التركترات المستخدمة في الزراعة بواسطة الاثيوبيين ٤٨ تركترا في عام ١٩٦٤ . كما بلغت المساحة التي قاموا بزراعتها حوالي ٢٠ الف فدانا ، وذلك بخلاف المزارع البدوية والمحارث البلدية التي تعمل بالابقار (جريدة الرأي العام السودانية ، ١٩٦٤/١٢/١٢) .

الحكومة الاثيوبية في العشرين من مايو ١٩٦٥ ، للاقتراح السوداني من حيث المبدأ (٢) .

وبعد اجراء اول انتخابات عامة في السودان ، بعد ثورة اكتوبر ، قام وفد (٣) صداقة سوداني برئاسة رئيس الوزراء ، بزيارة الى اثيوبيا في الفترة ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من يونيو ١٩٦٥ . وكان الهدف الاساسي من زيارة الوفد ، والتي شملت بالاضافة الى اثيوبيا ، يوغندا وكينيا ، شرح الموقف السياسي في السودان ، بعد ثورة اكتوبر ، وتوضيح السياسة الخارجية للسودان ، خاصة بعد أن تعرض السودان لحملات عنيفة ومكثفة — طوال فترة الحكم العسكري — من قبل عدد من الدول الاستعمارية بالاضافة الى الكنيسة الكاثوليكية .

وانتهت المفاوضات بصدور بيان مشترك ، بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو ١٩٦٥ . وقد جاء في الفقرتين الثالثة والرابعة ، بعد الديباجة ، تمسك الجانبين القوي بالمبادىء العامة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وكذلك اصرارهما المستمر ، على المبادىء الخاصة بالحفاظ على الوحدة و لسلامة الاقليمية للبلدين ، وادانتهما لكل الاعمال التي من شأنها تهديد وحدة البلدين . ثم جاءت الفقرة الخامسة من البيان المشترك ، لتلقي المزيد من الضوء على ما جاء ضمنا في الفقرتين السابقتين ، اذ اتفق الجانبان ، على الا تقوم اى من الطرفين ، او اي من رعاياه ، او اية دولة اجنبية ، او اي شخص او تنظيم قائم في اي من البلدين ، باى نوع من الانشطة الضارة ، او التي تهدف للاضرار بالمصالح الوطنية للطرف الآخر .

---

(٢) يبدو واضحا من روح المذكرة التي رفعتها وزارة الخارجية السودانية ، حرصها على عدم تصعيد الموضوع . ولعل أبلغ دليل على ذلك انها عاملت المسألة باعتبارها مسألة فنية وادارية وليست سياسية .

(٣) كان الوفد السوداني برئاسة محمد احمد محجوب ، واشترك معه محمد ابراهيم خليل وزير الخارجية ، محمد أحمد المرضي وزير التجارة والصناعة والتموين والتعاون ، احمد المهدي وزير الداخلية ، بوث ديو وزير الثروة الحيوانية ، يعقوب عثمان سفير السودان في اثيوبيا .

وبالرغم من أن الفقرات الثلاث ، المشار اليها أعلاه ، لم تسم الامور باسمائها ، الا ان نظرة فاحصه لمضمونها ، تجعل من الميسور الوصول الى ما هدفت اليه . ان البلدين ، اثيوبيا والسودان ، كانا يعانيان من مشكلات أساسية . فاثيوبيا ، كانت تعاني من مشكلة اريتريا . فقد شهدت السنوات ما بين ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ بروز وتنظيم جبهة التحرير الارترية (٤) . وقد ظلت اثيوبيا تأخذ على السودان ، مساعدته لثوار اريتريا ، عن طريق مدهم بالسلاح أو تسهيل مدهم به ، وايوائهم ، وفسح المجال لهم للدعاية ضد اثيوبيا ، خاصة في الفترة التي اعقبت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ (٥) .

اما السودان ، فقد كان مواجها بمشكلة الجنوب (٦) . وقد شهدت سنوات الحكم العسكري ، وخاصة الفترة ما بين ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤، تدهورا واضحا في موقف الامن في جنوب السودان ، نتيجة لأن السلطة الحاكمة قد اخذت باستراتيجية الحل العسكري للمشكلة . وقد كانت حكومة السودان ، تأخذ بدورها على اثيوبيا ، المساعدات التي ظلت تقدمها للخوارج ، والمساعدات التي كانت تصل اليها من جهات اجنبية عبر اثيوبيا . ويبدو ان ايا من الطرفين ، لم يكن حريصا على الدخول في التفاصيل التي اشرنا اليها ، بقدر ما كان الهدف هو فتح قنوات التشاور

---

(٤) سبق نشوء الجبهة ، قيام حركة التحرير الارترية في نهاية عام ١٩٥٨ ، في بورتسودان، التي قامت بتنظيم خلايا سرية سياسية في اريتريا ، ولعبت دورا ايجابيا في تعبئة الجماهير الارترية سياسيا . انظر : سبي ، نفس المصدر ، ص ٢٢١ .

(٥) لقد وجدت جبهة التحرير الارترية ، تأييدا مفتوحا من ثورة اكتوبر ، ومن حكومة اكتوبر ، ولقد كان من الامور العادية في تلك الفترة ، ان يخطب ممثل الجبهة في اي حفل عام ، يكون قد سبقه بالحديث فيه ، رئيس ووزراء حكومة اكتوبر ، ولقد ساهم ذلك الوضع في تدهور العلاقات الاثيوبية السودانية في تلك الفترة .

(٦) بدأت مشكلة الجنوب بتمرد حدث في الفرقة الاستوائية في السادس عشر من اغسطس ١٩٥٥ ، ثم تبعته أحداث مؤسفة راح ضحيتها العديدون من الابرياء .

والمفاوضات . ولذلك فقد اكتفيا بالاشارة اليها ضمنا ، عن طريق تحديد التمسك بمبادئ الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادئ حسن الجوار .

أما بالنسبة لمشكلة الحدود ، فقد اقر الطرفان احترامهما للحدود ، كما هي معرفة في المعاهدات والاتفاقيات (او) البروتوكولات الموجودة ، كما التزما بمنع وانهاء اي تسلل بواسطة اي فرد ينتمي الى الطرفين . وتأكيداً لمبدأ الاستمرارية ، في معالجة كل المسائل المتعلقة بالبلدين ، اتفق الطرفان على تكوين لجنة استشارية وزارية مشتركة من وزراء الخارجية ، والداخلية والدفاع والمالية والاعلام في البلدين ، لتكون مسئولة عن الوفاء بنصوص ما تم الاتفاق عليه ، ومعالجة اية مشاكل او صعوبات ، تكون ثنائية وقد تنشأ ، في المستقبل بالنسبة للعلاقات بين البلدين .

غير ان ما توصل له وفد الصداقة السوداني مع حكومة أثيوبيا ، لم يضع حداً للمشاكل والصعوبات التي اخذت تواجهها حكومة السودان ، في تلك الفترة ، نتيجة لتسلل عدد من الاثيوبيين ، عبر الحدود السودانية ، والزراعة في الاراضي السودانية . ونظراً لتزايد الضغوط السياسية الداخلية من ناحية ، واستمراراً لمحاولة الاثيوبية تعميم مسألة الحدود من ناحية اخرى ، رأت السلطات السودانية ، حتمية ممارسة السيادة السودانية في المنطقة التي تسلل اليها المزارعون الاثيوبيون وقاموا بزراعتها . وقد تم ذلك عن طريق اعتقال المتسللين وتقديمهم للمحاكمة (٧) .

لقد خلقت تلك الاجراءات ، توترا في العلاقات بين البلدين . ونتيجة لذلك ، وايماءً لما جاء في البيان المشترك ، الذي صدر عقب زيارة وفد

---

(٧) ارسلت قوة من البوليس يصحبها القاضي المقيم في القضارف ، الى المنطقة المعنية في اول يونيو ١٩٦٦ . وقد تم اعتقال ٢١٣ اثيوبيا والاستيلاء على [illegible] وتمت محاكمة المتسللين وادانتهم تحت طائلة قانون الجوازات والهجرة ، بالسجن [illegible] ثم ابعادهم عن السودان بالاضافة الى مصادرة التركترات .

الصداقة السوداني لاديس ابابا في يوليو ١٩٦٥ ، فقد عقدت اللجنة (٨) الوزارية الاستشارية المشتركة ، بين السودان واثيوبيا أول اجتماع لها في الخرطوم ، في الفترة ما بين الرابع والعشرين والسابع والعشرين من يونيو ١٩٦٦ . وتناول البيان المشترك الذي صدر عقب تلك الاجتماعات ، ثلاث مسائل ، هي . الحدود ، وما يدعيه كل طرف من نشـــاط تحريضي ضد الطرف الآخر ، والعلاقات الاقتصادية والثقافيــه . وقد تضمن البيـــان المشـترك الفقرات التاليه بالنسـبة لمسألة الحدود .

اولا : اكد الطرفان التزامهما بما جاء في الفقرة التاسعه من بيان الثامن والعشرين من يونيو ١٩٦٥ ، وهي الفقرة الخاصـه باحترام الطرفين للحدود كما هي معرفه في المعاهدات والاتفاقيات (او . البروتوكولات الموجودة ، وكذلك التزامهما بمنع وانهاء اي تسلل من جانب اي من الطرفين .

ثانيا : اتفق الطرفان على تكوين لجنه حدود مشتركه ، من الخـبراء (مساحين واداريين) لتخطيط كل الحـــدود المشـــتركه بـــين الســودان واثيوبيـــا (٩) .

ثالثا : اتفق الطرفان على الاعتراف بالوضـــع الراهـــن واحتـــرامه (Status Quo) دونما مس بالحقوق الناشئة لاي من الطرفين في المعاهدة (او) البروتوكول وذلك حتى انتهاء اللجنة المشتركة لمهمتها .

---

(٨) كان الجانب السوداني برئاســه محمد احمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ومحمد احمد المرضي وزير التجاره والصناعة والتموين والتعاون ، وعبدالله عبدالرحمن نقدالله وزير الحكومه المحلية ، وامين التوم وزير الدفاع ، واحمد المهدي وزيــــر الداخليه ، والشريف حسين الهندي وزير المالية والاقتصاد ، ويعقوب عثمان ســـفير السودان باثيوبيـــا .

(٩) تضمن البيان نصا ورد قبل هذا النص وقد جاء فيه (اتفق الطرفان على تكوين لجنة حدود مشتركة من الخبراء تتولى تخطيط الحدود) . ومن الواضح ان هذا النص لا يضيف جديدا للنص الذي جاء بعده فضلا عن ان النص الذي اتى بعده جاء اكثر وضوحا في معناه .

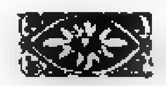
رابعا : اتفق الطرفان على أن يترك للجنة الخبراء ان تقرر في شأن اجراءاتها ، على ان تبدأ اللجنة بالمناطق المتنازع عليها . وقد قبل الطرفان الخامس عشر من اكتوبر ١٩٦٦ ، تاريخا مبدئيا لاجتماع اللجنة .

ان نظرة للفقرات المشار اليها اعلاه ، توضح بجلاء الصياغة غير الدقيقة التي تميز بها البيان . وهي صياغة قد تكون سببا في خلق المزيد من التعقيد على موضوع ، هو معقد أصلا . يلاحظ اولا ، ان الفقرة الاولى ، امتنعت عن ذكر المعاهدات والاتفاقيات (او) البروتوكولات الموجودة ، والتي تعين وتعرف الحدود بين البلدين . وكما سنوضح في الباب الثاني ، فان أهمية الملاحظة ، ترجع اساسا الى ان الاثيوبيين ، قد شرعوا في محاولة ، تهدف الى تحويل بعض المعاهدات والاتفاقيات ، واسقاط البعض الاخر ، بغية الوصول لمعاهدات جديدة تحل محل المعاهدات التي يحاولون اسقاطها . واهم من هذا ، ان الفقرة استعملت (او) بين كلمتي اتفاقيات وبروتوكولات ولا بد من الاعتراف ، بان استعمال (او) وليس (و) كان هفوة في الصياغة وهي بالتالي دليل على عدم الدقة . وتكمن اهمية هذه الملاحظة في أن قضية السودان ، في النزاع على الحدود مع اثيوبيا ، تقوم على أساس أن الحدود بين السودان وأثيوبيا ، قد تم تخطيطها . وفقا لبروتوكول جوين لسنة ١٩٠٣ ، وبروتوكل جوين لسنة ١٩٠٩ . ومن هنا فان استعمال (او) يمكن استغلاله بطريقة يكون من شأنها ان تضعف من حجية قضية السودان في النزاع .

وتعكس الفقرة الثانية ، دليلا آخر لعدم الدقة في صياغة البيان . فلقد تحدثت الفقرة ، عن وضع معالم الحدود . وكما ذكرنا سلفا ، فان المسألة بالنسبة للسودان ، ليست مسألة وضع معالم للحدود . فالحدود قد تم وضع معالمها . وبالتالي ، فان استعمال كلمتي (وضع معالم) (Demarcation) وليس اعادة وضع معالم (Redemarcation) قد جانبه التوفيق . لان من شأن ذلك الاستعمال ان يفتح ثغرة يمكن ان تستغل بطريقة ، قد تضعف او تتناقض مع قضية السودان . واخيرا ، لا بد لنا من ان نلاحظ بان الفقرة الثالثة ، قد اتسمت بطابع العمومية . فالفقرة تطرح ضمنا سؤالا هاما هو : الى متى سيظل كل طرف مطالبا بالاحترام بالوضع

الراهن على الحدود واحترامه .. لقد كان هذا التساؤل وسيظل على قدر كبير من الاهميـــة .

أما عن النشاطات التخريبية ، التي قد يدعيها اى من البلدين ضد البلد الاخر ، فلقد اتفق الطرفان ، بعد أن استعرضا تلك النشاطات ، على الالتزام بالمبادىء الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتفاقيات السابقة المبرمة بين البلدين . وأخيرا فقد وافق الطرفان على بذل المزيد من الجهود لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . كما اتفقا على ابرام اتفاقية ثقافية بين البلدين .



حدود السودان مع أريتريا: النزاع حول مثلث أم بريقع

ذكرنا في الباب الاول ، من هذا القسم ، أن اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بين اثيوبيا والسودان ، قد حددت الخامس عشر من اكتوبر ١٩٦٦ ، تاريخا مبدئيا لاجتماعات لجنة خبراء الحدود ، المكلفة بعملية تخطيط الحدود على الارض . وقد عقدت تلك اللجنة (١) اجتماعاتها في الفترة ما بين الثامن عشر من نوفمبر والاول من ديسمبر ١٩٦٦ ، بأديس ابابا . وقد اتفق الطرفان الاثيوبي والسوداني في اجتماعهما الاول ، على أن يكون البيان المشترك الذي صدر في يونيو ١٩٦٦ ، اساسا لمناقشاتهما . وعلى ان تبدأ اللجنة بفحص كل المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموجودة ، والتي تتعلق بالحدود المشتركة بين البلدين . وكخطوة مبدئية ، تم الاتفاق على ان يتبادل الطرفان ، كل المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات ، التي في حيازتهما بغض النظر عن حجيتها القانونية . كما اقرا مبدأ ان يحتفظ كل طرف ، بحقه في ان يقدم في مرحلة تالية ، اية معاهدات أخرى قد يتم اكتشافها (٢) .

---

(١) كان الجانب السوداني برئاسة النور علي سليمان السفير بوزارة الخارجية ، واشترك معه محمد الناير خليفة نائب مدير المساحة ، واحمد محمد الامين مساعد وكيل الحكومة المحلية ، وعلي محمد صديق قومندان الامن العام ، ود . حسن سيد احمد من ديوان النائب العام ، والبخاري عبد الله الجعلي سكرتير لجنة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخليـــة .

(٢) عندما قمت بزيارة وزارة الخارجية الاثيوبية ، في العشرين من نوفمبر ١٩٦٦ ، لتبادل وثائق الجانب السوداني مع وثائق الجانب الاثيوبي ، لاحظت أن قائمة الوثائق الاثيوبية قد شملت خطاب منليك ، الذي بعث به لكل القوى الاوروبية في ١٨٩١ ، والذي ادعى فيه امتداد =

واستعرض الطرفان ، في الاجتماع الثاني ، الوثائق التي تبودلت بينهما ، واتفقا على البدء بمناقشة الوثائق المتعلقة بحدود السودان مع اريتريا ، اي قطاع الحدود الذي يمتد من راس قصار في البحر الاحمر ، وينتهي عند ملتقى خور ام حجر مع نهر ستيت . وفي هذا الصدد ، اخطر الجانب السوداني ، الجانب الاثيوبي ، بأن السودان قد قبل سلفا المعاهدات الموجوده والتي تحكم الحدود في هذا الجزء . وعند عبر الجانب السوداني في ذات الوقت ، عن رغبته في اعادة تخطيط حدوده مع اريتريا ، نسبة لان اغلب علامات الحدود قد اختفت او اندثرت . لكن الجانب الاثيوبي ، اقترح على الجانب السوداني ، ان يقوم بدراسة معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، المبرمة بين اثيوبيا وايطاليا ، واعلان الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ ، المبرم بين المملكة المتحدة و ايطاليا ، ومعاهدة السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، المبرمه بين المملكة المتحدة وايطاليا بالاضافة الى ملحقها ، وذلك قبل البدء في مناقشه المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالحدود بين السودان واريتريا .

لا شك ان الاقتراح الاثيوبي كان مفاجأة بالنسبة للجانب السوداني . ولكيما نفهم ذلك ، والتعقيدات التي اقترنت به ، خاصة وانها اصبحت في مرحلة تالية ، تشكل نزاعا بين اثيوبيا والسودان ، فاننا سنوضح الاقتراح الاثيوبي في شيء من التفصيل .

معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، المبرمه بين الحكومتين الايطاليه والاثيوبيه ، هي في الاساس معاهده لتعيين الحدود بين اريتريا واثيوبيا . ولهذا السبب كانت المفاجأة ، اذ ان تلك المعاهدة ليس لها صلة مباشرة بالحدود المعاصرة بين السودان واثيوبيا . وقد قبل الجانبان ، الايطالي والاثيوبي ، بمقتضى المادة الاولى ، من تلك المعاهده ، الخط : تومات ،

— حدوده حتى الخرطوم على الوجه الذي طرحنا اليه سلفا في الباب الثاني من القسم الاول ، باعتباره احدى الوثائق التي يرى الجانب الاثيوبي انها متعلقه بالحدود المشتركة بين البلدين ، وبالرغم من ان ذلك الخطاب لا يخدم غرضا اثيوبيا ، الا ان وضعه واعتباره ونقله من بين الوثائق التي تستحق التبادل لم يكن تصرفا بلا معنى .

تودلك ، ماريب ، مليسا ، مونا ، والمبين في الخريطة المرفقة مع المعاهدة باعتباره الحدود بين اثيوبيا واريتريا . أما المادة الثانية ، وهي التي كانت ذات اهمية خاصة من وجهة النظر الاثيوبية ، فقد اشارت الى ان الحكومة الايطالية ، قد التزمت بالا تتخلى عن ، أو تسمح لاي بلد آخر ، الارض الواقعة بين الخط : تومات ، تودلك ، ماريب ، اميسا ــ مبا ، ماسيا ــ مليا ، ماريتا ــ مايا ، ها ــ ماهيو ، ابيانو ــ فاراني ، والخط : تومات ، تودلك ــ ماريب ، مليسا ، مونا . وهي عبارة عن الارض التي تركها الامبراطور منليك الثاني لايطاليا (٢) .

لقد ذكرنا في الباب الاول من القسم الاول ، والذي تناولنا فيه الاصول الدبلوماسية والقانونية ، ان الحدود بين السودان واريتريا ، يحكمها اتفاق السادس عشر من ابريل ١٩٠١ . ومن المهم ان نضيف هنا ان الخط : تومات ، تودلك ، ... ، والموضح في الخريطة المرفقة مع ذلك الاتفاق ، هو ذات الخط المذكور في المعاهدة الايطالية الاثيوبية ، المبرمة في العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، باعتباره الحدود بين اريتريا واثيوبيا ؟ ولهذا السبب ، فقد تصدى الجانبان السوداني والاثيوبي في اللجنة المشتركة ، اجتماعين في مناقشة السؤال المحدد التالي : كيف يمكن للحدود الايطالية الاثيوبية ، الممتدة ما بين تومات وتودلك ، والمنصوص عليها في معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، ان تكون في ذات الوقت ، جزءا من الحدود الشرقية بين السودان واريتريا ، كما نص بذلك الاتفاق الانجليزي الايطالي ، المبرم في السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ؟

لا شك ان هناك تنازعا واضحا بين المعاهدتين . ويبدو لنا ان اية محاولة للاجابة على السؤال المطروح تقتضي بالضرورة ، القاء المزيد من الضوء على الوضع القانوني لقطاع الحدود ، الواقع بين ابو جمل وملتقى خور ام حجر مع ستيت .

---

(٢) راجع :
E. Hertslet, The Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London, 1909, p 460

لقد اوضح الجانب السوداني في تلك اللجنة ، ان التنازع بين المعاهدات ، المشار اليها اعلاه ، قد ازيل بواسطة ملحق معاهدتي سنه ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ . والملحق المعني ، هو مذكرة ملحقه بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، ومبرمة بين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا . وقد تضمن الملحق عدد من التعديلات التي تم الاتفاق عليها . وعلى ضوء تلك التعديلات ، التي جاءت في المادة الاولى ، والثانية من الملحق ، فقد اختفى متوازى الاضلاع الذي تم تعيينه في سنه ١٩٠١ ، وحل محله خط الحدود الجديد الذي يمتد من ابوجمل الى نهر ستيت .

أما الجانب الاثيوبي ، فقد اشار الى ان ما الغي بواسطة المذكرة الملحقه ، بمعاهده الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، هو معاهدة السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، وليس اعلان الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ . وعلى ضوء ذلك ، فقد أوضح الجانب الاثيوبي ، بأن مثلث ام بريقع ، مازال ارضا اثيوبية ، اعتمادا على ان اعلان ١٩٠١ ، لم يشر صراحة الى ان المثلث قد تم ضمه الى السودان .

من الواضح أن المادة الاولى من الملحق ، قد انشأت حدودا منفصله بين اريتريا واثيوبيا . كما ان المادة الثانيه من الملحق ، قد انشأت حدودا منفصلة بين اريتريا والسودان . ولم تترك المادتين اي لبس او غموض في هذا الشأن . وعلى هذا الاساس ، فان المساحة التى ادعتها اثيوبيا (مثلث ام بريقع) تقع داخل الاراضي السودانية . وبالتالي فان اثيوبيا ، يعوزها الاساس القانوني لتقديم اي ادعاء ، مؤسس على اعلان الثاني والعشرين من نوفمبر . اذ ان ذلك الاعلان ، قد الغي ضمنا بالمادتين الاولى والثانيه ، من الملحق الذي يحمل موافقة وتوقيع الامبراطور منليك الثاني .

ولعل مما يؤكد صحه ما ذهبنا اليه من تفسير ، ان الحدود بين السودان واريتريا ، قد تم تخطيطها ووضع معالمها ، على اساس ما جاء في ملحق الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ . ولقد جاء في وصف تخطيط الحدود بين السودان ومستعمرة اريتريا ، والمبرم في الثامن عشر من فبراير ١٩٠٣ ، في ام بريقع ، بين مندوبي لجنة الحدود البريطانيه الايطاليه

المشتركه : ان خط الحدود بين اريتريا والسودان ؛ يذهب من اعلى قمـــه في جبل ابو جمل ، الى أعلى نقطه في مجموعـــة الآكام المعروفـــة باســم (البوارق) ، والتي تبعد عن ابي جمل ، مسافه ١٤ كيلومترا . ويسير خط الحدود من البوارق ، في اتجاه مستقيم ، الى الحــــــامة الشرقية لتـــلال (كورايتيب) مارا بأعلى تل في هذه الحامة ، وأعلى تل في هذه المجموعة ، وبشكل يجعل اسحاويب المسة في تلال (كورايتيب) تقع الى الغرب من خط الحدود ، اي داخل الاراضي الســودانية ، ومن كورايتيب ، يذهب خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى عيقمه الاشجار المشهوره ، التي تحوطها الاحجار عند الطريق العربي تلل ، المعروف باسم جبب (نوار ، ومن هناك يسير خط الحدود ، صوب الطريق الواقع بين (ام بريقع) و (الحمرة) ويلتقي خط الحدود بهذا الطريق ، عند الحافة الواقعة بين (ودمزمل) والحمرة ، على مسافه ٥٢٠ مترا تقريبا من المقصة التي يعبر عندها اقرب مجرى مائي ، الى الغرب مباشرة من الحامة السالفة الذكر . ومن النقطة الاخيرة ؛ عن طريق ام بريقع) الحمرة ؛ يذهب خط الحدود ، في اتجاه مستقيم الى حنته نهر سيتيت التي تواجه مباشره مصب خور (رويان) (٤) ، وهذا الوصف لتخطيط الحدود ؛ الذي تضمنه اتفاق الثامن عشر من فبراير ، يتفق في جوهره في تسميه مثلث ام بريقع للاراضي الســودانيـــة . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فلقد تم تكثيفه تخطيط الحدود في عام ١٩١٦ . وهو تاكيد آخر لتخطيط عام ١٩٠٣ (٥) .

تثير الميراث الدولي سؤ لا قانونيا محددا ، وهو الى اي مدى يكون هناك نقل للحقوق والواجبات المتعلقه بالدولة التي سبقت الى الدولـــــه

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
P.O./141/378, Wingate to Cromer, 5/5/1904

(٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./371/2666, Wingate, Governor-General of Sudan to Governor of Eritrea, Asmara, Despatch No. 266, 22/2/1916.

وراجع ايضــــا :ــ
Goverper of Eritrea to Governor of the Sudan, 27/3/1916, and Governor of the Sudan to Governor of Eritrea Despatch No 305 21/5/1916

الجديدة . وقد ينشأ هذا الوضع في صور متعددة . فقد تنتهي دولة عن طريق احتلالها او ضمها طواعية او خلاف ذلك . وقد ينشأ نتيجة لتفتت دولة ، بأن تصبح العناصر المنفصلة دولة مستقلة أو تنضم الى دولة قائمة ، وقد ينشأ الميراث الدولي عن تكوين اتحاد أو فدريشن اذا ما انتفت صفة الشخصية القانونية الدولية من الاقاليم او الدول المكونة للفيدريشن أو الاتحاد .

ان المبدأ العام الذى يحكم موقف الدول الجديدة بالنسبة للميراث الدولي ، هو ان الدولة المكونة حديثا ، والتي لم تنشأ عن انفصام سياسي، ولا يمكن ان يقال في ذات الوقت منها تضمن استمرار سياسيا بالنسبة لاية دولة سالفة ، تبدأ حياتها وهي مبرأة من أية التزامات تعاهدية ، باستثناء ما يتعلق بالالتزامات المحلية أو العينية الخاصة بالدولة السالفة التي كانت تمارس السيادة على اقليم الدولة الجديدة . والامثلة لما يسمى المعاهدات المحلية او العينية ، هي المعاهدات التي تنظم الحدود الاقليمية او التي تنشىء انظمة نهرية ، او التي تخلق التزامات اشبه بحقوق الارتفاق في الشريعة الاسلامية .

ونستطيع القول ان من المسائل الثابتة والمستقرة في الميراث الدولي (State Succession) بالنسبة للمعاهدات ، مسألة الميراث الدولي في اتفاقيات الحدود . فالدولة التي تحل محل دولة سابقة لها في اقليم معين ، تكون ملتزمة بالمعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات التي تحكم وتنظم حدود تلك الدولة . اذ لا يستقيم منطقا ان ترث الدولة الجديدة ما لم يكن اصلا لدولة السالفة ، اي المورث . ولقد تبنت منظمة الوحدة الافريقية ، في قرارها الذي اصدرته في هذا الشأن عام ١٩٦٤ بالقاهرة هذا الاتجاه . كما ان مؤتمر المفوضين الخاص بالميراث الدولي ، والذى دعت له الامم المتحدة في عام ١٩٧٦ ، قد اقر — ضمن ما اقر في مشروع الاتفاقية — هذا المبدأ . فقد نصت المادة الحادية عشر على التالي :—

لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على :

ا — الحدود المقرة بمعاهدة ، او

ب — الالتزامات والحقوق المقرة بمعاهدة والمتعلقة بنظام حدودها .

ومن المهم أن نشير أيضا الى المبدأ المعروف في القانون الدولي بامكانية الغاء او الانسحاب من المعاهدات بسبب حدوث تغيير جوهري في الظروف (Fundamental change of Circumstances) التي كانت قائمة فيما يتصل بالوقت الذي أبرمت فيه المعاهدة ، هذا المبدأ لا ينسحب على المعاهدات المنشئة للحدود ، اي ان هذا المبدأ المشهور بـ (Clausula rebus sic stantibus) لا يمكن الاعتماد عليه في الغاء او الانسحاب من معاهدة منشئة لحدود . وهذا ما أخذت به اتفاقيه فينا الخاصه بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، في الفقره الثانيه من المادة ٦٢ حيث نصت على :

(Afundamental change of circumstances may not be invoked as aground for terminating or withdraw.ng from a treaty).

وهكذا فان اثيوبيا التي قامت بضم اريتريا ، ملزمه قانونا بأن تقبل وتحترم كل الاتفاقيات التي أبرمتها ايطاليا بشأن حدود أريتريا . وهذا الالتزام القانوني ، ينسحب تماما على ايه دولة تقوم في اريتريا ، كما هو منسحب اصلا على السودان (٦) .

ومن جانب آخر ، فان اثيوبيا قد اعترفت بالسودان ، عند استقلاله في سنة ١٩٥٦ ، بحدوده الراهنة ، ولم تشر في اعترافها لاية تحفظات تتعلق بالحدود . ولمثل هذا التصرف ، مغزاه الكبير في القانون الدولي بصفه عامه ، والملزمات المتعلقه بالحدود على وجه التحديد . فالدولة التي تعترف ، وتقر وضعا معينا في فتره سابقه ، تحرم نفسها من الحق في

---

(٦) للمزيد من الدراسة لموضوع الميراث الدولي ، انظر المراجع التالية :

D.P.O. Connell, State Succession in Municipal Law and International Law, 1967; Zemanek, "State Succession After Decolonisation , Hague Recueil Vol 16 (1965), p.182;

Kaeckenbeeck, " The Protection of Vested Rights in International Law British Year of International Law, Vol 17 (1936), p.1 Mcnair, Law of Treaties p.601

الاعتراض ، او محاولة نقض الوضع الذي اعترفت به (Estopple) (٧) ، وتعاملت على اساسه في مرحلة لاحقة . وهذه الحجية تستمد فاعليتها من مبدأ القبول الضمني . ولقد ظل السودان يعتبر «المثلث» اي مثلث ام بريقع، الذي ادعته اثيوبيا ، جزءا لا يتجزأ من الاراضي السودانية ، شأنه في ذلك شأن اية اراضي سودانية اخرى ، سواء كان ذلك قبل او بعد الاستقلال . ومن نافلة القول ان نشير ، بأن «الانتخابات العامة السودانية» والتي جرت في السودان منذ عام ١٩٥٣ ، وحتى الان شملت المثلث ، باعتباره جزءا من احدى الدوائر الانتخابية السودانية . فاذا ادركنا ، انه لا يستقيم منطقيا ان تقوم دولة باجراء انتخابات سياسية عامة ، وعلى مراحل متتالية ، وبصورة منتظمة ، في اراضي تابعة لدولة اخرى ، دون ان تبدي الدولة الاخيرة اي اعتراض ، لوضحت لنا عدم جدية الادعاء الذي اثارته اثيوبيا بالنسبة لمثلث ام بريقع .

لقد فشلت اللجنة المشتركة في الوصول لحل لهذا الخلاف ، خاصة وقد اصبح جليا ان هناك اختلافا جذريا بالنسبة للوضع القانوني لمثلث ام بريقع . ولقد عبر رئيس الجانب الاثيوبي ، في اللجنة المشتركة ، عن استيائه ، وعدم ارتياحه لضعف وجهة نظر بلاده ، في النقطة محل الخلاف، بان وصف المعاهدات التي تنظم ، وتحكم الحدود بين البلدين بانها من صنع

---

(٧) ان مبدأ عدم جواز الرجوع عن فعل (Estopple) من المبادىء التي احتلت مكانها في القانون الدولي . ولقد كان لها دور مؤثر في المنازعات الخاصة بالحدود التي نظرتها الدوائر القانونية الدولية . ومبدأ عدم جواز الرجوع (Estopple) وثيق الصلة بالاعتراف (Recognition) والقبول الضمني (Acquiescence) والاقرار Admission) وليس من السهولة التمييز بينهم . ويلاحظ ان القبول الضمني والاقرار الصريح يمثلان في مواقف عديدة ، جزءا من سنة الثلاثة السادة . اما مبدأ عدم الرجوع ، اذا وجد ، فانه يكفي لحسم المسألة محل النزاع . انظر : —

G. Schwarzenbeger International Law, Vol.1. London, 1957, pp. 299-300.

وراجع ايضا :—

Brownlie Principles of Public International Law, 2nd ed., Oxford, 1973 pp 156 – 65

الاستعمار . ونادى بأن تعقد الجارتان ، اثيوبيا والسودان ، اتفاقيات جديده لتنظيم الحدود بينهما . وكما قال ، فان اثيوبيا تريد ابرام اتفاقية سودانية اثيوبية ، لتحكم الحدود المشتركة ، وبحيث لا يكون فيها مجال لاجنبي . وقد رد الجانب السوداني ، بأن أكد بأن السودان قد سبق له ان قبل ، واقر المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود ، منذ ان قامت الحدود بين البلدين ، وبالتالي فان السودان ، لا يرى سببا لتغيير او الغاء تلك المعاهدات ، والدخول والبحث من اتفاقيات جديدة .

ولكيما نتفهم الابعاد الحقيقية ، التي تكمن وراء الاقتراح الاثيوبي ، الرامي الى توقيع معاهدات جديدة بالنسبة للحدود بين السودان واثيوبيا ، لا بد لنا من ان نلقي نظرة على موقف اثيوبيا حول مسألة الحدود في افريقيا. فمشاكل الحدود ، كما هو متفق عليه ، من أمهات المسائل التي شغلت وما زالت تشغل كل البلاد الافريقية . ولقد ظلت اثيوبيا ، ومنذ بداية الستينات ، في مقدمة الدول الافريقية ، التي تمسكت ونادت بالحفاظ على الوضع الراهن ، بالنسبة للحدود الموروثة ، اي الحدود التي وضعت منذ عهد الاستعمار (٨) . ولعل ابلغ دليل على تمسك اثيوبيا بالحدود الموروثه ، ما افصح عنه رئيس وزراء اثيوبيا في عام ١٩٦٣ ، في الجلسة الافتتاحيه لمؤتمر القمة الافريقي الاول ، للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقيه ، الذي عقد في اديس ابابا في مايو ١٩٦٣ . لقد كان الموضوع المطروح للنقاش وقتها ، هو النزاع على الحدود بين الصومال واثيوبيا . وكما هو معروف فان الصومال ، من الدول التي ترفض الاذعان وقبول الحدود التي وضعها الاستعمار ، اي الحدود الموروثة . وفي ذلك الصدد قال رئيس الوزراء الاثيوبي ، « ان مسائل الحدود بين اثيوبيا والصومال ، قد نظمتها معاهدة دولية ... ومن مصلحة كل الافريقيين احترام الحدود المبينة في الخريطة ، التي وضعها الاستعماريون السابقون ، وبغض النظر

---

(٨) انظـــر :ـــ

See S. Touval, "The Sources of Status Quo and Irredentist Policies" in African Boundary Problems, ed. by C. Widstrand, Uppsala, 1969 p. 01

عما اذا كانت تلك الحدود حسنة أم سيئة » (٩) .

من الثابت ان السبب الاساسي الذي جعل اثيوبيا ، في مقدمة الدول الافريقية التي تتمسك وتنادي بالحفاظ على الوضع الموروث ، بالنسبة للحدود في أفريقيا ، هو نزاع الحدود القائم بينها وبين الصومال . وهكذا فقد أصبح جليا ان اثيوبيا تريد من ناحية ، ان تتمسك باتفاقية استعمارية ، هي الاتفاقية الاثيوبية الايطالية لعام ١٩٠٨ ، بهدف وضع حد لرفض الصومال لحدودها الموروثة مع اثيوبيا ، طالما ان مصلحة اثيوبيا قد اقتضت ذلك . ومن ناحية أخرى ، نلاحظ ان اثيوبيا غير سعيدة من الاتفاقيات الاستعمارية ، التي تحكم حدودها وحدود اريتريا ، التي كانت تتفاوض نيابة عنها ، باعتبار ان ارتريا قد أصبحت جزءا من اثيوبيا منذ عام ١٩٥٢ . وكما هو واضح فانها قد اقترحت اتفاقية جديدة ، لتحكم الحدود بينها والسودان ، شريطة الا يكون فيها مجال للاجانب (١٠) .

والسؤال الذي يفرض نفسه هو : كيف يمكن لاثيوبيا ان توفق بين وجهتي نظرها بالنسبة للحدود ؟ اصرار على حدودها الاستعمارية مع الصومال ، ودعوة لتغيير بل والغاء حدودها مع السودان ، لانها من صنع

---

(٩) انظر :ـ
See OAU Mimeographed Text CIASIGEN/INF/H3, C Hoskyns, Case Studies in African Diplomacy The Ethiopia-Somali-Kenya Dispute 1960 - 67 Dar Es Salam, 1969.

(١٠) صدر المرسوم الملكي الايطالي بتأسيس مستعمرة اريتريا عام ١٨٩٩ ، واعترف منليك للايطاليين بحق البقاء في ارتريا بمعاهدة عام ١٨٩٦ ، وقد استمروا فيها حتى هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية ، حيث احتلت قوات الحلفاء ارتريا في عام ١٩٤١ ، وأصبحت ادارتها الى بريطانيا والتي استمرت من عام ١٩٥٢ . وقد شهدت السنوات ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، مناقشة قضية ارتريا بواسطة الامم المتحدة ، باعتبارها جزءا من قضية تصفية المستعمرات الايطالية السابقة . وقد انتهت المناقشات ، بان أصبحت اريتريا وحدة متمتعة بحكم ذاتي ، في اطار اتحاد مع اثيوبيا ، تحت سيادة التاج الاثيوبي . وقد تمكنت اثيوبيا من بسط سيطرتها على ارتريا ، حتى الغت القرار الفدرالي في عام ١٩٦٢ ، واعلنت ان ارتريا اصبحت ولاية اثيوبية .

الاستعمار ! ان التناقض الواضح في الموقف الاثيوبي ، يعكس بصفة خاصة ، مدى ضعف وجهة النظر الاثيوبية تجاه حدودها مع السودان .

وازاء تمسك الجانب السوداني ، بموقفه تجاه التفسير القانوني لوضع الحدود ، ابدى الجانب الاثيوبي رغبته في وقف المفاوضات . ولقد كان من راي الجانب السوداني ، ان يسجل الطرفان موقفهما بالنسبة للحدود المشتركة بين الجزء الشمالي من اثيوبيا (اقليم اريتريا المحتلة) والسودان ، باعتبار انه يشكل نقطة خلاف . على ان تستمر اللجنة ، في فحص ودراسة المعاهدات والبروتوكولات ، المتعلقة بالجزء الاكبر والاهم من الحدود المشتركة بين البلدين . وهو الجزء الذي يمتد من نهر ستيت الى بحيرة رودلف . ويعتبر آخر الحدود بين السودان واثيوبيا . ولقد كان الهدف من الاقتراح السوداني ، هو معرفة نقاط الاتفاق ، ونقاط الخلاف ، في هذا الامتداد الحدودي . ولقد تفهم الجانب الاثيوبي وجهة النظر السودانية . ولكنه طلب مهلة بهدف الرجوع الى السلطات العليا .

وفي الاجتماع التالي ، تمسك الجانب الاثيوبي بموقفه السابق ، ورفض الاقتراح السوداني الرامي الى الاستمرار في فحص الوثائق المتعلقة بالحدود بين السودان والجزئين الاوسط والجنوبي من اثيوبيا . وقد كانت حجتهم في ذلك ، ان الحدود التي تقع الى الشمال ، من نهرستيت ، متصلة اتصالا وثيقا مع الحدود التي تمتد الى الجنوب منه . وبالتالي فان الجانب الاثيوبي ليس مستعدا ، لفصل هذه الاجزاء عن بعضها البعض ، والدخول في مناقشات غير مفيدة .

بقي ان نشير ، الى ان كل ما تطرقنا له اعلاه ، يتصل في المرتبة الاولى ، بحدود السودان مع اريتريا . وحتى تكون الصورة واضحة فاننا نلخص نقاط الخلاف على النحو التالي —

١ — يرى الجانب الاثيوبي ، ان معاهدة ١٩٠٠ ، واعلان ١٩٠١ ، ما زال كل منهما ساري المفعول ، ويحتفظ بحجيته القانونية ، على ان هناك ثغرات وفجوات في ملحق معاهدة سنة ١٩٠٢ ، يمكن تعطيلها بالمعاهدة والاعلان المشار اليهما .

٢ ــ يرى الجانب الاثيوبي ، ان الحدود لم يسبق ان تم تخطيطها على الارض ، خاصة وان بيان الخرطوم المشترك الذي صدر في عام ١٩٦٦ ، قد استعمل كلمة (تخطيط) الحدود ، ولم يستعمل كلمتي (اعادة تخطيط) الحدود باعتبار ان الحدود لم تخطط من قبل .

٣ ــ يرى الجانب السوداني ، ان كلا من معاهدة ١٩٠٠ ، واعلان ١٩٠١ ، قد فقد حجيته القانونية ، لانه قد تم الغاؤهما بواسطة ملحق معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ .

٤ ــ يرى الجانب السوداني ، ان الحدود التي تبدأ من راس قصار الواقعة على البحر الاحمر ، والتي تمتد حتى بحيرة رودلف ، قد تم تخطيطها سلفا ، وان المفاوضات يجب ان تكون قاصرة على مسألة (اعادة تخطيط) الحدود ، على هدى البروتوكولات التي تحكم الحدود بين البلدين .

وقبل ان نصل الى نهاية هذا الباب ، لا بد لنا من ان نجيب الاجابة على سؤال هام . وهو : لماذا اثارت اثيوبيا ، او حاولت خلق صراع ، بالنسبة لما اسمته مثلث ام بريقع ؟ ثم لماذا رفضت اثيوبيا الاقتراح السوداني الرامي لاستمرار المفاوضات ، بالنسبة للجزئيين الاوسط والجنوبي من الحدود المشتركة بين اثيوبيا والسودان ؟

عندما وصلت المفاوضات بين الجانبين الى طريق مسدود . في الاجتماع قبل الاخير للجنة الحدود المشتركة ، تم عقد اجتماع بين الدكتور سيماي . وزير الدولة الاثيوبي للشئون الخارجية ، ورئيس الجانب السوداني ونائبه في اللجنة المشتركة ، في محاولة للوصول الى انفراج للطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات . وتبين من ذلك الاجتماع . ان الاثيوبيين يدعون احتلال المنطقة المعروفة بالفشقة ، لفترة تصل الى ستين سنة ، وهي المنطقة الواقعة بين نهر ستيت ونهر عطبرة . وقد اشاروا بان اية مفاوضات ، بشأن الحدود جنوب نهر ستيت ، يجب ان تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن المشار اليه في بيان الخرطوم المشترك .

وهكذا فان الاجابه المطلقه على السؤال الاول ، تتلخص فـــي أن اثيوبيا ، قد اختلقت نزاعا حول ما اسمته بمثلث أم بريقع ، بغية ان تجد مجالا للمساومه مع حكومه السودان ، حول الاراضي السودانيه المعرومة بالفشقة . اما رغبة اثيوبيا الاستمرار في المفاوضات بشأن ما تبقـــى من الحدود ، وهو الجزء الاكبر والاهم ، فقد كان تصرفا تكتيكيا ، طلبا منها بأن السودان — ربما يقترح ان تتخلى اثيوبيا من دعواها بشأن مثلث أم بريقع، مقابل ان يذعن السـودان لدعوى اثيوبيا بالنسبة الى الفشقة .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضمنها هذا الباب ، ومثلث أم بريقع، والفشقه ، مبينه في الخريطة التوضيحية رقم (٤) .

خريطة توضيحية رقم ٤

خريطة توضح المساحات التي ادعتها اثيوبيا شمال وجنوب نهر سوبات

معاهدة العاشر من يوليه ١٩٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اتفاق الحادي عشر من ابريل ١٩٠١	‑+‑+‑+‑+‑+‑+‑+‑+
معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢	— — — — —
طبقاً لمعاهدتي ١٨٩٧ و ١٩٠٢ بتاريخ ١٩٠٢/٥/١٥	————————
حسب الحدود بتاريخ الثامن عشر من مايو ١٩٠٢	▬▬▬▬▬▬▬▬
[illegible] ١٩٠٢	‑ ‑ ‑ ‑ ‑ ‑ ‑

الباب الثالث

اللجنة الوزارية الإستشارية المشتركة والنزاع على الحدود .

ذكرنا في الباب الثاني ، أن الجانب الاثيوبي في لجنة الحدود المشتركة، اي لجنة الخبراء ، قد رفض الاقتراح الذي تقدم به الجانب السوداني ، والرامي الى الاستمرار في فحص ومناقشة الوثائق التي تحكم الحدود بين السودان واثيوبيا . ولقد وقفت المفاوضات بعد أن وضح للجانبين أنها وصلت طريقا مسدودا (Dead—Lock) . غير أن قطع المفاوضات ، قد فرض على الحكومتين الاثيوبية والسودانية ، الاسراع بعقد اجتماع عاجل للجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الفترة ما بين الثامن والعشرين من ديسمبر ، والثالث من يناير ١٩٦٧ باديس ابابا (١) .

وقد اكد البيان المشترك ، الذي صدر عقب تلك المفاوضات ، في فقرته الاولى ، رغبة الطرفين في الحفاظ على الوضع الراهن واحترامه — على طول الحدود الاثيوبية السودانية المشتركة — وفقا لما تم الاتفاق عليه في بيان الخرطوم ، الذي صدر في يونيو ١٩٦٦ ، ومع مراعاة عدم الاخلال بالحقوق الناشئة لكل من الطرفين من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالحدود . كما اتفق الطرفان ، بموجب الفقرة الثانية من البيان المشترك ، على السماح للمزارعين بالزراعة التي اعتادوا عليها على طول الحدود ، على أن يكون المزارعون خاضعين لقوانين أي من الدولتين ،

---

(١) كان الجانب السوداني برئاسة ابراهيم المفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، كما اشترك معه محمد خوجلي وزير الزراعة والغابات ، واللواء محمد الفضل عبد الله رئيس هيئة الاركان ونائب القائد العام للقوات المسلحة بالإضافة الى آخرين .

لحين ان تشرع لجنة الحدود المشتركة — التي تم تكوينهما بموجب بيان الخرطوم — من انهاء مهمتها ، وريثما تخطط الحدود ، او يعاد تخطيطها ، او تجدد ، كيفما يكون الحال .

ان ما تم الاتفاق عليه في الفقرة الثانية ، يشكل في رأينا تسامحا من قبل الجانب السوداني — وربما يتضح لنا ذلك ، اذا ادركنا ان المزارعين الذين يقومون بالزراعة فعلا ، بصورة قاطعة ، ترمي الى اعتبارها مشكلة من مشكلات الحدود ، هم المزارعون الاثيوبيون الذين يزرعون داخل الحدود السودانية ، بالرغم من ان الفقرة ، قد صيغت بطريقة تجعل من شأنها ان تفيد ، بان هناك مزارعين سودانيين يقومون بالزراعة داخل الحدود الاثيوبية . ويبدو لنا ان صياغة الفقرة ، بتلك الطريقة ، قد تعني امرين : اولهما ، انه قد قصد منها ان تستجيب ضمنا لعدم اعتراف السلطات الاثيوبية ، في تلك المرحلة من المفاوضات ، بان المزارعين الاثيوبيين ، هم الذين يقومون عمليا بالزراعة داخل الحدود السودانية . والامر الثاني ، هو ان المناقشات قد تمخضت ضمنا عن تفهم أثيوبي ، لوجهة نظر السودان ، بالنسبة للموقف القانوني للحدود ، وتقدير سوداني لظروف اثيوبيا السياسية (٢) . على ان هناك ما يخفف من حدة ذلك التسامح ، وهو الاتفاق بان تكون الزراعة ، خاضعة لقوانين اي من البلدين . وفي هذا الاطار ، فان قوانين أي من البلدين ، تعني عمليا القوانين السودانية .

ومن الواضح ان الطرفين ، قد فشلا في الوصول الى حل حاسم حول مسألة اساسية : اي ما اذا كانت الحدود قد تم تخطيطها سلفا ، ام لم تخطط اطلاقا . وهذا يعني انهما قبلا بالوضع الراهن كما هو عليه ، ريثما يتم تخطيط الحدود ، او اعادة تخطيطها ، او تحديدها . ومع ذلك فان ما تم الاتفاق عليه ، يعكس حقيقة هامة وهي ان المسألة قد خضعت لاهتمام اللجنة . وهذا على خلاف ما حدث في اجتماع اللجنة الاول ، الذي

---

(٢) تأكد المفهوم السوداني بمواصلة فاطلاق سراح اي اثيوبي كان معتقلا في السودان واعادة ايه موتورات ، او ممتلكات اخرى ، او محصول سبق مصادرته بواسطة السلطات السودانية .

صدر عنه بيان يوميو المشترك بالخرطوم . وبالطبع ان اهتمام اللجنة بالمسألة ، يرجع في المرتبة الاولى ، الى ان مسألة التخطيط قد برزت في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة ، باعتبارها احدى المسائل التي شكلت خلافا بين الجانبين .

واكد الطرفان ، بموجب الفقرة السادسة من البيان المشترك ، ان الحدود بين اثيوبيا والسودان ، قد تم تعيينها سلفا بموجب المعاهدات والبروتوكولات الموجودة ، وان قطاعا من الحدود ، يمتد من راس قصاء الى ابو جبل قد تم تخطيطه سلفا . ومن الواضح ان هناك غموضا يكتنف الجزء الاول من الفقرة . اذ انها قد اشارت الى المعاهدة والبروتوكولات الموجودة ، ولكنها لم تسم الاشياء باسمائها . على ان الفقرة الثامنة من البيان ، قد ازالت جزءا من ذلك الغموض ، اذ تضمنت اتفاق الطرفين ، بان قطاعا ، من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، وهو الذي يبدأ من خور ام حجر ويمتد حتى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، محكوم بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، والخريطة المرفقة بها .

ومن الاهمية بمكان ، أن نشير الى ان اقرار اثيوبيا ، بان الحدود قد تم تعيينها ، بمعاهدة عام ١٩٠٢ ، كان — في تلك الظروف — يعتبر انجازا بالنسبة للجانب السوداني . اذ انه كان يمثل أول اقرار معاصر ، بواسطة الحكومة الاثيوبية ، لتلك المعاهدة — خاصة وان تهرب الجانب الاثيوبي في لجنة الحدود المشتركة ، بل ورفضه لمجرد استعراض الوثائق التي تحكم الجزئين الاوسط والجنوبي من حدود اثيوبيا مع السودان ، قد القى ظلالا من الشك حول نوايا السلطات الاثيوبية ، بالنسبة لكل الوثائق التي تحكم الحدود بين البلدين . اما بالنسبة للجزء الثاني من الفقرة السادسة ، والخاص بإقرار الطرفين ، بان قطاع الحدود الذي يمتد من راس قصاء الى ابو جبل ، قد تم تخطيطه سلفا ، فانه لا يعني الخلاف القائم حول مثلث ام بريقع ، اذ انه ينصب على الجزء الذي لا يوجد خلاف حوله اصلا (٣) .

---

(٣) الجزء الشرقي من مثلث ام بريقع ، يبدأ من تقاطع الخط يومات — بود تك ، مع الخط ابو جبل سمسم .

ونصت الفقرة التاسعة من البيان المشترك ، على أن الطرفين قد اتفقا ، على اخضاع مسألة تطبيق معاهدة عام ١٩٠٢ والخريطة المرفقة بها ، بالاضافة الى الخلافات الناشئة عن معاهدات الحدود ذات الصلة بالحدود الاثيوبية السودانية ، للمزيد من الفحص والدراسة . وما تعنيه هذه الفقرة هو أن اثيوبيا ، قد اعترفت بتعيين الحدود وفقا لمعاهدة عام ١٩٠٢ ، ولكنها تحفظت بالنسبة لتخطيط ذلك التعيين ووضع معالمه على الارض . وهو التخطيط الذى قام به الميجور جوين ، وضمنه في بروتوكول ١٩٠٣ . ومن ناحية أخرى فان الفقرة تفيد أن الطرفين قد اتفقا بأن هناك خلافات ، بالنسبة للوثائق التي تحكم الحدود بين البلدين . والتعميم في هذا الاطار ، يعني الوثائق المتصلة بمثلث أم برقع ، بالاضافة الى الوثائق التي تحكم الحدود بين السودان والجزء الجنوبي من اثيوبيا ، أي معاهدة ١٩٠٧ ، وبروتوكول عام ١٩٠٩ .

وقد وجهت اللجنة الوزارية الاستشارية ، بموجب الفقرة السابقة من البيان المشترك ، لجنة الحدود المشتركة ، بالمضي في مناقشة كل الحدود ، وفقا للمعاهدات والبروتوكولات والوثائق المعترف بها من قبل الطرفين ، على أن تقوم اللجنة بتقديم توصياتها الى اللجنة الوزارية الاستشارية . ولقد كان قبول الجانب الاثيوبي لمبدأ مناقشة الوضع القانوني لكل الحدود المشتركة بين البلدين ، واحدا من أهداف الاستراتيجية السودانية ، في كل المفاوضات التي تمت مع السلطات الاثيوبية . ومع ذلك فان موافقة الاثيوبيين ، لمبدأ مناقشة الوضع القانوني ، بالنسبة لكل الحدود ، هي موافقة مشروطة بالمعاهدات والبروتوكولات والوثائق المعترف بها من قبل الطرفين . وهكذا فان السؤال الذي يفرض نفسه ، مع الشروع في مناقشة الوضع القانوني للحدود هو : ما هي المعاهدات والاتفاقيات والوثائق التي يعترف بها الجانب الاثيوبي ؟ ان الاجابة على هذا السؤال هي التي تحدد المغزى الحقيقي للفقرة السابعة من البيان .

وتناولت الفقرة الخامسة ، من البيان المشترك ، مسألة الانشطة السياسية . اذ حدد الطرفان اصرارهما بأن لا تكون أراضيهما مرتعا للنشاطات الهدامة ، ضد أي من البلدين . كما اتفق الطرفان ، بموجب

الفقرة الرابعة ، على تنشيط لجان الحدود المحلية ، بان وجها السلطات الادارية ، في المحافظات المجاورة في كل من البلدين ، للتعاون في حل كل المشاكل التي تتعلق بحدود البلدين .

لم تتمكن لجنة الحدود المشتركة ، من مباشرة المهمة التي وجهت بها اللجنة الوزارية الاستشارية ، ويرجع ذلك اساسا الى ان كلا من الطرفين، كانت له وجهة نظر خاصة ، بالنسبة للمعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات التي تحكم الحدود .

ويبدو ان الطرفين توصلا الى المغزى الحقيقي للفقرة السابعة ، بعد انتهاء اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية . وهو ان الفقرة ، لم تتضمن من وجهة النظر العملية ، اي تقدم في سبيل حل المشكلة المطروحة . وامام هذا الطريق المسدود ، اضطرت اللجنة الوزارية الاستشارية ، وهي اعلى جهة مشتركة مخولة لمعالجة كل ما يتصل بالعلاقات بين السودان واثيوبيا ، لعقد اجتماعها الثالث في الخرطوم ، في الفترة ما بين التاسع والعشرين والثلاثين من يوليو ١٩٦٧ . وقد ناقشت اللجنة المسائل المعلقة ، والتي تضمنت الحدود واللاجئين .

لقد اتفق الطرفان ، بموجب الفقرة الاولى من البيان المشترك الذي صدر عقب انتهائها لاجتماعاتها ، على توجيه لجنة الحدود المشتركة ، بأن تبدأ عملها في تخطيط الحدود المشتركة بعد الخريف مباشرة ، على ان تبدأ مهمتها بتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها . كما اتفقا بموجب الفقرة الثالثة ، على أن قبول الوضع الراهن على الحدود ، هو أمر مؤقت ، ويجب الحفاظ عليه ـ ريثما يتم تخطيط الحدود . على ان يستمر المزارعون السودانيون والاثيوبيون ، في زراعة المساحات القديمة ، دون الاضرار بالحقوق الناشئة من المعاهدات لاي من البلدين .

يلاحظ ان الفقرة الاولى ، من البيان ، تتسم بالعمومية وعدم الدقة فكما هو واضح بان الفقرة لم تحدد تاريخ عقد اجتماعات لجنة الحدود ، بالرغم من انها نصت على أن يكون بعد الخريف . وهذا يعني ان ميعاد

الاجماع قد ترك لكيما يحدد فيما بعد . ولعل اهمية التركيز على هذه الملاحظة ، تبدو جلية اذا تذكرنا ان المبدأ المشترك الثاني، للجنة الوزارية، قد سبق وان وجه لجنة الحدود المشتركة ، بأن تباشر مهمتها في مناقشة الوضع القانوني لكل الحدود . ولكن ذلك الاجماع لم يسمن له الانعقاد ، لان انعقاده قد ترك لتحديد لاحق . على ان النقد الرئيسي الذي يمكن ان توجهه للفقرة الاولى ، هو ان لجنة الحدود قد طلب منها ان تبدأ في تخطيط حدود على الارض ، بالرغم من ان الطرفين لم يتفقا اتفاقا حاسما حول المعاهدات التي تعين الحدود في الورق .

ولكيما نوضح اهمية هذا النقد ينبغي ان نعود لشرح الفرق بين ما يسمى بتعيين الحدود (Delimitation)، وتخطيط الحدود (Demarcation).
ان خلق او انشاء حدود دولية ، يمر بالضرورة عبر مرحلتين متميزتين : المرحلة الاولى هي ان تتفق الدولتان او اكثر على تعيين الحدود، اي الاتفاق على الحدود في الورق بواسطة معاهدة او اتفاقية او اعلان ، حسبما تكون التسمية . وهذه العملية يمكن ان توصف بأنها عملية سياسية ، قانونية دبلوماسية . ذلك ان الذين يتولونها عادة ويقومون بها ، هم السياسيون والقانونيون والدبلوماسيون . اما المرحلة الثانية فهي مرحلة نقل ما تم الاتفاق عليه في الورق ، الى حيز التنفيذ . اي تخطيط الحدود على الطبيعة، ووضع معالمها على الارض بواسطة اي نوع من العلامات التي قد يتفق عليها الطرفان او الاطراف المعنية . ويمكن وصف هذه المرحلة بانها فنية بمعنى ان الذين يقومون بها عادة ، هم المساحون والمهندسون والاداريون المحليون الملمون بحقائق الحدود على الطبيعة (١) .

---

(١) الكلمتان (تعيين) و (تخطيط) هما ترجمة للكلمتين الانجليزيتين :
(Delimitation and Demarcation)

ولقد كان هناك خلط بالنسبة لاستعمالهما بدقة ، حتى بين ماكماهون الفرق بين مفهوم الكلمتين في اواخر القرن التاسع عشر في محاضرته التي قدمها في المعهد الملكي في ١٨٩٦ كما اشرنا سابقا ، ولزيادة الفائدة نذكر نص ما قاله باللغة الانجليزية وهو :
"Delimitation. I have taken to comprise the determination of a boundary line by a treaty or otherwise, and its definition in written, verbal terms: "Demarcation" —

ومن الواضح أن عملية تخطيط الحدود ، هي عملية تالية لعملية تعيين الحدود . اذ لا يستقيم منطقا ان تطلب من لجنة بأن تقوم بتخطيط حدود ، لم يتم الاتفاق على المعاهدات التي تعينها . وعلى هذا ، فلقد كان غير منطقي ، من اللجنة الوزارية الاستشارية ، ان تطلب من لجنة الحدود المشتركة ، بأن تبدأ بتخطيط الحدود بعد الخريف مباشرة ! ان مثل ذلك التوجيه او الطلب ، هو خير دليل على ان السياسيين يحاولون اخفاء فشلهم في الوصول لتسوية معقولة بشأن مسائل معينة ، بالاضافة الى انه محاولة للحلولة دون ان يكون ذلك الفشل مطلقا .

ونصت الفقرة الثانية ، من البيان المشترك ، على الاتفاق بين الطرفين على أن الوضع الراهن ، ما هو الا وضع مؤقت ، سيحتفظ عليه لحين الفراغ من تخطيط الحدود . وان المزارعين ، سودانيين واثيوبيين ، سيستمرون في زراعة قطعهم القديمة ، دون الاخلال بالحقوق التعاهدية ، لاي من البلدين . وقد احرز الجانب السوداني تقدما ، بالنص صراحة على أن الوضع الراهن على الحدود ، ما هو الا وضع مؤقت سينتهي بنهاية تخطيط الحدود . ويلاحظ ان الفقرة قد أشارت الى مزارعين سودانيين واثيوبيين . وكما اشرنا سلفا في أن الذين يمكن اعتبارهم مشكلة على الحدود ، هم المزارعون الاثيوبيون . ومن هنا فان قبول هذه الفقرة لا ينفي تسامح السودان حول تلك المسألة .

وناقش الطرفان ، مسألة اللاجئين . وهم اللاجئون الاريتريون من ناحية واللاجئون من جنوب السودان من ناحية اخرى . وقد تم الاتفاق على ان يلتزم الطرفان بالمواثيق العامة ، والخاصة التي تنظم وتحكم وضع اللاجئين . كما اتفق الطرفان ، على ادانة كل الانشطة التخريبية والهدامة ،

"to comprise the actual laying down of a boundary line on the ground, and its definition by boundary pillars or other similar physical means" A.H. Mc Mahon, "International Boundaries", J.R.S.A., Vol 84, 1935, p 4. see also Lord Curzon of Kedleston, Frontiers, Oxford, 1907, p 34

والتزاما بوقف اي نوع من ذلك النشاط ، ووجها بتنشيط اجتماعات لجان الحدود المحلية لمعالجة المسائل الصغيرة التي قد تنشأ على الحدود المشتركة .

وقد مر بعد ذلك عام كامل ، لم تتمكن خلاله لجنة الحدود المشتركة من مباشرة المهام التي اوكلت لها . وكما اشرنا سلفا ، فان ذلك كان متوقعا ، اذ ان صعوبات عديدة ظلت قائمة في سبيل مباشرة لجنة الحدود لمهمتها . فتاريخ انعقاد اللجنة لم يحدد ، وتحديد مواعيد اجتماعات اللجان الدولية المشتركة ، ليس سهلا كما يبدو من الوهلة الاولى . ثم هناك مسألة المعاهدات والاتفاقيات المعترف بها ، والتي لم تتمكن حتى اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، وهي اعلى لجنة مكلفة من قبل الحكومتين لمعالجة كل ما يتصل بالحدود ، من الاتفاق عليها . وهكذا فقد كتب سلفا للجنة الحدود المشتركة ، عدم مباشرة مهمتها الخاصة بوضع معالم الحدود على الارض .

وتحرك السودان ، من منطلق الحرص على ان تكون مسألة الحدود من المسائل النشطة ، اذ ان الطرف المتضرر في كل ما يجري على الحدود الشرقية هو السودان . ومن ثم فقد بعث بوفد صداقة (٥) الى اثيوبيا ، في الخامس عشر من اغسطس ١٩٦٨ . وقد تناول البيان المشترك الذي صدر عقب تلك الزيارة ، مسائل متعددة دون الدخول في تفاصيلها . فقد اشار البيان الى اهمية اللجنة الوزارية الاستشارية في معالجة كل المسائل التي تمس بالعلاقات بين البلدين . ومع ذلك فقد نص على تكوين لجنة اثيوبية سودانية دائمة ، من وزراء الخارجية والداخلية والدفاع في البلدين لمتابعة الاتفاقات التي سبق ان توصل بها البلدان ، والتأكد من تنفيذها ولا شك ان تكوين اللجنة كان يعكس طبيعة المشاكل التي كانت تشغل بال البلدين في تلك الفترة .

---

(٥) كانت البعثة برئاسة حسن عوض الله وزير الداخلية ، واشترك فيها يحيى الفضلي وزير المواصلات والسياحة ، ومحمد داؤد الخليفة وزير الحكومة المحلية ووزير الدفاع بالانابة .

واتفق الجانبان على ان حل مشاكل الحدود ، سيضع حدا لكل حالات الاحتكاك وسوء التفاهم القائم بين البلدين . وفي هذا الاطار ، وجها لجان محافظات الحدود المشتركة على المضي في مهامها . ووافقا على تطوير العلاقات الاقتصاديه والثقافية ، وعلى تنمية سبل الاتصال القائمة الان بين البلدين . ونصت الفقرة الاخيرة من البيان المشترك ، على ان الطرفين قد استعرضا مرة ثالثة دور الصحافة . وقد قررا دعوة الصحافة في البلدين لكيما تقوم بدورها المسئول ، في تعميق وترقية علاقات حسن الجوار التاريخية بين اثيوبيا والسودان . ويلاحظ ان هذه هي المرة الاولى التي يشار صراحه فيها لمسألة الصحافة في البيان المشترك ، بالرغم من انها قد كانت محل نقاش في مرات سابقه ، ولكنها لم تظهر في البيانات المشتركة . ويبدو أن الذي كان حريصا على اثارة ما تكتبه الصحافة ، هو الجانب الاثيوبي . بينما كان الجانب السوداني طوال السنوات الماضية ، معتمدا على توضيح مساله اساسية ، وهي ان الصحافه في السودان صحافه حرة وليس للحكومة سيطرة عليها للحد الذي يمنع فيه نشر مقالات تتعلق بالحدود او تتصل بالمشاكل داخل اثيوبيا (٦) .

ونستطيع ان نسجل بأن لجنة الحدود المشتركة ، والتي عقدت اجتماعاتها الاولى والاخيرة في اديس ابابا في عام ١٩٦٧ ، قد اصبحت مجمدة ، بالرغم من انها قد ذكرت في كل البيانات المشتركة التي صدرت بعد ذلك ، باستثناء البيان الاخير . كما ظل الوضع على الحدود مجمدا طوال

---

(٦) بالرغم من أن الحكومات السودانية المتعاقبة حاولت في بعض الحالات ، اللجوء الى ايقاف بعض الصحف ، الا ان الاتجاه الغالب هو اللجوء الى مناشدة رؤساء تحرير الصحف بالتحلي بالمسئولية ومراعاة المصالح الحيوية للبلاد .

ومن جانب آخر كان محمد احمد محجوب ، يعتمد كثيرا في رده على عتاب السلطات الاثيوبية ، على ما ينشر في بعض الصحف السودانية عن الاوضاع في اثيوبيا ، على أن الصحف السودانية تقوم بمهاجمة الحكومة السودانية ونقدها . وكان يحرص على الاحتفاظ بملف يحتوي على العديد من المقالات التي تضمن هجوما قويا على الحكومة ، بالاضافة الى عدد من الرسومات الكاريكاتوريه اللاذعة ، بهدف تأكيد هذه المسأله للاثيوبيين . وبهذا الاسلوب كثيرا ما انتهى العتاب الشديد الى ضحك ، وسادت الاجتماع روح المرح .

العامين التاليين ، وحتى منتصف اكتوبر ١٩٧٠ ، حيث تقدم السودان بمذكرة الى الحكومة الاثيوبية . وقد تضمنت المذكرة راي السودان حول الوضع القانوني للحدود المشتركة . ويمكن القول بان الراي الذي تقدم به السودان ، تقوم في مجمله على الاسس التي كان قد تقدم بها الجانب السوداني في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٦٧ .

وقبل ان نشرع في تناول رد الفعل الاثيوبي ، بالنسبة للمذكرة القانونية السودانية ، يبدو انه من الضروري ان نرجع الى الوراء قليلا ، لكي نناقش جوانب الخلافات القانونية بالنسبة للقسم الاوسط والقسم الجنوبي لحدود اثيوبيا مع السودان ، بعد ان ناقشنا سلفا في الباب الثاني، الجوانب القانونية بالنسبة للحدود بين السودان واريتريا .

الباب الرابع

الوضع القانوني للقسم الأوسط للحدود بين السودان وأثيوبيا: النزاع حول تخطيط الحدود لعام ١٩٠٣

لقد رأينا في الباب الثالث ، ان عددا من الاثيوبيين قام بزراعة مساحات داخل الحدود السودانية ، في المنطقة المعروفة بالفشقة . وذكرنا في الباب الثاني ، ان الاثيوبيين كانوا قد همسوا للجانب السوداني ، في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٦٧ ، بأن أية مناقشة تتصل بالحدود الواقعة جنوب نهر ستيت ، يجب ان تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن في منطقة الفشقة . وبالطبع كان المقصود من ذلك ، ان نأخذ في الاعتبار وجود مزارعين اثيوبيين يقومون بالزراعة في تلك المنطقة . ونضيف الى ذلك ، ان الجانب الاثيوبي في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة ، كان قد رفض الاقتراح السوداني ، بالمضي في مناقشة بقية الحدود ، اعتمادا على ان الحدود الواقعة الى الشمال والجنوب من نهر ستيت ، مرتبطة مع بعضها البعض . ولقد كان من وجهة النظر الاثيوبية ، ان المناقشة ستكون بلا معنى ، اذا ما فصل القسم الذي يقع الى الجنوب من نهر ستيت من ذلك الذي يقع الى الشمال منه .

ان الاراء والحجج التي اعتمد عليها الجانب الاثيوبي ، تعرض وتثير سؤالا هاما ، وهو : عن ماهية الوضع القانوني ، للقسم الاوسط والجنوبي ، من حدود اثيوبيا المشتركة مع السودان . واذا وضعنا في الاعتبار ، ان اثيوبيا كانت قد اثارت نزاعا حول ما اسمته بمسألة ام بريقع ، حيث لم يكن هناك اي مجال للنزاع ، فان قليلا من الشك قد احتاطه

موقفها بالنسبة للوثائق القانونية التي تحكم القسمين الاوسط والجنوبي من الحـــدود المشـــتركة .

صحيح ان البيان المشترك ، الذي صدر عقب اجتماعات اللجنـــة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الثالث من يناير ١٩٦٧ ؛ قد نص على ان الحدود بين السودان واثيوبيا ، والتي تمتد من جوراج حجر الى تقاطع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، محكومة بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ؛ والخريطة المرفقة معها . غير ان ذات البيان قد نص على ان الطرفين . قد اتفقا على اجراء المزيد من الدراسات والبحوث ، بالنسبة لتطبيـــق معاهدة سنة ١٩٠٢ ، وخريطتها المرفقة ، وسائر العلامات الاخرى المتعلقـــة بالمعاهدات التي تحكم الحدود المشتركة . ومن الثابت ان ذلك الاتفاق ، كان قد صيغ بطريقة تستبعد منها احياء الخلافات الاساسية ؛ حول الموقـــف القانوني لبعض الوثائق التي تحكم الحدود . وان ما اشير اليه في الاتفاق ، بشأن تطبيق معاهدة ١٩٠٢ ؛ لم يكن في حقيقته الامر ، الا الخلاف حـــول قانونية تخطيط الحدود الذي قام به الميجور جوين ، والذي ضمنـــه في بروتوكول عام ١٩٠٣ .

النـــزاع حـــول بروتوكـــول ١٩٠٣

نصت المادة الثانية ، من معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية ؛ على تكوين لجنـــة حدود مشتركة ؛ لتقوم بتخطيط الحدود المتفق عليها على الارض .

تعد صلب وجهة النظر السودانية القائمة هي : ان تخطيط الحدود المشار اليه ؛ في المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ؛ قد تم تنفيذه بالفعل في عامي ١٩٠٢ ـــ ١٩٠٣ . وهو التخطيط الذى قام به الميجور جوين نيابة عن الحكومتين البريطانية والاثيوبية .

أما وجهة النظر الاثيوبية ، كما يمكن ان تستشف من سلسلة البيانات المشتركة ، فقد كانت قابلة لتفسيرين . التفسير الاول ، هو ان اثيوبيا ترفض ابتداء بروتوكول عام ١٩٠٣ . على اساس ان الحكومة الاثيوبية ، لم تفوض الميجور جوين لينوب عنها في تخطيط الحدود . فضلا عن ان المادة قد نصت صراحة على تكوين لجنة مشتركة لتقوم بتخطيط الحدود . اما التفسير الثاني ، فهو ان الحكومة الاثيوبية تقر وتعترف ، بان الامبراطور منليك ، كان قد قبل ان يكون الميجور جوين ممثلا له في اللجنة المشتركة ، الا انه لم يصدق على التخطيط الذي قام به الميجورجوين.

وبغض النظر عما اذا كان الموقف الاثيوبي ، على النحو الاول او الثاني ، او حتى الاثنين معا ، فاننا نرى ان هناك بينات كافية تؤيد ان بروتوكول عام ١٩٠٣ ، الخاص بتخطيط الحدود ، في القسم الاوسط بين اثيوبيا والسودان ، له حجية قانونية ، وان اثيوبيا ملزمة بقبوله واحترامه.

لا شك ان المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد نصت وتحدثت عن لجنة مشتركة تقوم بتخطيط الحدود على الطبيعة . ومع ذلك فان الوثائق تشير الى ان اثيوبيا قد حبذت ، في المحادثات الاولية التي تمت بين هارنجتون والامبراطور منليك ، بان يكون المندوب البريطاني في تلك اللجنة مفوضا من قبل اثيوبيا في ذات الوقت . فقد جاء في التقرير الذي بعثه المستر هارنجتون ، ممثل بريطانيا في اديس ابابا ، الى اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني لمصر والسودان ، بتاريخ الرابع من نوفمبر ١٩٠٢ بـ :

« ان منليك قد بين له بانه يفتقر الى رجل يعلم الخرط ، حتى يبعث به للاشتراك في تخطيط الحدود . وعليه فاذا قام الميجور جوين ، بتخطيط الحدود ووضع علامات لها على الارض ، واوضحها للرؤساء المحليين ، فانه سوف يأمر كل الرؤساء الاثيوبيين المقيمين على طول خط الحدود ، باحترام الحدود التي خططت ووضحت لهم . ولقد كان منليك حريصا في حديثه على ان يقوم الميجور جوين نفسه بالتخطيط ، وليس اي ضابط سواه . واضاف منليك بانه ربما يرسل شخصا ليتاكد من الحدود، عندما

يتوفر لديه مثل ذلك الشخص » . ومضى هارنجتون في تقريره الى اللورد كرومــر قائــلا :ــ

« ان رايي الخاص هو ، ان مثل ذلك الفحص للحدود ، لن يحدث اطلاقا ، خاصة وان منليك قد اكد لي ثقته الكاملة ، في ان الميجور جوين ، لن يحابي ايا من الطرفين على حساب الطرف الاخر . وعلى ضوء هذا ، فقد بدات في اتخاذ الاجراءات اللازمة للاعداد لارسال التعليمات للرؤساء المحليين ، في حالة ما اذا وافقت سعادتكم على التخطيط » (١) .

وبعد ان انهى هارنجتون ، من مهمة اعداد الاوامر لارسالها للرؤساء المحليين ، بعث ببرقية الى اللورد كرومر ، بتاريخ الحادي عشر من نوفمبر ١٩٠٢ . وقد جاء فيها :ــ

« بالاشارة الى تقريري نمرة ٢٩ ، المؤرخ الرابع من نوفمــبر ، يشرفني ان انقل لسيادتكم ، بان الاوامر قد ارسلت الى الرؤساء المحليين، وقد تم اخطارهم بان الميجور جوين سيقوم بتخطيط الحدود بين السودان والحبشة . ويبدو من خطاب خاص من الميجور جوين ، انــه من المحتمل ان يقوم بمهمة تخطيط الحدود . وعلى ضوء ذلك ، رايت ان من الانسب وكسبا للوقت ، ان أصدر له جواز سفر من صورتين . وقد ارسلت له صورة ليحتفظ بها معه ، على ان نرسل الصورة الاخرى مع الخطابات التي تعلن عن وصوله الى الحدود . وهذا التصرف من شانه ان يخفف من الصعوبات ، التي قد تنشأ بين الميجور جوين و لرؤساء المحليــين عــلى الحدود ، خاصة في حالة تأخر وصول أوامر الامبراطور الهم » ٢ .

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./ 41/371. Telegram. Harrington to Cromer, 4/11/1902

(٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./.41/171. Telegram. Harrington to Cromer. 8/11/ 902

وعلى ضوء ما نقله هارنجتون ، بعث اللورد كرومر برقية الى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السابع عشر من نوفمبر ١٩٠٢ ، وقد جـاء فيهـا :ـ

« لقد كتب لنا الكولونيل هارنجتون بشأن تخطيط الحدود الحبشية . وقد أشار بأن الامبراطور منليك ، لا يرغب في ارسال مندوب له ، في حالة أن يكون الميجور جوين هو الذى سيكلف بهذه المهمة . وأن الامبراطور قد أكد بأن التخطيط الذى يقوم به جوين ، سوف يحترم لثقته الكاملة في الميجور جوين . أن خدمات مثل هذا الضابط ليست متوفرة الان . وحتى نتمكن من توفيرها ، وقد بدأت فعلا في ذلك ، فانني اقترح أن نوجه الكولونيل هارنجتون بأن يخطر الامبراطور منليك، بأن ثقته الغالية في ضابط بريطاني، تجد من حكومة صاحبة الجلالة كل تقدير واهتمام . وكل أملي أن يجد هذا الاقتراح قبولا عند سيادتكم » (٢) ولكيما تتضح خلفيات هذه البرقية لا بد من أن نذكر بأن الميجور جوين كان قد تم تعيينه في أكتوبر ١٩٠١ ، مساعدا لمدير المساحة في السودان . ولقد كان الميجور جوين مشغولا في السنة التالية لتعيينه ، باعادة مسح الحدود بين السودان وأريتريا ، في القطاع الذي يمتد من كسلا الى البحر الاحمـر .

لقد قام اللورد كرومر في ذات الوقت ، بارسال برقية للقائم بالاعمال البريطاني في روما ؛ وقد وضح فيها ثقة الامبراطور منليك في الميجـور جوين . ويبدو أن المستر موريل (More) القائم بالاعمال البريطاني ، قد نقل ذلك للسلطات الايطالية . فقد جاء في برقية بعث بهـا الـى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السابع عشر من نوفمبر ١٩٠٢

« بالاشارة الى برقية اللورد كرومر نمرة ٨٥ ، فان حاكم ريتريا قد ذكر ؛ انه طالما أن الامبراطور منليك ، على استعداد بأن يأمن الميجور

(٢) أنظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./141/371, Telegram, Cromer to Foreign Office, 17/11/1902

جوين ، على المصالح الحبشيه في تخطيط الحدود المشتركه مع السودان ، فانه سيكون سعيدا ، اذا كان في الامكان تعيين الميجور جوين ، ليقوم بالاشتراك مع ضابط ايطالي — يتم اختياره — بتعيين الحدود الجديده بين اريتريا والحبشة . وبالتالي تتم تسوية الحدود الثلاثه في وقت واحد » .
واضاف القائم بالاعمال البريطاني قائلا :— « اعتقد ان منليك على استعداد لقبول هذا العرض ، خاصة وانه لا يملك شخصا قادرا على مثل هذه المهمة . ولكن ومراعاة للراي العام هنا ، فانه من المرغوب فيه ان يعبر منليك من ثقته ايضا في العمل المشترك الذي سيقوم به المندوبان الايطالي والبريطاني ، اذ ان هذا الجزء من التعيين يخص الحدود بين ايطاليا والحبشة فقط » (٤) .

وفي برقية لاحقة الى اللورد كرومر بتاريخ العشرين من نوفمبر ١٩٠٢م، ذكر المستر موريل :—

« ان حاكم اريتريا سيغادر روما في العاشر من ديسمبر ، ومن المتوقع ان يتمكن من ارسال ضابط الى كسلا في الاسبوع الاول من يناير ١٩٠٣ . اشار الحاكم ، وليس الوزير ، انه ليس هناك صعوبة في تحقيق الاقتراح الرامي الى ان يقوم جوين بتخطيط الحدود الاريتريه الحبشيه على الميجور جوين ان يصل بتخطيطه الى النقطة الواقعة في ستيت ، والتي سبق ان حددها المستر تالبوت والمندوب الايطالي . وبما ان جوين يعمل بالانابة عن منليك ، فان هذا يعني موافقة منليك على النقطة المختارة » (٥) .

يبدو من الوثائق التي تطرقت اليها أعلاه ، ان هناك أسباب معقولة ، تشير الى أن الامبراطور منليك رغب عند اسم الميجور جوين ، ليقوم بتخطيط

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141/371, Telegram, Morel to Foreign Office, 20/11/1902.

(٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141/371, Telegram Morel to Cromer, 26/11/1902.

الحدود ، باعتباره ممثلا للحكومة الاثيوبية والبريطانية . ويمكننا ان نقــول بأن الوثائق قد وضحت بجلاء ، ان الحكومة الاثيوبية لم يكن عندها المساح القادر الذي يمكن ان يعمل مع جوين في اللجنة المشتركة ، وان اهتمــام الامبراطور منليك كان منصبا ، في ان يعرف الموظفون والرؤسـاء المحليون العلامات التي توضح الحدود .

لقد بدا جوين عمليه تخطيط الحدود في ديسمبر ١٩٠٢ ، حيث وصل الى الحدود عبر القضارف ومنها الى القلابات . ومن ثمّ بدا تحركه شمالا من القلابات ، برفقة الموظفين والرؤساء المحليين الاثيوبيين المسـؤولين عن المناطق التي قام بتخطيطها . وعاد مرة اخرى للقلابات ، حيث بدا تخطيط الحدود الواقعة الى الجنوب منها ، برفقة الرؤساء والموظفين المحليين . ولقد كان جوين حريصا على الاشارة الى انه اشرك الرؤسـاء الاثيوبيين المحليين ، فقد قال في خطاب بعث به الى تالبـوت مـدير المســاحة في الســـــودان :ــ

« ولدى عودتنا الى القلابات ، في الاول من يناير ، وجدنا الممثلين الاحباش قد وصلوا سلفا . وقد تمت باعداد قائمة بأسماء اولئك الممثلين ، موضحا فيها الرئيس الذي يندرجون تحته ، والجزء من الحدود الذي يعني كل ممثل منهم ، وعلامات الحدود التي قمنا بوصفها ، وذلك على سبيل الاحتياط بالنسبة الى نزاع قد ينشا مستقبلا » (٦) .

اما التفسير الثاني لما قد يكون عليه الموقف الاثيوبي ، هو ان تكون الحكومة الاثيوبية مقرة ، بأن الامبراطور منليك ، قد فوض الميجور جوين ، لينوب عن اثيوبيا في تخطيط الحدود . ولكنهم قد يحاولون الاعتماد على ان اثيوبيا لم تصدق على التخطيط الذي قام به جوين . ويمكن ان يرد على مثل

---

(٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O. 141/379, Gwynn to Talbot. Enclosure3 in No.1. General Report on the Sudan - Abyssinian Frontier Delimitation. 27/6/1903

هذا الدفع ، فان المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ، لم تنص على أى نوع من التصديق وكل ما كان مطلوبا هو توضيح التخطيط لرغبات الدولتين — وقد قام الميجور جوين بتلك المهمة .

كما هو معلوم فان المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود ، قد تقسم بعض القرى بطريقة غير مبررة . والاصل أن لا يكون ذلك معلوما وقت ابرام المعاهدات . ولكنه يكتشف في مرحلة تالية ، وهي مرحلة تخطيط الحدود على الارض . وعلى هذا الاساس فان عملية التخطيط ، قد تقتضي اجراء بعض التعديلات الطفيفة على التعيين الذي جاء في الوثائق ، والتي كثيرا ما يعتمد فيها على مبدأ الاخذ والعطاء بين الدولتين . وتجد مثل هذه التعديلات ، سندها في القانون الدولي ، بالرغم من أن القاعدة العامة هي أن يلتزم المخططون بنصوص المعاهدة ، ما لم تمنحهم الاتفاقية سلطـــات تقديرية . ويبدو أن الميجور جوين لم تواجهه أية صعوبات في التخطيط الا بالقرب من القلابات . فلقد وجد جوين لدى وصوله الى القلابات ، أن الكوتجارا ، التابعين الى القلابات ، قد أقاموا أربع قرى جديدة ، في موقع القرى القديمة الواقعة الى الغرب من جبل ماقبرا . وبعد أن قام جـوين بمسح المنطقة ، قرر تعديل خط الحدود بطريقة يكون من شأنهـا ادخال القرى الاربع داخل الحدود السودانية . وقد وضح الميجور ما قام به ، في تقرير خاص أرفقه مع تقريره الاساسي لتخطيط كل الحدود ، بقوله :ـ

« لم تكن عندي أية تعليمات ، بالنسبة للتعديل الذي قد يجرا على الخط المبين في المعاهدة ، بالرغم من أنه معروف بدقة أن مثل هـــذه التعديلات يعد واردا في بعض الاماكن . اذ قد يصبح من الصعب تخطيط الحدود المعينة بخطوط مستقيمة لمسافات طويلة جدا ، خاصة تلك التي بين نهر ستيت والقلابات . ولذلك فلقد افترضت أنني مؤتمن عـلى اقامة أفضل حدود ، يمكن الوصول اليها بالنسبة لمصالح الطرفين ، مع مراعاة أنني كنت مفوضا كقاعدة عامة ، فيما قمت به من تخطيط ، بل النقـــاط المحددة ، والتي أشرت اليها في توصياتي السابقة » (٧) .

---

(٧) المرجع المذكور أعلاه .

ومع ان الميجور جوين ، قد ركز كثيرا فيما ذهب اليه من آراء ، بالنسبة للسلطة التقديرية التي تمنح عادة لمخططي الحدود ، فمن ما قام به فعلا من تعديلات على خط الحدود المعين في معاهدة عام ١٩٠٢ ، يعتبر ضئيلا جدا . اذ تقدر المساحة التي اضيفت الى السودان ، نتيجة للتعديلات التي طرأت على خط المعاهدة ، بحوالي ٢٥٨ ميلا مربعا . وتقدر المساحة التي اضيفت الى اثيوبيا بحوالي ٢٢٦ ميلا مربعـا .

وهكذا ، اعتمادا على ان الحكومة الاثيوبية قد اعترفت بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، واخذا في الاعتبار ان تخطيط جوين لعام ١٩٠٣ ، هو تخطيط صحيح وله بعض الآثار القانونية ، وعلما بأن كل مساحة الفشقة تقع الى الغرب من خط معاهدة عام ١٩٠٢ ، وادراكا بأن الجزء الغالب من الفشقة ، ان لم يكن جميعها ، يقع الى الغرب من تخطيط الحدود المعروف بروتوكول عام ١٩٠٣ ، فان النتيجة الطبيعية لكل ذلك ان تكون الفشقة ارضا سودانية ، وان الجزء الذي يقوم فيه المزارعـون الاثيوبيون بالزراعة ، هو داخل الاراضي السـودانية .

ويؤيد ذلك قناعة الطرفين ، والممارسة الفعلية من قبل الحكومتين السودانية والاثيوبية ، طوال الفترة التي تمتد من عام ١٩٠٧ الى وقت بداية النزاع على الحدود بين البلدين في اواخر الخمسينات . ونستطيع ان نستشف هذه القناعة والممارسة الفعلية ، من العديد من البينات والادلة ، التي نشير الى بعض منها على سبيل المثال في الفقرات التالية .

لقد اكتشف بعد عامين فقط من تخطيط الحدود ، اي في عام ١٩٠٥ ، ان نقطة الحدود السودانية في ماتشير ، قد وضعت في غير موضعها الصحيح . نتيجة لان الميجور جوين اعتقد خطأ بأن خور ماتشير يقع في بداية نهر تاري وقد اتضح فيما بعد ان بداية نهر تاري هي في خور الجكو . وعلى ضوء ذلك نقلت السلطات البريطانية الامر الى الامبراطور منليك في عام ١٩٠٦ ، الذي وافق بدوره على اجراء التعديل المقصود (٨) .

---

(٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ

F.O /141/378, Wingate to Cromer, 30/11/1904

ان اهمية هذه الحادثة ، من الناحية القانونية ، لا تنحصر على أن منليك وافق على التصحيح ، الذي اقتضى بالضرورة ان تفقد اثيوبيا حوالي ٢٠٠ كيلومترا مربعا . بل يمتد الى اهم من ذلك بكثير ، اذ ان منليك لم يثر اي اعتراض على التخطيط الذي قام به الميجور جوين سلفا . وهو التخطيط الذي حدث فيه الخطا الذي اقتضى التصحيح . ومثل هذا التصرف يؤكد ان منليك قد قبل ضمنا التخطيط الذى قام به جوين .

وتاكيدا لما ذهبنا اليه من مذهب ، نشير الى حادثة اخرى لها مغزاها القانوني بالنسبة لبروتوكول عام ١٩٠٢ . فقد حدث ان طلب منليك ، من السلطات البريطانية في عام ١٩٠٧ ، اضافة جيروك الى اثيوبيا . وقد ذكر هارنجتون في تقريره الذي نقل فيه طلب منليك — الى كرومر :—

« ان منليك لم يبد او يثر اي اعتراض ، على تخطيط الحدود الذيقام به الميجور جوين ، بالرغم من انه تضمن ادخال عدد من القرى الاثيوبية في منطقة القلابات داخل الحدود السودانية . على أن الاعتراض الوحيد الذي تقدم به منليك ، كان خاصا بحل جيروك » (٩) .

ان اهمية هذا التقرير ، ترجع الى ان منليك، لم يظهر اي رفض او عدم قبول للتخطيط الذي قام به جوين ، خلصه وان الفرصه كانت متاحة امامه لابداء مثل ذلك الرفض او الاعتراض . وعلى خلافه ذلك تماما ، فان طلب منليك كان مبنيا على اساس ان الحدود قد تم تخطيطها تخطيطا صحيحا ومقبولا . وان الجيروك التي طلبها من السلطات البريطانية ، قد اصبحت جزءا من الاراضي السودانية ، بمقتضى بروتوكول عام ١٩٠٢ .

لقد ذكرنا في القسم الثاني من الكتاب ، اثناء مناقشتنا لمشكلة قطاع الفارو ، ان لجنة مشتركه من اثيوبيا والسودان ، قد عقدت في عام

---

(٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141/378, Harrigton to Cromer

١٩٤٧ ، سلسلة من الاجتماعات في اديس ابابا لمناقشة وضع القطاع . ومن المهم جدا ان نرجع الى الفقرة الثانية التي وردت في محضر الاجتماع الثـــاني :ــ

« وضح من المناقشات ، وبعد الرجوع للوثائق المتوفرة ، ان الحدود قد تم تخطيطها جنوبا حتى نقطة الجكو ، في عام ١٩٠٢ ، نيابــة عن الحكومتين بواسطة الميجور جوين . وقد وضع جوين علامات للحدود ، كما قام بشرحها لافراد القبائل الذين يقيمون على جانبي الحدود . ولقد طلب بلاتي هازين ، مؤرخ الامبراطور ، صورة من تقرير الميجور جوين الخاص بالتخطيط . ولقد رد عليه المستر ساندارس ، رئيس جانب حكومة الســودان ، بانه سيبذل قصارى جهده ليمده بصورة من ذلك التقرير » .

وفي الاجتماع الثالث عرضت هذ الفقرة ، باعتبارها جزءا من محضـــر الاجتماع الثاني . ومما يؤكد ذلك ان الفقرة الاولى ، من محضـــر الاجتماع الثالث ، تنص على انه قد تمت اجازة المحضر الثاني ، بعد اجراء التصحيح الـــذي اتفق عليــه .

ان الاهمية القصوى ، للفقرة التي وردت في محضر الاجتماع الثاني ، من وجهة النظر القانونية ، تكمن في ان الفقرة قد تليت على الاجتماع ، ولم يعترض عليها الجانب الاثيوبي . بالاضافة الى ان الاثيوبيين ، لم يعترضوا على وصف ممثلي جانب حكومة السودان ، للحدود بانها لم تكن محل نزاع اطلاقا . ومن هنا ، فاننا امام دليل ، بان الجانب الاثيوبي كان مقرا بـــان الحدود ، قد تم تخطيطها بواسطة الميجور جوين ، وكـــل الذي طلبــه الجانب الاثيوبي هو صورة من تقرير التخطيط . وبالتالي فان للسودان ان يعتمد ، ويتمسك بالقبول الاثيوبي لتخطيط الحدود ، خاصة وان الجانب الاثيوبي ، في تلك الاجتماعات ، لم يتقدم بأي رفض او احتجاج ، او لفت نظر ، او حتى مجرد اشارة تتصل بقانونية بروتوكول عام ١٩٠٢ .

اما عن الادلة القانونية ، التي تتصل بمنطقة الفشقة بصفة خاصة ، فحسبنا ان نذكر بأن الادارة السودانية ظلت تباشـــر مهامهـــا في نقطة

الثلاثينات ، لمدة لا تقل من الثلاثين عاما . ولم تنقل الادارة عنها ، الا في عام ١٩٤٦ ، وذلك عندما أعلنت المنطقة باعتبارها منطقة محجوزة بالكلازار . ولقد ظلت منطقة الفشقة ، جزءا لا يتجزأ من دوائر الانتخابات البرلمانية العامة ، التي جرت في السودان في السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ . ولا شك ان اجراء انتخابات برلمانية ، وعلى سنوات متعددة ، في منطقة معينة ، هو مظهر من صميم اعمال السيادة على تلك المنطقة . فلو حدث ان قامت اثيوبيا بالاحتجاج على اجراء تلك الانتخابات ، أو باعلان اي تحفظ بالنسبة لها ، لوجدنا سببا من حيث المبدأ يبرر للحكومة الاثيوبية ، ان تؤسس ادعاءه عليه . ولكن وكما ذكرنا سلفا ، فان الامر كان على خلاف ذلك تماما . ولقد اعلنت محكمة العدل الدولية ، عام ١٩٦٢ ، في حكمها الصادر في حق النزاع على الحدود بين كمبوديا وتايلاند ، والذي حكمت فيه المحكمة لصالح كمبوديا ، ضمن ما أعلنت :—

« ان الظروف التي اقترنت بالنزاع كانت تشير بضرورة ان يحدث رد فعل ما من قبل سيام . اذا كان في رغبتها الاعتراض على ما كانت تقوم به كمبوديا . ولكن سيام لم تفعل ذلك ، سواء كان ذلك عندما فعلت كمبوديا ما فعلته ، او حتى بعد سنوات عديدة من ذلك . ومن هنا وجب القضاء بأن سيام قد وافقت علـى ذلك » (١٠) .

وتضيف الخرط تأكيدا آخر ، على أن الحدود محكومة ببروتوكول عام ١٩٠٣ . فالخرط التي اصدرتها وزارة الحربية البريطانية ، وخاصة الخريطة التي صدرت في عام ١٩١٤ ، رقم ١٥٣٩ ، مقياس ١ : ٠٠٠ر٠٠٠ر١ ، وكذلك الخريطة رقم ٢٨٧١ التي صدرت في عام١٩٢٥ ، قد وضحا تخطيط الميجور جوين ، باعتباره الحدود الدولية ، على الاقل في المنطقة التي تمتد من نهر ستيت الى نهر قاري او الحكو . ولقد ظلت كل

---

(١٠) راجع السابقة للفقرتين الثالثة :—
Case Concerning the Temple of Preah Vihear, Merits, International Court of Justice Report, 1962, p.6.

الخرط السودانيه توضح مخطيط جوين ، باعتباره الحدود بين السودان واثيوبيا . وحتى بعض الخرط الاثيوبية، كالتي اصدرها المعهد الامبراطوري الاثيوبي للخرط والجغرافيا ، في عام ١٩٦٨ ، والخاصة بالمحافظة العامة لاوراجار ، قد رضحت الفشقة باعتبارها داخل الحدود السودانية (١١) .

وعلى ضوء كل الوثائق ، والادلة ، والشواهد التي تطرقنا لهـا سلفا ، فاننا نستطيع القول بان الممارسة الفعلية المتالية والمستمـرة والسلمية ، تشير الى حقيقة هامه جدا بالنسـبة للنزاع الذي كان قائما على الحدود ، وهي ان اثيوبيا قد قبلت ضمنا التخطيط الذي قام به الميجـور جوين ، وأصبحت ملتزمة قانونا ببروتوكول عام ١٩٠٢ .

وما وصلنا اليه من راي ، يتفق تماما مع احدث ما وصلت اليـه محكمه العدل الدولية ، في واحدة من اهم قضـايا منازعات الحدود ، وهو النزاع الذي اشرنا اليه سلفا بين كمبوديا وتايلاند ، والمشهور بقضية معبد فيهار . ولاهمية هذه القضية من الناحيه الفقهية ، ولما تلقيه من اسناد على ما ذهبنا اليه من مذهب ، بشان النزاع على الحدود بين السودان واثيوبيا،

---

(١١) للخرط دور هام في منازعات الحدود . للمزيد من المعلومات والاراء راجع :ـ

J L. Simpson and H. Fox, International Arbitration: Law and Practice, London, 1959, p.210.

وانظـــر :

D V. Sandifer, Evidence Before International Tribunals, New York, 1939, p. 156-64.

وكذلـك :ـ

G Weissberg, "Maps as Evidence in International Boundaries A Reappraisal", American Journal of International Law, (1963), p.798

وانظـــر :

Temple Case, International Court of Justice Reports, 1962, p.33

بالاضافه الى مناقشتنا لموضوع الخرط في الفصل الخامس والسادس والسابع من رســالتنا المشـار اليهـا .

خاصة وان التشابه وارد بين النزاعين في العديد من الجوانب، فاننا نعرض لذلك الحكم في شيء من الايجـــاز .

لقد رفعت كمبوديا دعوى امام محكمة العدل الدولية في عام ١٩٦١ ، ادعت فيها ان تايلاند ، التي كانت تسمى سيام في الماضي ، قد تعدت على سيادتها في المنطقة التي يقع فيها معبد فيهار . ودفعت تايلاند من جانبـــها الدعوى ، بأن المعبد يقع في الاراضي التايلاندية ، وبالتالي تحت سيادتها لانه يقع في جانب تايلاند من الحدود المشتركة مع كمبوديا .

وبدات محكمة العدل الدولية حيثيات الحكم الذى أصدرته بقولها :ــ

لقد كان الطرفان المتنازعان متفقين بأن أصول النزاع القائم بينهما ، ترجع الى تسوية الحدود المشتركة التي تمت في الفترة ما بين ١٩٠٤ و ١٩٠٨ ، بين فرنسا (كمبوديـــا في الوقت الحاضر) وسيام (تايلاند في الوقت الحاضر) . كما كان الطرفان متفقين ايضا ، بان السيادة على المعبد تعتمد على معاهدة الحدود التي ابرمت في الثالث عشر من فبراير ١٩٠٤ ، وعلى الاحداث التي تلت ذلك التاريخ .

ثم ابرزت المحكمة الملاحظات التالية :ــ

١ ــ ان المادتين اللتين لهما صلة مباشرة بالموضـوع من تلك المعاهدة ، وهما المادة الاولى والثالثة ، لم تذكرا معبد فيهار بصفة خاصة . وعلى ذلك الاساس فان المحكمة قررت أن تصدر حكمها ، بالنسبة لمسألة السيادة على معبد فيهار ، بعد ان تصل الى قرار بشأن تعيين خـــط الحـــــدود .

٢ ــ ان الصفة العامة للحدود المنصوص عليها في المادة الاولى ، هي ان تكون خط توزيع المياه في مرتفعات دانقريك ، غير ان المادة الثالثة قد نصت بان الحدود الدقيقة سيتم تخطيطها بواسطة لجنة مشتركة من فرنســا وســـيام .

٣ ــ ان ما يجب تخطيطه ، هو الحدود بين سيام والهند الصينيـــــه الفرنسيه . وبالرغم من أن التخطيط سيتم بالرجوع للاساس المشار اليه في المادة الاولى ، من حيث المبدأ ، إلا ان الغرض منه هو ، عامه الخط الواقعي للحدود . وبالتالي فان خط الحدود سيكون من وجهه النظر العمليه : هو الخط الذي سينتج من أعمال لجنه التخطيط ، ما لم يثبت بأن التخطيط غير قانوني .

ومضي المحكمـــه قائلـــة :ـــ

لقد تم ابرام معاهده حدود اخرى في الثالث والعشرين من مارس ١٩٠٧ . وقد نصت تلك المعاهدة على تبادل اراضي ، وتنظيم شامل لكل الحدود التي لم تشملها معاهدة الحدود السابقه التي ابرمت في عام ١٩٠٤ . وعلى ضوء ذلك ، تكونت لجنة حدود مشتركة اخرى لتخطيط الحدود . ولقد كان هناك بعض التطابق في عمل اللجنتين خاصة في منطقة كيـــل . ولكن ذلك التطابق لم يمتد حتى معبد بريهار . غير أن هناك بينة في سجلات لجنة الحدود الثانيه ، تشير الى ان الخط الذي وصفته اللجنه في او بالقرب من ممر كيل ، قد اقترن بخط موجود سلفا ، متجه شرقا حتى منطقة المعبد بل وابعد من ذلك . ولم يكن هناك مؤشر مؤكد عن مصدر ذلك الخط او الكيفيه التي رسم بها ؛ ولكن الافتراض القوي هو ان ذلك الخط من نتاج المسح الذي قامت به اللجنة الاولى .

واضافت المحكمة قائلة :ـــ

لقد كانت المرحلة الاخيرة في عملية تخطيط الحدود ، هي اعداد ونشر الخرط . ولتنفيذ تلك المهمه الفنية طلبت الحكومة السيامية رسميا ؛ بأن تقوم الفنيون الفرنسيون برسم خريطه للمنطقة . ولقد قاموا بالفعل باعداد احدى عشرة خريطة ، وتم ارسالها للحكومة السيامية باعتبارها الخرط المطلوبة . ولقد انتهت اهمية ثلاث خرط من تلك الخرط تلقائيا ، باعتبارها تتصل بدراضي اصبحت تابعة الى كمبوديا بموجب معاهدة ١٩٠٧ . ولذلك لم يطلب من حكومه سيام ان تقبلها او ترفضها . غير ان مسألة الثمانيه الخرط المتبقية ظلت قائمة ، ومن بينها خريطة تشمل مرتفعات دانجريك

التي يقع فيها معبد فيهار . وقد وضح في تلك الخريطة خط حدود ، باعتباره الخط الذي وضعته اللجنه . وقد تبين منه ان كل منطقة فيهار ، بما فيها المعبد ، تقع داخل كمبوديا . وعلى هذا الاساس ، اذا كون الخط الذي يوضح الحدود في القطاع الذي يقع شرق دانتريك ، او قصد منه ان ينشىء خط توزيع المياه ، فان هذه الخريطة هي التي قصد منها ان توضح ذلك الخط .

ثم عرضت المحكمة لما يستند عليه كل من الطرفين المتنازعين قائله :ـ لقد اعتمدت كمبوديا بصفه خاصة في دعواها بشأن السيادة على المعبد ، على الخريطة التي اشرنا لها في الفقره السابقة . اما تايلاند فقد رفضت اية دعوى تقوم على هذه الخريطه للاسباب التالية :ـ

١ ـ ان الخريطه ليست من عمل اللجنة المشتركة ، وبالتالي فانها تفتقر الى الصفة الالزامية .

٢ ـ ان الخريطه تضمنت خطأ ماديا في منطقه فيهار . وهو ليس من انواع الخطأ المقبول حتى في حاله استعمال اية سلطات تقديريه قد تكون ممنوحة الى اللجنة . اذ ان الحدود المبينة في الخريطه لا تمثل خط توزيع المياه في المنطقة ، وان اي خط يكون قد رسم على ضوء خط توزيع المياه ، سيضع منطقه المعبد في تايلاند .

٣ ـ ان تايلاند لم تقبل الخريطة ، او الخط المبين فيها وخاصة في منطقة فيهار بطريقه يمكن ان تكون ملزمة لها . وحتى اذا قبلت ذلك الخط ، فانها قبلته تحت وبسبب اعتقاد خاطىء . وهو ان الخريطه قد رسمت بطريقه صحيحه تتفق وخطه توزيع المياه .

ومضى المحكمة قائلة :ـ

ان السجلات لا توضح ان الخريطة والخط معتمدان على اي قرار او تعليمات من لجنه المساحين . اذ ان اللجنة قد انهت مهامها قبل اصدار

الخرط . ومع ذلك فان تلك الخريطة كانت واحدة من الخرط التي أصدرتها الحكومة الفرنسية لذلك القطاع من الحدود ، استجابة لطلب من السلطات السيامية . كما نشرت وتم توزيعها بواسطة مؤسسة لها سمعتها في هذا المجال . وبالتالي فقد كان للخريطة المعنية صفة الرسميه ، فضلا عن أن لها قيمتها الفنية المكتسبه . وبالرغم من كل ذلك فقد وصلت المحكمة الى قرار بأن الخريطة لم تكن ملزمة وقت اصدارها .

واضافت المحكمة قائلة :ـ

ان السؤال الجوهري والمهم هو ، عما اذا كان الطرفان قد اعتمدا الخريطة والخط المبين فيها فيما بعد ، باعتبارهما نقلا لتخطيط الحدود في منطقة فيهار وبكونان فذلك قد اسبغا على الخط صفة الالزام .

وقالــت المحكمـــة :ـ

واضح من السجلات ، أن نشر وارسال احدى عشره خريطـــــة ، يشكل حدثا يمكن اعتباره مناسبه في حد ذاته . فالموضوع لم يكن مجرد تبادل بين الحكومتين الفرنسيه والسيامية . وحتى لو كان الامر كذلك ، لكان كافيا من الناحيه القانونيه . غير أن الوضع كان على خلاف ذلك . فقد وجدت الخرط نشرا واسعا في كل الدوائر الفنيـــة ، وان خمسين مجموعه منها قد ارسلت الى الحكومة السيامية .

ومن الواضح كذلك ، ان تلك الظروف كانت تقتضي رد فعل في مدة معقوله من الحكومه السيامية ، اذا كانت تـرغبه في الاعـتراض عـلى الخريطه . او اذا كان لديها اي سـؤال هام بالنسبه للخريطة . ولكنهم لم يعملوا ذلك ، سـواء كان في ذات الوقت او حتى بعد مرور عدة سنوات . ولذلك ينبغي لقضاء بانهم قبلوا تلك الخريطة .

واكثر من هذا ان وزير داخليه سيام ، قد شكر الفرنسيين على تلك الخريطه وطلب المزيد منها . عندما كانت لجنه فرنسية سيامية مشتركه ،

مجتمعة بهدف تحويل تلك الخرط الى اطلس يسهل استعماله ، اذ لم يتقدم سيام بأي رفض للخريطة او الخط المبين فيها خلال مداولات تلك اللجنة .

وناقشت المحكمة بعضا من دفوع سيام قائلة :-

واذا صح ادعاء السياميين بان السلطات السيامية قد عرضت تلك الخرط على صغار الموظفين ولم تعرضها على كبار المسئولين ، فانها قد فعلت ذلك على مسئوليتها . وان دفع سيام لا يجد اي سند في الساحة الدولية استنادا على تلك الواقعة .

واما عن الدفع بان تايلاند ، قد عرفت اهمية المنطقة المتنازع عليها مؤخرا ، فان تعديلات الحدود وتصحيحها ، لا يمكن ان يطالب بهما قانونا، على اساس ان الحدود قد اصبحت ذات اهمية ، ولم تكن معروفة اومتوقعة عندما انشئت الحدود .

لقد استلمت السلطات السيامية الخرط المعنية وقبلتها، ولكنها دفعت بان هناك خطأ قد وقع بالنسبة لمعبد فيهار ، وهو خطأ لم تكن السلطات لسيامية تعلم به عندما قبلت الخريطة . غير انه من المبادىء المستقرة في القانون ، ان الدفع بالخطأ لا يمكن ان يسمح به كعنصر ابطال للرضاء ، اذا كان الطرف الذي يدعيه ، قد شارك بسلوكه في ذلك الخطأ ، او كان في الامكان ان يتفاداه ، او اذا كانت الظروف من شأنها ان تضع ذلك الطرف في وضع يمكنه من ملاحظة امكانية وقوع ذلك الخطأ .

ومضت المحكمة قائلة :-

حتى لو كان هناك شك بالنسبة لقبول سيام للخريطة في عام ١٩٠٨ ، فان تايلاند ممنوعة بحكم سلوكها ، من ان تدعي بانها لم تقبل الخريطة . لقد ظلت طوال الخمسين سنة الماضية ، تتمتع بالفوائد التي اسبغتها عليها معاهدة عام ١٩٠٤ ، حتى ولو كانت تلك الفوائد قاصرة على الحدود المستقرة . لقد اعتمدت فرنسا - وعن طريقها كمبوديا ، على قبول تايلاند

للخريطة . وطالما انه لا يمكن لاي من الطرفين ان يحتج بالخطأ ، فانـه ليس مهما عما اذا كان الاعتماد قد بني ، ام لم يبن على اعتقاد بأن الخريطة كانت صحيحة . وليس لتايلاند ، وهي مستمرة في التمتع بفوائد التسوية ، ان تنكر الان بانها لم تكن طرفا موافقا عليها :

ثم استدركت المحكمة قائلة :ـ

غير أن المحكمة تعتبر ان تايلاند قد وافقت على الخريطة في عامي ١٩٠٨ ــ ١٩٠٩ ، باعتبارها تمثل نتاج عمل التخطيط ، وبالتالي اعترفت بأن الخط الذي على الخريطة ، باعتباره خط الحدود الذي من اثاره أن يجعل معبد فيهار في الاراضي الكمبودية . وأن سلوك تايلاند اللاحق يؤيد ويكمل قبولها الاولي . وان الاعمال التي قامت بها تايلاند على الارض ، لا تكفي لكيما تنفي هذه الحقيقة . وهكذا فان الطرفين بسلوكهما قد اعترفا بالخط ، ويكونان بالتالي قد اتفقا على اعتباره خط الحدود .

وعلى ضوء هذه المعطيات ، صدرت محكمة العدل الدولية ، حكمها في النزاع على الحدود بين كمبوديا وتايلاند ، لصالح كمبوديا . فقد حكمت المحكمة بأن لكمبوديا حق السيادة ، على منطقة فيهار بما فيها المعبد ، وطالبت تايلاند بسحب ممثليها من المنطقة ، وذلك باغلبية تسعة اصـوات لثلاثة . كما حكمت المحكمة بان تعيد تايلاند ، الى كمبوديا كل الاشياء التي اخذت من المعبد بعد احتلاله بواسطة تايلاند في عام ١٩٥٤ (١٢) .

---

(١٢) انظـر :ــ
11 - Case Concerning the Temple of Preah Vihear, Merits, International Court of Justice Report, 1962, p. 6.

الوضع القانوني للقسم الجنوبي للحدود بين السودان وأثيوبيا : النزاع حول تخطيط الحدود لعام ١٩٠٩

لقد ظلت وجهة النظر السودانيه ، بالنسبة للوضع القانوني ، للقسم الجنوبي للحدود ، بين اثيوبيا والسودان ، هي ان الحدود في ذلك القطاع ، قد تم تعيينها بموجب المعاهدة الانجليزية الاثيوبية المبرمة في عام ١٩٠٧ ، باعتبارها جزءا من التسويه العامه للحدود بين اثيوبيا ، وما كان يعرف بشرق افريقيا البريطانية . وان تلك القطاع من الحدود ، قد تم تخطيطه على الارض ، بواسطة الميجور جوين في عام ١٩٠٩ ، وذلك على النحو الذي شرحناه في الباب الثالث ، من القسم الاول من الكتاب .

أما الموقف الاثيوبي ، كما يمكن ان يستشف من الوثائق التي عرضنا لها سلفا ، فهو يتلخص في أن الحكومة الاثيوبية تقر وتعترف ، بمعاهدة عام ١٩٠٧ ، ولكنها لا تقبل بروتوكول تخطيط الحدود ، الذي قام به الميجور جوين في عـــام ١٩٠٩ . وذلك امر منطقي من وجهه النظر الاثيوبية . لانها اذا اعترفت بتخطيط ١٩٠٩ ، فان قبولها من شأنـــه أن يؤيد موقف السودان المبدئي ، بالنسبة للقسم الاوسط من الحدود المشتركة . وهو ان ذلك القسم قد تم تخطيطه ، بموجب بروتوكول جوين لعام ١٩٠٣ . اذ لا يستقيم منطقا ان يوافق مثليك ، على ان يتولى جوين تخطيط الحدود الجنوبية في عام ١٩٠٩ ، اذا افترضنا انه لم يفوضه في تخطيط القســم الاوسط في ١٩٠٣ .

لقد نصت معاهدة عام ١٩٠٧ ، على قيام لجنة مشتركة لتولى تخطيط الحدود على الطبيعة . كما نصت المعاهدة ، على أن تعتمد لجنة الحدود المشتركة ، الخط الاحمر كأساس لما تقوم به من تخطيط . وقد اختارت السلطات البريطانية الميجور جوين ، ليمثلها في تلك اللجنة . وقد نقل هارنجتون ، موافقة الامبراطور منليك ، الى وزارة الخارجية البريطانية ، في رسالته بتاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٠٨ (١) . ووصل جوين الى اديس ابابا في السابع والعشرين من أغسطس ، ولكنه وجد الامبراطور مريضا . ولقد ظل جوين منتظرا حتى نهاية اكتوبر ، على امل أن تعين الحكومة الاثيوبية ممثلا في اللجنة المشتركة ، ولكن أمله لم يتحقق . ونتيجة لذلك ، فقد وجهته السلطات البريطانية بأن يبدأ في تخطيط الحدود . وقد ذكر هارنجتون ، في رسالة لاحقة ، لوزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ الخامس من ديسمبر ، بانه اخطر الامبراطور منليك ، بأن التخطيط سيكون قد قطع شوطا بعيدا لدى عودته من الريف الذى كان يقضي فيه فترة راحة . كما ذكر بأنه وضح للامبراطور ، بأن التخطيط يصل للمشاركة في التخطيط . وقد ابدى الامبراطور موافقته على ذلك التفاهم (٢) .

وادى جوين مهمته ، وعاد الى انجلترا عن طريق اديس ابابا ، حيث اعد بروتوكول الحدود التي تم تخطيطها . كما اعد خريطة ، ارفقها مع التقرير ، توضح التعديلات التي قام بها على الخط الاحمر . وقد ذكر جوين انه وجد الخط الاحمر ، المشار اليه في المعاهدة ، غير عملي في بعض المواقع من الناحية الادارية . ومن بين التعديلات التي أوردها جوين ، انه قام بتغيير الخط الذي كان قد اقترحه مود عند بحيرة رودلف ، اذ انه وجد

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :-
F.O /37 /395 Harrington to Grey, 27/3/ 908

(٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :-
F.O /371/395, Harrington to Grey, 5/ 2/1908

المياه قد جفت سلفا (٣) . هذا وقد اشار جوين في تقريره المرفق مع البروتوكول ، الى انه كان يحمل معه تصاريح عبور من الامبراطور نفسه .

وعلى اثر مغادرة جوين لاديس ابابا عائدا الى انجلترا ، ارسلت الحكومة الاثيوبية لجنة اثيوبية ، يرافقها مساح ألماني ، لمراجعة الحدود التي خططها جوين . وعلى ضوء التقرير الذي تقدمت بـه تلك اللجنة ، قامت السلطات الاثيوبية ، باخطار الوزير البريطاني في اديس ابابا ، بأن مجلس الوزراء الاثيوبي ، غير موافق على التعديلات التي اشار اليها جوين في تقريره ، سواء التي ملم سنفيذها فعلا ، او تلك التي اقترحها على الخط الاحمر . وبالرغم من المؤشرات التي يمكن ان يستشف منها ، بأن الامبراطور قد وافق على أن يتولى جوين مهمة التخطيط ، الا اننا نجد ثمة صعوبة في عدم الاقرار بأن السلطات الاثيوبية قد رفضت فعلا ، تخطيط الميجور جوين في عام ١٩١٠ . وبالتالي فان ذلك التخطيط لم يكن ملزما للسلطات الاثيوبية وقت الانتهاء منه . غير أن السؤال المهم ، كما يبدو لنا في هذا الصدد ، هو عما اذا كانت اثيوبيا قد قبلت فيما بعد بروتوكول ١٩٠٦ ، والخط الذي بينه او اقترحه البروتوكول ، باعتباره يشكل في جوهره ، عمل اللجنة المشتركة ، التي كان ينبغي أن تقوم بتخطيط الحدود، فيما لو اوفت اثيوبيا بالتزامها بتعيين مندوب لها في اللجنة المشتركة .

من الثابت ان الحكومة الاثيوبية ، لم تبذل اي جهد لاحق ، بهدف دفع اعتراضها الذي أبدته في عام ١٩١٠ . والرأي الراجح في القانون الدولي ، هو انه ، بمرور الزمن ، وفي غياب اي جهد بواسطة الدولة المعنية ، لدفع اعتراضها الاولي ، عن طريق استعمال الاساليب القانونية المتوفرة امامها، تكون تلك الدولة قد وافقت ضمنا على ما قد تكون قد اعترضت عليه

---

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./401/13, Gwynn's Report, 1/11/1909

وراجع ايضا :ـ
C.W. Gwynn, "A Journey in Southern Abyssinia", Geographical Journal, Vol. 38 (1911), P. 113.

ابتداء (٤) . ولعل ابلغ دليل على ان اثيوبيا قد سلمت عملا ، بمرور الزمن ، ما سبق لها ان اعترضت عليه ابتداء من عام ١٩١٠ ، موقفها في المفاوضات التي تمت عام ١٩٤٧ ، بين ممثلي حكومة السودان والحكومة الاثيوبية بهدف الوصول الى اتفاق بشأن مشكلة قطاع البارو . فلقد اقترح الجانب الاثيوبي ، كمقابل لتخليه عن قطاع البارو ، ان يوافق السودان على تعديل الحدود الجنوبية ، بحيث تدخل مناطق الكبشيبو ، والنوما والتيرما ، في الحدود الاثيوبية ، بالاضافة الى مناطق رعي الجيلانا والنياتقسوم . والاقتراح الاثيوبي لا يترك مجالا للشك ، في ان الحكومة الاثيوبية قد اعترفت بان كل المناطق التي طالبت بها ، كمقابل ، هي اراضي سودانية . وذلك يعني ضمنا اعترافها ببروتوكول ١٩٠٩ .

---

(٤) انظـــر : ـ

J. L. Brieryy, The Law of Nations, 6th ed., Oxford, 1963 P. 171.

القسم الرابع

الإتفاق على تسوية النزاع

على الحدود : ١٩٧٢

إعتراف أثيوبيا ببروتوكولي جوين: ١٩٠٢ و ١٩٠٩

ذكرنا ان اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بين السودان واثيوبيا ، قد قررت في اجتماعها الثاني ، الذي عقد في أديس ابابا ، في الفترة ما بين الثامن والعشرين من ديسمبر والثالث من يناير ١٩٦٧ ، بأن تقوم الدولتان باجراء المزيد من الدراسة والتقييم بالنسبة لتطبيق معاهدة ١٩٠٢ ، والخريطة المرفقة بها . وكذلك بالنسبة للاختلافات الاخرى الناشئة عن معاهدات الحدود . ولقد بينا أيضا ، ان المقصود من تطبيق معاهدة ١٩٠٢ ، والخريطة المرفقة بها هو في المقام الاول ، تخطيط جوين المضمن في بروتوكول ١٩٠٣ .

ولقد اهتمت لجنة الحدود الدولية السودانية (١) ، بما جاء في موجبه اللجنة الوزارية الاستشارية ، فقامت باجراء العديد من البحوث والدراسات في داخل البلاد وخارجها . ولقد تبلورت حصيلة ذلك المجهود ،

---

(١) ترجع فكرة انشاء لجنة الحدود الدولية السودانية لاحمد خير ، عندما كان وزيرا للخارجية في الفترة ما بين ١٩٥٨ — ١٩٦٤ . فقد اثار مع وزير الداخلية ، المرحوم الامين الحاج ، مسألة وجود جهة محددة يمكن المرجوع لها بالنسبة لمشاكل الحدود . وقد تبنى وزير الداخلية الفكرة ، وصدر قرار من مجلس الوزراء في عام ١٩٦٢ ، بتكوين اللجنة لتكون مسئولة عن متابعة كل ما يتصل بالحدود الدولية السودانية ، على ان ترفع ما تراه من توصيات الى مجلس الوزراء عن طريق وزير الداخلية . وتكونت اللجنة من وكيل وزارة الداخلية رئيسا ، وعضوية القائد العام او من ينيبه ، ووكلاء وزارات الخارجية ، والحكومة المحلية ، والنائب العام ، ومدير عام البوليس ومدير مصلحة المساحة . بالاضافة الى سكرتير للجنة في وزارة الداخلية .

في المذكرة التي تقدمت بها حكومة السودان ، الى الحكومة الاثيوبية في اكتوبر ١٩٧٠ ، ولقد وضحت المذكرة ، موقف السودان بالنسبة للوضع القانوني للاقسام الثلاثة ، من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، ويشمل ذلك حدود السودان مع اقليم اريتريا . فبالنسبة للقسم الاحمر ، حدود السودان مع اريتريا ، ركزت المذكرة على وجهة النظر التي عبر عنها الجانب السوداني ، في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا ، في الفترة ما بين الثامن عشر من نوفمبر والاول من ديسمبر ١٩٦٦ . اما بالنسبة للقسم الاوسط من الحدود المشتركة ، فلقد اكدت المذكرة ، ووضحت ، بان الحدود يجب ان تقبل وفقا لمعاهدة ١٩٠٢ ، وكما هي مخططة بموجب بروتوكول ١٩٠٣ . واعادت المذكرة التركيز بان القسم الجنوبي من الحدود ،قد تم تعيينه بموجب معاهدة ١٩٠٧ ، كما تم تخطيطه بمقتضى بروتوكول ١٩٠٩ .

وطلبت حكومة السودان من الحكومة الاثيوبية ، دراسة قضية السودان كما هي مضمنة في المذكرة ، ودعتها لابداء وجهة نظرها كرد على المذكرة . ولقد تبع ارسال تلك المذكرة ، بذل المزيد من الجهود ، على المستوى الوزاري تارة ، وعلى مستوى رؤساء الدولتين تارةأخرى ، بهدف الوصول الى اتفاق نهائي بشأن النزاع على الحدود ، والذي ظل يشوب العلاقات السودانية الاثيوبية طوال العشر سنوات الماضية .

وكما كان متوقعا ، فان الحكومة الاثيوبية لم تبادر بالرد على المذكرة السودانية . غير ان الزيارة التي قام بها رئيس جمهوريـــــه السودان الديمقراطية (٢) ، الى اثيوبيا في نوفمبر ١٩٧١ ، قد اعطت الموقف ، الذى كان اتسم بالجمود ، دفعة الى الامام . فلقد نص البيان المشترك ، الذي صدر عقب تلك الزيارة في السابع من نوفمبر ، على ان الطرفين قد اكدا على البيانات المشتركه المعنية بمسائل الحدود ، وكذلك الاتفاقات السابقة

---

(٢) ضم الوفد الذي سافر مع الرئيس جعفر محمد نميري ، الدكتور منصور خالد وزير الخارجيه ، والسيد وديع حبشي وزير الزراعة ، بالاضافه الى عدد من الخبراء .

التي توصلت لها لجنة الحدود المشتركة (٣) ، واللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، دون الاخلال بمواقف اي من الطرفين ، المضمنة في وثائق لجنة الحدود المشتركة ، واللجنة الوزارية الاستشارية . كما وافقت الحكومتان، بان تجتمع لجنة الحدود المشتركة ، في ظرف اربعة أشهر ، على ان تشرع في انجاز عملها ، مع الاخذ في الاعتبار التقدم الذي احرزته سلفا ، على ان ترفع اللجنة تقريرها الى اللجنة الوزارية الاستشارية .

وبالرغم من ان بيان نوفمبر ، قد نص على ضرورة أن تنجز لجنة الحدود المشتركة مهامها ، في غضون اربعة أشهر ، فان ذلك الاجتماع لم يتسن له الانعقاد بصورة ايجابية ، حتى جاءت دفعة اخرى من خلال اجتماع رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالامبراطور الاثيوبي ، أثناء اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في يونيو ١٩٧٢ بالرباط . ومن بين نتائج ذلك اللقاء المباشر ، انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الفترة ما بين السابع عشر والخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ بأديس أبابا . وقد نقل وزير خارجية اثيوبيا ، الى الوفد السوداني في اللجنة الاستشارية المشتركة (٤) ، قرار الحكومة الاثيوبية الخاص بالاعتراف بخط جوين ، باعتباره الحدود الاساسية المستندة على معاهدتي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ . وكما قال وزير خارجية اثيوبيا ان حكومته قد اتخذت ذلك القرار ، ترسيخا للعلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط بين البلدين . واخطر الوزير الاثيوبي الوفد السوداني ، بان الحكومة الاثيوبية، ترغب في ان تقترح على السودان ، اجراء بعض التعديلات الطفيفة على خط جوين الذي قررت الاعتراف به .

---

(٣) كما لاحظنا سلفا فان لجنة الحدود المشتركة لم تصل لاي اتفاق . وما تم بالفعل هو تحديد موقف كل من الطرفين بالنسبة للحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا .

(٤) كان الوفد السوداني برئاسة الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ، وشمل ابراهيم منعم منصور وزير الاقتصاد والتجارة ، وعثمان عبدالله حامد محافظ مديرية كسلا ، واحمد صلاح بخاري سفير السودان لدى اثيوبيا بالاضافة الى عدد من الفنيين .

وتبع ذلك القرار قيام الحكومتين ، الاثيوبية والسودانية ، بتبادل وثائق الاتفاق الذي تم بشأن النزاع على الحدود ، عن طريق تبادل المذكرات بين وزير خارجية اثيوبيا ووزير خارجية السودان ، في الثامن عشر من يوليو ١٩٧٢ ، بأديس ابابا .

تتكون وثيقة الاتفاق ، من مقدمة وثلاثة اقسام . وقد نص القسم الاول ، من وثيقة الاتفاق ، على التالي (٥) :ـ

« قبول اساسي لتخطيط الميجور جوين ، الذي تم على اساس معاهدتي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ ، باعتباره خط الحدود بين اثيوبيا والسودان ، دون أي اعتبار للمسائل التي تتصل بمشروعية ذلك التخطيط .

فيما يتصل بالحدود الواقعة الى الشمال من نهر ستيت ، قبول تخطيط تالبوت ــ مارتينللي ، الذي تم في فبراير ١٩٠٣ ، كما تم تكثيفه في فبراير ١٩١٦ ، باعتباره خط الحدود الذي يمتد حتى ابو جمل .

ولاغراض اعادة التخطيط ، فان الحدود الواقعة الى الجنوب من نهر ستيت ، ستنقسم الى جزئين . وهما الحدود الواقعة الى الجنوب من جبل دقليش ، والحدود الواقعة الى الشمال منه .

---

(٥) يقرأ النص الانجليزي ، وهو الاصلي ، كما يلي :

"Basic acceptance of Major Gwynn's demarcations on the basis of the 1902 and 1907 treaties as the boundary line between Ethiopia and the Sudan, regardless of of the issue concerning the validity of Gwynn's demarcations

As regards the boundary north of Setit River, acceptance of the Ta bot/ Martinelli demarcation of February 908 (as intensified in February 1916) as the boundary line as far as Abu Gamal

For purposes of redemarcation, the boundary south of Setit River shall be devided into two parts namely, the boundary south of Mount Dagleish and north of Mount Dagleish"

وهكذا بعد فترة سبع سنوات ، من الاجتماعات والمفاوضات الدبلوماسية المكثفة ، والتي سبقتها فترة لا تقل عن الخمسين عاما ، من عدم التأكد من موقف اثيوبيا ، بالنسبة لمعاهدات الحدود بصفة عامة ، وتخطيط الحدود بصفة خاصة ، قررت الحكومة الاثيوبية ، الاعتراف بأن كل خط الحدود مع السودان ، بما فيه حدود اقليم اريتريا ، قد تم تعيينه وتخطيطه على الارض . ولتوضيح فحوى هذا الاعتراف الهام، فاننا نعرض لـه بشيء من التفصيل .

لقد قبلت الحكومة الاثيوبية ، بالنسبة للقسم الشمالي من اثيوبيا ، اى اقليم اريتريا ، كل الحجج التي سبق ان تقدم بها الجانب السوداني ، لاول مرة في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٦٦ . فلقد قرانا سلفا في الباب الاول ، من القسم الاول ، والباب الثاني ، من القسم الثالث من الكتاب ، ان موقف الجانب السوداني في تلك اللجنة ، هو التمسك بأن خط الحدود في القطاع الشمالي ، قد تم تعيينه بموجب ملحق معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ، الذي الغى ضمنا معاهدة ١٩٠٠ واعلان ١٩٠١ . وقد تم تخطيط خط الحدود الجديدة ، بموجب الاتفاق المبرم في قرية ام بريقع ، في التاسع عشر من فبراير ١٩٠٣ ، كما تم تكثيف التخطيط ، بمقتضى الاتفاق المبرم في قرية سبدرات ، في الاول من فبراير ١٩١٦ . وبقبول وجهة نظر السودان ، تكون اثيوبيا قد تخلت عن موقفها السابق ، والذي يتلخص في ان تعيين الحدود ، في القسم الممتد من ابو جمل حتى سبتيت ، غير صحيح وغير مكتمل ، وان الحدود يجب ان تخطط على اساس معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، الايطالية الاثيوبية ، واعلان التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ الصادر عن ايطاليا والمملكة المتحدة وملحقات معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ . والمغزى الاساسي لهذا القبول ، هو أن الحكومة الاثيوبية ، قد تراجعت عن دعواها السابقة ، والخاصة بمثلث ام بريقع ، واعترفت به ارضا سودانية . وبذلك يمكن القول بان الدبلوماسية السودانية الاثيوبية قد اسدلت الستار في وجه اية محاولة جديدة لنزاع على الحدود الدولية بين السودان واثيوبيا .

أما فيما يختص بالقسمين الاوسط والجنوبي ، من حدود اثيوبيا المشتركة مع السودان ، فقد اعترفت الحكومة الاثيوبية ، بأن هذين القسمين ، قد تم تعيينهما بموجب معاهدتي ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ . ولا شك ان الاعتراف بمعاهدة ١٩٠٢ ، كان امرا عاديا ، وهو من الناحية العملية ، يعتبر من قبيل الاعتراف المجدد . اذ ان هذا الاعتراف ، قد تم سلفا كما وضحنا في الباب الثالث ، من القسم الاول من الكتاب . اما الاعتراف الاثيوبي بمعاهدة ١٩٠٧ ، التي تحكم القسم الجنوبي من الحدود ، فلم يكن هو الاخر ، بالامر غير المتوقع . اذ ان اثيوبيا لم يسبق لها ان اعترضت عليه اطلاقا ، بالرغم من ان هذه كانت المرة الاولى ، التي تعترف فيهما صراحة بمعاهدة ١٩٠٧ . ولعل مما يؤكد ذلك ، ان اثيوبيا قد بنت كل حججها ، في الخلافات التي كانت قائمة على حدودها المشتركة مع كينيا ، على نفس المعاهدة . غير ان الامر الجديد حقيقة ، هو القرار الاثيوبي بالاعتراف بالتخطيطين ، اللذين قام بهما الميجور جوين في عام ١٩٠٣ و ١٩٠٩ للحدود الاثيوبية السودانية . ولا شك ان ذلك الاعتراف ، يمثل انجازا كبيرا بالنسبة للسودان . فلقد ظلت الحكومة الاثيوبية تنكر صراحة أو ضمنا ، أية شرعية أو قانونية لتخطيطي عام ١٩٠٣ و ١٩٠٩ ، خاصة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٢ . والاعتراف الاثيوبي ، يعني عمليا ان اثيوبيا قد تخلت عن أية دعوى قانونية ، على أي جزء من الفشقة .

ونص القسم الثاني / من وثيقة الاتفاق ، على تعديلات طفيفة على الحدود جنوب جبل دقلاش ، وذلك على النحو التالي (٦) :

---

(٦) يقرأ النص الانجليزي كما يلي :

There shall be a rectification of the boundary to the effect that the line of demarcation shall run across the crest points rather than at the base of the hills of Halawa, Umdoga, El Metan and mount Jerok

B. The Governments of the Sudan and Ethiobia shall, before deciding on the southern terminal point of their common boundary, invite the Government of Kenya for the purpose of determining the point of tri-junction of the frontiers of Ethiopia, the Sudan and Kenya

« أ ــ يتم تصحيح للحدود ، بحيث يمر خط تخطيط الحدود ، بقمم جبال حلاوة ، وام دوقة ، والمطان ، وجبل جيروك بدلا من ان يمر بسفوح هذه الجبال .

ب ــ تدعو حكومة السودان وحكومه اثيوبيا ، الحكومه الكينية ، بهدف الاتفاق على تحديد نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان واثيوبيا وكينيا ، وذلك قبل الوصول الى قرار بشأن تحديد نقطة الانتهاء الجنوبيه لحدودهما المشتركة » .

لقد وافقت الحكومتان السودانيه و الاثيوبيه بمقتضى هذا النص ، على ان يتم تعديل على الحدود ، اثناء عملية اعاده تخطيط الحدود المتفق عليها ، بموجب القسم الاول من الاتفاق ، بحيث تمر الحدود ، المعاد تخطيطها ، بقمم جبال حلاوة ، وام دوقة ، والمطان والجيروك . ويجب ان يلاحظ بأن الجبال الثلاثة الاولى ، تقع داخل الاراضي السودانية ، بموجب معاهدة ١٩٠٢ ، وتخطيط بروتوكول ١٩٠٣ . اما الجبل الرابع والاخير ــ جيروك ــ فقد كان اصلا داخل الحدود الاثيوبيــة ، كما هي معينة في معاهدة ١٩٠٢ . ولكنه اصبح داخل الاراضي السودانية ؛ بمقتضى بروتوكول ١٩٠٣ . ويبدو واضحا أن هذا التعديل ، قد جاء استجابة لطلب اثيوبي . وهو بهذه الصورة ، لا يعدو أن يكون تعديلا سودانيا ، لاعتبارات محلية تتصل بالحكومة الاثيوبيه .

اما دعوة كينيا للاشتراك في تحديد الملتقى الثلاثي ، بين حدودهــا وحدود السودان واثيوبيا ؛ فهو امر يتفق والمبادىء الدوليه المتبعه في تحديد مثل هذه النقاط . غير ان تحديد نقطة الملتقى الثلاثي ، ليس بالامر السهل ، كما يبدو من الوهلة الاولى . فخلافا للجوانب الفنية في الموضوع ، هناك صعوبات مؤكدة بالنسبة لتعيين حدود الدول الثلاث ، في نقطة الملتقى الثلاثي . وتعزى ذلك لعدة اسباب : اهمها انه لم يرد اي ذكر للملتقى الثلاثي للحدود ، في اي من الاتفاقيات التي تحكم حدود البلدان الثلاثة . تخط هوين ، الذي وضعه في عام ١٩٠٩ ، لم يتعرض للملتقى الثلاثي . لان المنطقه التي يقع عندها الملتقى ، كانت تقع آنذاك ليوغندا . كما ان خط

بوصفها ١٩١٤ ، والذي تم بموجبه ضم تلك المنطقة للسودان ، لم يتعرض أيضا الملتقى الثلاثي ، تفاديا للاحتكاك مع اثيوبيا ، نسبة لعدم اعترافها حتى ذلك التاريخ بخط جوين ١٩٠٩ .

ونص القسم الثالث ، في وثيقة الاتفاق على أمرين : هما تعريف الخط في منطقة سنيت ــ الحمرة ، واعادة تخطيط الحدود بين نهر سيتيت وجبل دقلاش ، وذلك على النحو التالي (٧) :

« أ ــ في المساحات التي يخشى فيها أي من الطرفين ، من تدخلات جديدة ، فان الحكومة الاثيوبية ، تبدي استعدادها لقبول الاقتراح السوداني ، الذي يرمي الى رسم خط تعريفي ، لتثبيت حد للمناطق التي لدى المزارعين بها أراض تحت حيازتهم كأمر واقع ، خاصة في قسم الحدود الذي يقع شمال جبل دقلاش الى نهر سيتيت . على أن يحترم الطرفان الوضع الراهن على ما هو عليه حتى يتم الوصول الى اتفاق نهائي بشأن الموضوع بين الحكومتين .

من الواضح ان هذه الفقرة ، لم تذكر كلمة الفشقة ، بالرغم من انها تتحدث ضمنيا عن المزارعين الاثيوبيين ، الذين تسللوا داخل الحدود السودانية بعد ١٩٦٢ ، وقاموا بزراعة مساحات من الاراضي السودانية . وهذه في حد ذاتها ، مؤشر على بداية الغموض الذي اكتنف مضمون هذه الفقرة . وهي السمة المميزة لصياغتها . . فالنص بهذه الصيغة ، يحتمل تفسيرين متناقضين ، ولا سيما من ناحية آثارهما القانونية . فمن ناحية .

---

(٧) نقرأ النص الانجليزي كما يلي :

A - In areas where either side has apprehension about fresh penetrations the Government of Ethiopia is prepared to accept the Sudanese proposal that an identification line be drawn to fix the limit of territories of their de facto holdings, particularly in the section of the frontier north of Mount Dagleish to the Setit River. The status quo shall be respected until final disposition of the case by agreement between the two governments.

يمكن القول بأن الطرفين قد قبلا الحيازة المشار اليها ، باعتبارها حيازة للدولتين . اي ان المزارع الموجودة في الاراضي السودانية ، قد تمت زراعتها بإسم الدولة الاثيوبية ، ويجب الاستمرار فيها لحين الوصول لاتفاق بشأن مصيرها من قبل الحكومتين . ومن جانب آخر ، يمكن القول ، وهذا هو الارجح قانونا ، بأن المزارعين ، سودانيين كانوا أم اثيوبيين ، قد قاموا بزراعة ما قاموا بزراعته من مساحات ، سواء كان ذلك في أراض سودانية او اثيوبية ، بصفتهم الشخصية ، ولم يتم ذلك كممثلين للسلطات الاثيوبية او السودانية . ومما يؤيد هذا التفسير ان اثيوبيا قد اعترفت سلفا بأن الفشقة ، أرض سودانية ، بموجب اعترافها بمعاهدة ١٩٠٢ وبروتوكول ١٩٠٣ .

ويعطي القانون الدولي ، اهمية خاصة للتمييز بين الانشطة ، التي يقوم بها رعايا دولة بصفتهم الشخصية ، وتلك التي يقومون بها باعتبارهم ممثلين لدولتهم . وحسبنا أن نشير في ايجاز ، لما قاله بعض مشاهير الفقهاء والقضاة في شأن هذا التمييز . فلقد قال القاضي هسو مو (Hsu Mo) في رأيه المنفصل ، في قضية النزاع بين المملكة المتحدة والنرويج ، الخاص بحقوق الصيد ، والتي فصلت فيها محكمة العدل الدولية عام ١٩٦٢ :

لقد اعتمدت النرويج ، في تأييدها لحقها التاريخي ، على صيد الاسماك ، الذي اعتاد عليه رعاياها المحليون ، وعلى منع الصيد بالنسبة للآخرين . وفيما يتصل بأنشطة صيد السمك بواسطة السكان الساحليين ، فاني احتاج لان اشير الى ان الافراد ، عندما يقومون بأي نشاط بمبادرتهم الذاتية ولمصلحتهم الشخصية . وبدون أي تفويض سلطاني ، من قبل حكوماتهم ، لا يمكن ان يسبغوا السيادة على الدولة ، بفعل تلك الاعمال . ويكون هذا صحيحا ، بالرغم من مرور الزمن على تلك الاعمال ، وغياب أي تحرش او مضايقة من قبل شعب البلد الآخر (٨) .

---

(٨) راجع :

International Court of Justice Reports, 951, P 116.

ويقول القاضي والفقيه ماكنير (Mcnair) في رأيه الاعتراضي ، في نفس القضيــة :ـــ

" . . . وهناك قاعدة قانونية ، ذات صلة بمسألة الحق التاريخي ، وهي أنه من المطلوب عادة ، أن يكون هناك نوع من البرهان على ممارسة اختصاص الدولة . وإن الأنشطة المستقلة الخاصة بالأفراد لها قيمــة ضئيلة ، ما لم يوضح بأنهم قد مارسوا تلك النشاط ، وفقا لترخيص أو أية سلطة في حكوماتهم ، أو ادعت حكوماتهم بطريق آخر ، اختصاصها على تلك الأراضي عبر أولئك الأفراد (٩) .

وما قاله الفقيهان ، يؤكد القاعدة المستقرة في القانون الدولي ، إذ أن الحقوق التي تدعيها الدولة ، يمكن الحصول عليها فقط ، عن طريق ممارســة أعمال ، بواسطة أشخاص يعملون في خدمة الدولة ، أو مفوضين من قبلها للعمل باسمها ، أو بالنيابة عنها .

وتقول الفقرة (ب) من القسم الثالث ، من وثيقة الاتفاق على تسوية نزاع الحدود :ـــ

" ترغب حكومة أثيوبيا ، في الشروع في إعادة تخطيط خط جوين ، في القطاع الذي يقع بين نهر سيتيت وجبل دقلاش ، في الوصول لتفاهم مع حكومة السودان بشأن التالي :ـــ

تتفق الحكومتان ، أثناء مباشرة إعادة التخطيط من جبل دقلاش جنوباً ، بأن تدرس حكومة السودان وحكومة أثيوبيا ، المشكلة الناشئة عن استيطان وزراعة أي من مواطني البلدين ، في إقليم البلد الآخر ، بهدف إيجاد حل ودي لها . وتكون الحكومتان لجنة مشتركة خاصة ، لدراسة هذه المشكلة

---

(٩) المصدر السالف الذكر ، ص ٩٥٧ .

في شيء من التفصيل . وعلى أن تقدم اللجنة تقريرا الى اللجنة الوزارية الاستشارية في اقرب وقت ممكن » (١٠) .

واذا كانت الفقرة (أ) من هذا القسم من وثيقة الاتفاق ، قد تحدثت عن الجزء الشمالي من الحدود في المشقة ، فإن هذه الفقرة (ب) تهتم بصفة خاصة بالجزء الجنوبي من الحدود في المشقة . ويلاحظ أن الفقرة (ب) قد اعتبرت «التفاهم المعني» أشبه بالشرط المسبق لاعادة تخطيط الحدود . ويبدو أن التفاهم المعني قد ضمن باعتباره مسألة سياسية أكثر منه التزاما قانونيا . لأن التمسك به حرفيا ، من شأنه أن يساهم في شل حركة اعادة التخطيط . وهذا يتنافى مع الهدف الاساسي للاتفاق على تسوية النزاع . فالمعاهدات ، كما جاء في المادة الواحدة والثلاثين . من اتفاقية فيينا ، في قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، يجب أن تفسر بحسن نية ، طبقا للمعنى العادي لألفاظ المعاهدة ، في الاطار الخاص بها ، وفي ضوء موضوعها والغرض منها .

وبعد أن انهت اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بين أثيوبيا والسودان اجتماعاتها ، التي انعقدت في الفترة ما بين السابع عشر والخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ ، أصدرت بيانا مشتركا ، جاء فيه :ــ

---

(١٠) يقرأ النص الانجليزي كما يلي :

"Prior to re-demarcation of the Gwynn line in this sector of the boundary, the Government of Ethiopia wishes to arrive at an understanding with the Government of the Sudan on the following.

The two Governments shall agree that while re-demarcation proceeds from Mount Daglesh southwords, the Governmants of the Sudan and Ethiopia shall study the problem resulting from settlements and cultivation by nationals of either nation in he territory of the other with aview to finding an amicable solution. The two Governments shall set up a special commitee to deal with this problem in dtail and submit a report to the Consultative Committee as soon as possible".

جرت المحادثات في جو ودي ، تسوده الرغبة الصادقة لتحقيق التعاون بين البلدين ، وتطرقت الى موضوعات شتى تهم البلدين .

وقد شكلت اللجنة الاستشارية المشتركة ، لجنة فنية خاصة لدراسة الامكانيات الايجابيه ، لتوسيع نطاق التعاون المشترك بين البلدين في مجالات الاقتصاد والثقافة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية . وقد انيطت بلجنة عمل ، النظر في المشروعات المفصله ، والخطوات المحدده ، التي تهدف لتقوية وتطوير المواصلات النهرية والحديديه والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية .

وقد اجازت اللجنه الاستشاريه المشتركه ، توصيات لجنة العمل المتخصصة ، واشارت بصفة خاصه الى اهميه وضرورة الاسراع في اكمال الطريق الحيوي الهام ، الذي يربط بين سبدرات وكسلا ، والذي يبلغ طوله حوالي ثلاثون كيلومترا . كما اشارت اللجنة الى اهمية الشروع في بناء طريق القضارف ــ القلابات ، كما حثت اللجنة على اتخاذ الاجراءات التنفيذية حيال التوصيات الخاصه بالمواصلات السلكية واللاسلكية في اسرع وقت ممكن . هذا وقد قررت اللجنة الاستشاريه ، قيام لجنه خاصه لدراسة وايجاد الوسائل الكفيله بتسهيل وتطوير المواصلات النهرية بين البلدين .

واستعرضت اللجنة الاستشاريه بعد ذلك ، العلاقات التجاريه بين البلدين ، وقامت بدراسة كافة الوسائل والسبل التي من شانها تقويه هذه العلاقات ، لفائدة شعبي البلدين ، وارتأت ان تواصل اللجنة التجاريه المشتركة ، التي شكلت بمقتضى الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين في سبتمبر ١٩٦٠ ، جهودها لتطوير وتنمية العلاقات التجاريه بينهما .

هذا وقد ناقش الوفدان السوداني والاثيوبي ، مسأله الحدود بين السودان واثيوبيا ، وفي خلال بحثها الدءوب لايجاد حل سلمي لهذه القضية، التي طال امدها ، وافقت الحكومتان في تحقيق تفاهم مرض بينهما ، وتوصلت لاتفاقات هامة حيال هذه المسائل .

اتفقت الحكومتان على الابقاء على خط تالبوت ــ مارتينللي ، الذي تم في فبراير ١٩٠٣ ، والذي كثفت علاماته في فبراير ١٩١٦ ، كخط ثابت للحدود شمال نهر ستيت وحتى ابو جمل .

اما فيما يتعلق بالحدود ، جنوب نهر ستيت فقد اتفقت الحكومتان على اعادة تخطيطها في اي وقت ، بحيث يعدل خط اعادة التخطيط ، ليمر بقمم جبال حلاوة ، ام دوقة ، المطان وجيروك .

هذا وقد تم الاتفاق على دعوة الحكومة الكينية ، بغرض تحديد نقطة الالتقاء الثلاثي للحدود بين السودان واثيوبيا وكينيا .

وفيما يتعلق باقليم ستيت ، فقد اتفقت الحكومتان على الحفاظ على الوضع الراهن ، واحترامه ، على ان تعين لجنة مشتركة خاصة لدراسة المسائل المترتبة على الاستيطان والزراعة من جانب رعايا اي من البلدين ،في ارض البلد الاخر ، بهدف ايجاد حل ودي لها . وفي ذات الوقت ، اتفقت الحكومتان على تمييز الوضع الراهن ، وذلك بوضع علامات تحدد الاراضي التي يقوم بزراعتها رعايا اي من البلدين في البلد الاخر .

هذا وقد اتفقت اللجنة الاستشارية ، على ضرورة اجتماع محافظي المديريات ، على منطقة الحدود المشتركة بين البلدين ، من وقت لاخر ، بهدف تسوية المسائل الطفيفة التي قد تنشأ في هذه المناطق .

وقد عبرت الحكومتان ، عن اكيد تصميمهما ، على تعزيز ودعم العلاقات الحالية بينهما ، وانتهاج سياسة بناءة وايجابية ، تهدف الى توسيع وتطوير مجالات التعاون بين البلدين .

من الواضح ان هذا البيان ، يختلف اختلافا جذريا من كل البيانات المشتركة ، التي صدرت طوال السبع سنوات الماضية . فالبيان من حيث الموضوع ، ينقسم الى جزئين اساسيين . اولهما يتصل بكافة جوانب التعاون بين البلدين ، والثاني خاص بمشكلة الحدود . فالحديث عن بناء

الطرق ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتسهيل وتطوير المواصلات النهرية ، كلها مسائل وامور لم يرد لها اي ذكر في البيانات المشتركة السابقة . اذ ان السمة البارزة للبيانات السابقة ، هي التركيز في مشكلة الحدود ، والمسائل الامنية ذات الصلة الوثيقة بها . باعتبار ان ذلك الموضوع ، هو الذي كان يسيطر على العلاقات الاثيوبية السودانية منذ بداية الستينات . ولعل ابلغ دليل على ذلك ان اللجنة التجارية المشتركة ، التي شكلت بمقتضى الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين في سبتمبر ١٩٦٠ ، لم يرد لها ذكر طوال السنوات العشر الماضية . اما الجزء المتعلق بالحدود فقد تضمن الخطوط العريضة للاتفاق المضمن في المذكرات المتبادلة بشأن الاتفاق على تسوية النزاع على الحدود .

خـــــاتمــة

بعد مناقشتنا لوثائق الاتفاق ، على تسوية النزاع على الحدود بين اثيوبيا والسودان ، المضمنة في المذكرات المتبادلة بين الحكومة الاثيوبية وحكومة السودان ، بتاريخ الثامن عشر من يوليو ١٩٧٢ ، والبيان المشترك ، الذي صدر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بتاريخ الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ ، واخذا في الاعتبار وجهة النظر الاثيوبية تجاه الوثائق الاساسية التي تنظم وتحكم الحدود المشتركة بين السودان من ناحية ، واثيوبيا واريتريا من ناحية اخرى ، خلال السنوات العشر الماضية ، فان الاتفاق على تسوية النزاع على الحدود ، الذي تم في يوليو ١٩٧٢ ، قد انهى الخلافات الرئيسية . اذ تخلت اثيوبيا عن كل اعتراضاتها ، ومنازعاتها ، واعترفت بكل الوثائق التي تنظم وتحكم الحدود .

ومن هنا ، فان الاتفاق يعتبر انجازا كبيرا لصالح قضية السودان ، في النزاع الذي كان قائما على الحدود مع اثيوبيا ، باعتبار ان الاتفاق قد ارسى الوضع القانوني للحدود . غير ان وثائق الاتفاق ، قد احالت مسائل محددة لمعالجة لاحقة . فالفقرة (أ) نصت على اتفاق باحترام الوضع الراهن ، في منطقة ستيت ـ الحمرة ، لحين وصول الحكومتين ، لاتفاق نهائي بشأن تمييز الوضع الراهن . والفقرة (ب) نصت على الوصول الى تفاهم بين الحكومتين ، بشأن المسائل المترتبة على الاستيطان والزراعة ، من جانب رعايا اي من البلدين في اراضي البلد الاخر بهدف ايجاد حل ودي لها ، وذلك قبل اعادة تخطيط الحدود وفقا لبروتوكول جوين .

على اننا نلاحظ ، انه لم يرد اي ذكر في وثائق الاتفاق النهائيـــة ، لمشكلة قطاع البارو . ومع ذلك فان المسالة قدشملها البحث، في المناقشات التي سبقت الاتفاق على تسوية الحدود . فلقد اقترح الجانب الاثيـوبي امكانية ضم مناطق مراعي قبيلتي الجلابا والبوما ، الى اثيوبيا ، باعتبار ان للاثيوبيين حقوقا مكتسبة في الرعي غربي خط الميجور جوين لعام ١٩٠٩ ، وذلك مقابل تعويض يمكن الاتفاق عليه . ويبدو ان السودان قد وافق على تلك الاقتراح ، من حيث المبدا ، الا انه ربط موافقته المبدئية ، بان توافق اثيوبيا على ضم الاراضي التي يقطنها الانواك والنوير ، اي قطاع البارو ، والتي توجد فيها نفس الظروف التي دعت اثيوبيا الى التقدم بطلبها ، الى السودان . غير ان الجانب الاثيوبي ، قد تراجع عن اقتراحه بالضم ، باعتبار ان معاهدة ١٩٠٧ ، تمنح تلك القبائل حق الرعي . وهكذا اسـدل الستار على مشكلة قطاع البارو ، التي ظلت تشكل ما يمكن وصفه بالقطاع الاثيوبي ، داخل السهول السودانية .

واخيرا لا بد من الاشارة بان الخلافات السياسـية بـين اثيوبيـا والسودان ، كان لها اثرها الكبا في تعقيد النزاع على الحدود ، بمعناها القانوني ، بالرغم من ان الموضوعين يختلفان اختلافا اساسيا من حيث الجوهر . وكما يبدو من خلال دراستنا للعلاقات الاثيوبية السودانية ــ في الفترة ما بين اوائل الستينات واوائل السبعينات ــ فان اثيوبيا قد عمدت الى ربط خلافاتها السياسية مع السودان بالخلاف القانوني على الحدود . ولقد حاولت في مرات عديدة استغلال مسالة الحدود ، كوسيلة للضغط على السودان ، لاغراض لا علاقة لها بالحدود . على ان ما تم التوصل اليه من تسوية ، للنزاع على الحدود في يونيو ١٩٧٢ ، ينهض دليلا على ان الكثير من المشكلات القائمة بين الدول الافريقية ، يمكن حلها بالدراسة والحوار والتفاوض ، وكل ما يندرج في اطار الوسائل السلميـة في حل المنازعات بين الدول . والدول الافريقية وخاصة التي تعاني من منازعات حادة على حدودها ، لمدعوة للاستفادة من التجربة السودانية الاثيوبية ، في حل النزاع الذي كان قائما بينهما على الحدود . ومن نافلة القول ان نذكر باننا نعني التجربة بايجابياتها وسلبياتها .